

۳۳۶۹	داخله نمبر
الف ۲۵	فن نمبر
۱۹۶۷	کتاب نمبر

4408
517

﴿ كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة ﴾
شرح مطبوعة نتيجة الآداب

﴿ المتون المنتخب منها هذه الارجوزة ﴾
آداب السبد والسمر قدي والكلسبوى والولادية

قد اشتملت هذه الارجوزة على الآداب المستحسنة في البحث والمناظرة
المناظرة وما تجرى فيه المناظرة وهوتسعة أشياء وأجزاء البحث
والمقدمة بمعنى بجزء الدليل أو شرط الانتاج أو تمام التقريب
والمنع وفيه التسليم ومجاراة الخصم والسند الجوازي
والقطعي والخطي وفيه اشباه المعارض بالمعروض وتنوير السند
والتقص المشهور وبإخلاصة والمكسور والمعارضة
والسؤال الاستفساري والتحرير والاشكال الاربعة
بضروها الاثنين والعشرين رموز سهلة الحفظ والمأخذ ورد غير
الشكل الأول الى الأول بالخلاف أو عكس الكبرى أو عكس البترتيب
أو عكس الصغرى أو عكس المقدمتين الى غير ذلك مما يروق الناظر
ويسر الناظر ويعين على فهم المناقشات التي ذكرت في الفنون
خصوصا الاصول

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

﴿ الطبعة الاولى ﴾
بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر
(المجيه سنة ١٣٠٦)

﴿ خيرية ﴾

الفتى، فتح القاموس المشدود كسر التورن نسبة الى بلدة في الهند المكي مولد المدنى منقلا

داخلة سببر

٩٦٣٣

من سببر

الف ٢٥

تجانب

١٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أطلع فى سماء الافكار • نجوم الآداب • وجعلها مصابيح
لاولى الابصار • ليهتدوا بها فى ظلمات البعث الى مناهج الصواب • الكريم
الذى أفعاله لا تعلل • فلا مانع لعطائه • الحكيم الذى لا يستل عما يفعل • فلا
معارض لقضائه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أيد مدماه •
بدليل المحجزات الباهرة • فتم تقريب من لباه اذ دعاه • الى سعادى الدنيا
والآخرة • وعلى آله وصحبه الذين أوصحو بانقوير سندهم • قانون شرعه
وسننه • وصحوا بصر يرشددهم • أدلة هديه وسننه • وبعد فيقول الفقير
الى الله تعالى الغنى • عبد الملك بن عبد الوهاب الفتى المكي المدنى •
مستمد من فيض مولا العليم المحموم • بإشارة وان من شئ الاعندا
تحرائه وماترله الا بقدر معلوم • هذا كمال المحاضرة • فى آداب البحث
والمناظرة • شرحت به أرجوزتى نتيجة الآداب • خدمة للطلاب •
بتقريرات نسابق الاذهان • فى انتقاشها بالمعاني • وأمثلة يتكفل ما فيها
من التبيان • بأسراع الملكة للمعاني • وعلى الله اتكالى • فى جميع أحوالى •

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بسم الاله جمده سبحانه • أفضل يبحث عن تقروض صاه﴾
 ﴿وعاطر الصلاة والتسليم • على الرسول السند العظيم﴾
 ﴿أشرف من تم له التقريب • في حضرة القدس هو الحبيب﴾
 ﴿والآل والعجب الذين عارضوا • بهدم من لمداه ناقضوا﴾
 ﴿وبعد ذا فقد جعت متنا • في البحث بالاتقان تم حسنا﴾
 ﴿ثم نظمت در ذاك النثر • في سهط عقد حلية للفكر﴾
 ﴿سهمته نتيجة الآداب • والله يهدي بنا الى الصواب﴾

انتخاب المتن المذكور من آداب السيد الشريف وآداب العلامة شيخ
 زاده المعروف بالكليني وآداب المرعشي السجا في المشهورة بالولدية
 والحسينية وآداب السهرقندي مع ضميمات من بعض شروح المتن
 المذكورة وبعض حواشيها ﴿والآداب﴾ جمع أدب والأدب اسم
 في الاصل يقع على كل رياضة محمودة تفضي بالانسان الى فضيلة من
 الفضائل ثم نقل الى علوم العربية لعلاقة المشابهة أو السببية وأصولها
 اللغة والصرف والاشتقاق والتعوي والمعاني والبيان والعروض والقافية
 وفروعها الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات والتاريخ وأما البديع
 فهو ذيل للمعاني والبيان وقد نظمها الشيخ محمد التواحي فقال

خذ نظم آداب تزوع نشرها • يحكي شذ المشور حين يضرع
 لغة وصرف واشتقاق نحوها • علم المعاني والبيان يدع
 وعروض قافية وانشا نظمها • بكاتب التاريخ ليس بضيع

(وتعريف قرض الشعر باعتبار جهة موضوعه علم يبحث فيه عن أحوال
 الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسناتها وقبحها
 من حيث انها شعروا من حيث الاغراض المختلفة فيه من حكم ووعظ
 ونسيب ومدح وعجب وتعطف وتأديب وغير ذلك) (وتعريفه باعتبار جهة

فأنته علم يعرفه كيفية النظم وترتيبه والاقتدار على انشاءه على قانون
البلاغة (وأذابه أربعة (الأول) أن يستعمل ما يفهم معناه فلا يرتكب
الغريب من اللغة ولا الوحش ليكون الكلام سلس القياد ظاهراً في
تأدية المراد (الثاني) أن يجنب ما يحل باللفاظ كأن يترك من اللفظ
ما يتم به المعنى أو يزيد فيه ما يفسد به المعنى أو يرتكب ما يسهى بالتشليم
بالمثناة الفوقية فالمثناة وهو أن يأتي باسم يقصر عنه العروض فيضطر إلى
ثلمه أي التقص منه كقوله

لا أرى من يعنني في حياتي • غير نفسي الابني اسرالا
أراد بني اسرائيل أو ضده المسمى بالتذنب كقول الكهنت

لا كعبد المليك أو كولد • أو سليمان بعد أو كهشام

أراد كعبد الملك أو ما يسهى بالتغيير وهو أن يحول الاسم عن صورته إلى
صورة أخرى لضرورة الوزن كقوله

فيه الزماح وفيه كل سابعة • جدلاً محكمة من نسج سلام

أراد سليمان علي أنه غلط في المعنى إذا الدروع من عمل داود أبي سليمان
أو ما يسهى بالتقصيل وهو أن يقدم أو يؤخر أو يفصل ما حقه الوصل
كقول دريد • فبلغ عمير أن عرضت ابن عامر • أراد فبلغ عمير بن عامر
(الثالث) أن يجنب ما يحل بالمعنى كالتناقض كقول أبي نواس يصف الراح

كان بقايا ما عفا من حبابها • تفارق شيب في سواد عذار

تردب به ثم انفرت عن أديمها • تفرق ليل عن بياض نهار

فشبه في البيت الأول حباب الكاس بالمشيب وهو أنما يشبهه بالبياض
لاغير وفي الثاني جعله كالليل والنهار التي كانت في البيت الأول كسواد
العذار هي التي جعلها في الثاني كبياض النهار وفي ذلك تناقض ظاهر
وكقول الآخر

أرى هجرها والقتل مثلين فاقصروا • ملاكموها والقتل أعنى وأيسر

فأثبت أن القتل مثل الهجر ثم قال هو أيسر قتناقض الكلام فلواتى ببل
بدل الفاء لاستقام الكلام وكالاتيان بما ليس في العادة والعرف كقوله
ونخال على خديك بيدو كانه • سنا البرق في دجها بادد جونها
فالمتعارف أن الخال أسود والحدود الحسنات هي البيض فعكس الشاعر
المعنى وكالقلب وهو أن يقلب المعنى الى غير ما قصده كقوله
• فديت بنفسه نفسى ومالى • أراد أن يقول فديت نفسه بنفسى ومالى
فقلب (الرابع) أن يهذب كلامه فيسقط ما يجب اسقاطه ويصلح ما يتعين
اصلاحه ويحذف ألفاظه ويبين أغراضه ومعانيه بحيث لا يقال فيه لو كان
غير هذا المكان أحسن ولوزيد هذا المكان يستحسن ولوزيد هذا المكان أجمل
ولو قدم هذا أو آخر هذا المكان أفضل ولذا ضرب المثل بحوليات زهير بن أبي
سلمى قيل كان يعمل القصيدة في ليلة ثم يبيت حولا ينقحها قال ابن على المنجم
رب شعر نقدته مثل ما ينشد ليرأس الصيارف الذين ارا
ثم أرسلته فكانت معانيه وألفاظه معا أبكارا
لونا في لقالة الشعر ما أسقطت منه حلوا به الأشعارا
ان خير الكلام ما يسهل على الناس منه ولم يكن مستعارا
وايس هذا محل بسطه وانما ذكر هذه التبعة منه دفعا لما عسى أن يقال
فرض الشعر هو البديع مع أنه غيره إلا أنه قريب منه ويشتركان في كثير
من المسائل من القرض بمعنى قول الشعر أو بمعنى القطع إذا الشـعـر مـرـقـطـع
تقطيعا اهـ من شرح عنقود الزواهر والوسيلة الادبية وسعود المطالع
ملخصا والمراد بالآداب هنا فوائن البحث الآتية وميمت بذلك لانه ذكر
معها عادة آداب مستحسنة للمتناظرين

﴿مقدمة﴾

﴿تعريف علم البحث للشروع • أى باعتبار جهة الموضوع﴾
﴿علم به بحث عن أحوال • كلى البحوث على الاجمال﴾

• من حيث انها ترى موجهه • أو انها عن القبول في جهة •
 • فظهر الموضوع في القضية • بأنه ابحاثا الكلي •
 • وباعتبار غاية اذا رسم • فهو قوانين في الذهن عصم •
 • عن خطأ المباحث الجزئية • ان القوانين بها موجهه •
 • فغاية عصمة ذهن الرائي • وحكمه وجوبنا الكفائي •
 • اذ دليل العقل بالتفصيل • لقاصد معرفة الجليل •
 • ورد ذي البدعة والمكابر • توقف عليه في المناظرة •
 • وعرفت بنظر الخصمين • بفكرة في نسبة الشئين •
 • أي نسبة حكمية لظهورها • سواها صناعة لمن دوى •

كل علم ذي مسائل كثيرة يجمعها اما جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع
 أو جهة واحدة عرضية وهي الغاية فتعريفه باعتبار الجهة الاولى يسمى
 حدا وباعتبار الجهة الثانية يسمى رمما (فقد علم البحث) علم يبحث فيه
 عن أحوال الابحاث الكلية كالمع والقبض والمعارضه الكليات من
 حيث انها موجهة أو غير ذلك وتلك الحثية هي الاحوال والبحث بحملها
 على تلك الابحاث على الاجمال كأن يقال كل منع مقدمة معينة فهو
 وظيفة موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة غير المدللة بدليل فهو غصب غير
 موجه فظهر في هذه القضية التعريفية أن موضوعه الابحاث والفظ العلم في
 علم البحث ليس جزأ منه وكذا من سائر العلوم فالإضافة بيانية كمشعر
 الاراك كذا في تقرير القوانين (ورمجه) قوانين تعصم مراعاتها الذهن
 عن الخطا في المباحثات الجزئية كما في الكلنوبى فظهر من ذلك أن غايته
 تلك العصمة والقانون قضية حلية كلية يستنبط منها أحكام جزئيات
 موضوعها يجعلها كبرى اصغرى سهلة الحصول يجعل موضوع تلك
 الكلية مجعولا على جزئ من جزئياته فيحصل قياس من الشكل الاول من
 الضرب الثالث وهو ما صغراه موجهة جزئية وكبراه موجهة كلية ونتيجته

حكم ذلك الجزئى مثلا اذا قلنا **كل نقض اجالى موجه** فهذا قانون لانه
 قضية جلية كلية وموضوعها نقض اجالى ومن جزئيات ذلك الموضوع
 ابطال دليل كذا بخلاف الحكم عن الدليل فى مادة كذا مع كونه مقتضيا له
 فيها ففعله موضوعا ونحمل عليه موضوع تلك الكلية وهو نقض اجالى
 ففصل الصغرى ونضم اليها تلك الكلية كبرى ينتج قولنا ابطال دليل كذا
 بخلاف الحكم عن الدليل فى مادة كذا مع **كونه مقتضيا له فيها موجه**
 (والوحدة الذاتية هنا اشتراك جميع المسائل فى كونها باحثة عن العوارض
 الذاتية للابحاث الكلية • والوحدة العرضية هنا هى كون المسائل
 مشتركة فى أنها يحصل بها العصمة عن الخطا فى الذهن فى الابحاث الجزئية
 (والبحث) لغة طلب الشئ تحت التراب ونحوه والتقنيش (وعرفا حيل شئ
 على شئ أى الاخبار عنه) كقولنا القول شارح من التصورات • واثبات
 النسبة الخبرية بالدليل كاثبات وجود الصانع بالدليل المشهورة والمناظرة
 أى المباحنة (وحكمه) الوجوب المكفأى لتوقف الدليل العقلى التفصيلى
 فى معرفة الله تعالى عليه وهو واجب كفاى وذلك لتوقف الرد على ذى
 البدعة والمكابرة وسأبقى معناها نظما لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن
 وذلك الرد بالمناظرة وهو النظر بالفكرة أى بالبصيرة من الخصمين فى
 النسبة بين الشئين اظهار الصواب (والبصيرة القوة التى بها تكتسب
 العلوم وهى للقلب بمنزلة البصر للعين كفاى آداب الدهر قندى وشروحها الشيخ
 الاسلام) والمراد بالنسبة النسبة الحكمية أى الكلامية • واطهار
 الصواب هو فائدهما هو ما ل ما قبل فوائدهما ايضا ح الحق وابطال
 الشبهة ورد الفضل بالزامة ان كان سائلا والخامه ان كان معللا (والمراد
 بالصواب الصواب بحسب الصناعة سواء كان مع ذلك صوابا بحسب الواقع
 فيما اذا كان المظهر بضم الميم توقيفيا أو عقليا أو بحسب الاعتقاد فيما اذا
 كان ظنيا أو بدون ملاحظتهما فيما اذا كان جدليا الرد من لا يدرا إلا به

، فدخل في التعريف ما إذا كان الغرض من توجيه الخصمين أو أحدهما
 تغليب صاحبه إذا كان كل منهما يظهر أنه يريد اظهار الصواب ولم يتدل
 قرينة على ذلك الغرض فيكون جامعا أما لو صرحا أو صرح أحدهما به
 أو دلت قرينة عليه فنازعتهما ليست من المعرفة (فان قيل) هذا
 التعريف لا يصدق على المنوع الواردة على التعريف لفقد النسبة ثم فلا
 يكون جامعا (يقال) النسبة أعم من أن تكون صريحة أو ضمنية ولا ريب
 أن الضمنية متحققة ثم (وقد شمل التعريف المناظرة التي أحد طرفيها منع
 مجرد كما سبأني لان المراد بالنظر الفـ كـر اللغوي بمعنى توجيه النفس
 واتقان المسألة وذلك حاصل في المناظرة المذكورة لا الاصطلاحى أعنى
 ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول اذ لو أريد ذلك لما شمل التعريف
 تلك المنوع لانها لا ترتيب فيها (وقد اشتمل التعريف على العلة الاربع
 فالنظر بالفكرة علة صورية والخصمان علة فاعلية والنسبة علة مادية
 واظهار الصواب علة فائية (فان قيل) التعريف بالعلل تعريف بالمباين
 وهو ممنوع لعدم صحة الجمل (يقال) لأنسلم أن ذلك ممنوع مطلقا لان
 التعريف اما بحسب الماهية وهو بالاجزاء المجعولة أو بحسب الوجود وهو
 بالاجزاء الغير المجعولة كالتعريف بالعلل ذكره ابن سينا وهو بمعنى ما ذكره
 غيره من أن الامتناع انما هو في الماهيات الحقيقية أما الاعتبارية فلا
 والمناظرة منها التركيم من أوركها اعتبر متحققة لتحقيق أجزائها
 من شرح شيخ الاسلام على آداب السمرقندى ملخصا

﴿والمبتسدى بعلل والقائل • من بعده بالانقياد للسائل﴾
 ﴿وقد يرى في الدفع عكس الامر • والمائل الحاكى كلام الغير﴾
 المعلن والسائل هما الخصمان ﴿فالمعلن﴾ الاتى بكلام ابتداء في جريئة
 من الجزئيات ﴿والسائل﴾ من قال بعده بكلام منتهى اقول المعلن (وقد
 يعكس الامر في أثناء الدفع كما اذا نقض المعلن دليل السائل المعارض فان

السائل بصير آتيا بكلام ابتداء حكما فيكون معللا والمعلل آت بكلام
بعده حكما أيضا فيكون سائلا ﴿والمائل﴾ من يأتي بقول الغير ولو بالمعنى
مظهرا أنه قول الغير سواء كان بالسمع أو من كتاب ﴿والمنقول﴾ ذلك القول
كما إذا قال الزكاة واجبة في حل النساء عند أبي حنيفة وليست بواجبة
عند الشافعي

﴿والمدعي مثبت حكما ذي قطره أي بدليل من قيام اشهر﴾
﴿أو الذي يزيل بالتنبيه﴾ في ذي ضرورة خفا البدعي ﴿والمدعي مركب قد تم في﴾ اخبار ايجاب أو الذي نفي
المدعي بالنكسر من نصب نفسه لاثبات الحكم النظري المجهول بالدليل
أوليان الحكم الضروري الخفي بالتنبيه ﴿فالدليل﴾ لغة بمعنى الدال وهو
المرشد بالفعل أو القول فيشمل ناصب ما به الارشاد أي العلامة وهي
النصب بضمين وذا كرمه الارشاد يطلق أيضا على ما به الارشاد وهو
أما أصولي أو منطقي ﴿فالدليل المنطقي﴾ قول مؤلف من قضايا ممتى سلت
لزم عنها الدأته قول آخر أي تسليم قول آخر وهذا الزوم بين في الشكل
الأول وغير بين في غيره لاحتياجه إلى الواسطة كالتخلف في الرد إلى الشكل
الأول ﴿والتنبيه﴾ هو مثل الدليل شكلا وصورة وإنما يتفاوتان باعتبار
الانتاج لأن السائق ان كان بدعيًا خفيا فهو التنبيه ويدكر لزاله خفاء
البدعي الغير الاولي كما في آداب السبذ وشرعها الرشيدية كالمواستدل
المعلل على حدوث العالم بأن العالم متغير وكل متغير حادث وقال السائل
لأنسلم أن العالم متغير فيلزم المعلل دفعة بتنبيه كما يقول بعد المنع في هذا
المثال العالم متغير لا نأشاهد التغيرات فيه من الحركات والالات المختلفة
كالحر والبرد فهذا تنبيه على بداهة المقدمة الممنوعة مع كونه دليلا على
العلم بداهتها كما في شرح شيخ الاسلام على آداب المسعودي • وان كان
نظريا مجهولا فهو الدليل ﴿والبدعي الجلي﴾ هو البدعي الاولي وهي

القضاء التي يكون الحماكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل
 أعظم من الجزء والقيضان كقائم ولا قائم لا يصدقان ولا يكذبان بل
 يصدق أحدهما والضدان كأمسود وأبيض لا يجتمعان وقدير رفيعان
 والاقبل لا يساوي الاكثر . والبديهي القطري القياس وهو الذي
 يعبرون عنه بقضاء باقياساتها معها وهي ما كان الحماكم فيها العقل به -
 تصور الطرفين بواسطة لا تغيب عن الذهن كقولنا الاربعه زوج فان من
 تصور الاربعه والزوج تصور الانقسام بمساويين في الحال وترتب في
 ذهنه أن الاربعه منقسمه بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج
 فهي قضية قياسها معها في الذهن . والبديهي الحسي وهو القضايا التي
 يكون الحماكم فيها الحواس الظاهرة مما يكون مشتركا عند عامة الناس
 وتسمى بالحسيات كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن النار محرقة ول
 السكين قاطعة أو قوة باطنة وتسمى وجدانيات كالحكم بأن لنا خوفا وأما
 وحلما وغضا وفراحا وترجا فانه لا توقف فيما ذكر على أمر عقلي . والبديهي
 الخفي ما كان الحماكم فيه العقل واحتاج في الجزم بذلك الى تكرار المشاهدة
 كالتجزيات كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء اذا التجربة فيه ليست
 مشتركة بين عامة الناس والحسيات هي ما كان الحماكم فيها امر بكامن
 الحس والعقل ولم يخضع العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهدة كالحكم بأن
 نور القمر مستفاد من الشمس لا اختلاف تشكك لانه التورية بحسبه
 اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحس الانتقال من المبدأ
 الى المطالب دفعة ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوع
 عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحس اذا لا حركة فيه أصلا
 والانتقال ليس بحركة فان الحركة تدريجية أو متقطعة والانتقال آني
 الوجود وحقيقته أن نسخ المبادئ المترتبة للذهن في كل مطلب المطالب فيه
 والمتواترات هي ما كان الحماكم فيه امر بكامن الحس والعقل أى بواسطة

السماع من جميع كثير أحوال العقل توأطوهم على الكذب بعد العلم بما كان
المحكوم عليه كالحكم بوجود مكة لمن في بغداد (قال السيد وأما المهربات
والهندسيات والتواترات فهي وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها
ليست حجة على غيره إلا إذا شاركه في الأمور المقتضية لها من التجربة
والطدس والتواتر **تنبيه** جعل في المواقف الوهميات في المحسوسات
من المقدمات القطعية وقال حكم الوهم في الأمور المحسوسة صادق نحو كل
جسم في جهة فإن العقل يصدق في أحكامه على المحسوسات ولتطابقهما
كانت العلوم الجارية بحجى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها
اختلاف الآراء كما وقع في غيرها بخلاف حكمه في المجردات والمعقولات
الصفرة فإنه إذا حكم عليهم بأحكام المحسوسات كان حكمه كاذبا بحكمه
بأن كل موجود في جهة وفي مكان اهـ والظاهر أن الأولى من البدييات
الجبليه ترجوعها إلى الحس (وهذا لزوم عقلي عند الرازي فار من علم أن
أعراض العالم متغيرة وكل متغير حادث فمع حضور هذين العليين في الذهن
يتمنع عقلا أن لا يعلم أن أعراض العالم حادثة والعلم بهذا الامتناع ضروري
والألزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال. وعادى عند الأشعري
بمعنى أنه جرت عادة الله تعالى بخلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين
وإن لم يجب عليه تعالى خلقها وفي شرح المواقف أنه مذهب الفاضل
الباقلاني وإمام الحرمين. وأعداى عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى
خلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين لأنهما يعدان الذهن أعدادا تاما
وإذا تم استعداد الممكن يجب على الله تعالى خلقه عندهم إذ لو لم يخلق به لزوم
الجل وهو من المبد الفياض محال. وتوليدى عند المعتزلة بمعنى أن العليين
السابقين يولدان العلم بالنتيجة والمعتبر منها الأول **والدليل** الأصولى **أما**
تحقيقى أو مشهورى (فالتصديق) مما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه أرفى
أحواله إلى مطالب خرى أرى العلم به فيعم المقدر بالنظر إلى قوله في أحواله

والركب من المقدمات بالنظر الى قوله في (والمشهورى) ما يمكن التوصل
 به في النظر في أحواله الى مطالب خبرى أو الى العلم به فيخص بالمفرد
 في المفرد كالعلم للصانع والنظر في أحواله بملاحظته من حيث أوصافه
 بالثقات الذين اليه فيوجد فيه حال الحدوث مثلا فيعمل على الدليل بان
 يقال العالم حادث وكذلك يلاحظ فيوجد فيه حال أن من ثبت له الحدوث
 محتاج الى الصانع المسوثر فيحصل على ذلك المحمول بان يقال كل حادث له
 صانع • فالتموصل هو الاستدلال وكون العالم بحيث يفيد النظر فيه العلم
 بثبوت الصانع هو الدلالة والامر الذي بواسطته يتقل ذهن من الدليل
 الى المدلول وهو حدوث العالم الذي هو سبب الاحتياج الى الصانع هو جهة
 الدلالة وثبوت الصانع هو المدلول وهو المطلوب الخبرى (ومن المفرد نحو
 أقبح الصلاة بان يقال أقبحوا الصلاة أمر باقامتها والامر بذلك يفيد
 الوجوب (فان قيل) هذه جملة وكيف تكون مفردا (يقال) الجملة اذا أريد
 بها اللفظ كانت مفردا كما في تحرير الكمال بن الهمام في المركب هو
 المقدمات الحاصلة بالمثل المتقدم والنظر فيها ترتيبها كما في شرح الكنازى
 لحسن باشا زاده • وفي حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية أن
 النظر اذا استعمل بى يكون بمعنى الفكر الذي هو عبارة عن ترتيب أمور
 معلومة للتأدى الى المجهول النظرى اه وعليه فالنظر مستعمل في
 الاول في الملاحظة وفي الثانى فى الترتيب (والترتيب اصطلاح جعل الاشياء
 المتعددة بحيث يطلق عليهم اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
 بالتقدم والتأخر فهو وضعى اما فى المقدمات المرتبة طبعا أو فى المقدمات
 المنترقة (فالمقدمات المرتبة) نحو العالم حادث وكل حادث محتاج الى الصانع
 ينتج أن العالم محتاج الى الصانع (لكن بدون ملاحظة الهيئته لانهاداخله
 فى الدليل المنطقي وباعتبارها اشتراط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى
 الشكل الاول مثلا خارجة عن الدليل الاصولى اذ هي عارضة لمقدماته كما

في تقرير شرح الولدية فالفرق بين المنطقي والاصولي ذى المقدمات المرتبة
 اعتبارى (والمقدمات المتفرقة) فحوكل متغير حادث كل عالم حادث كفاي
 حاشية مفتي زاده (والنسبة بين الحقيقي والمشهورى بحسب الصدق أى
 الحمل عموم وخصوص مطلق والثاني أعم وبحسب التحقق مساواة) وإنما
 قال ما يمكن دون ما يتوصل مع أنه أخصر تنبيها على أن الدليل من حيث
 هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه فلا يخرج عن كونه
 دليلا إذا لم ينظر فيه (وقوله بصحح النظر من إضافة الصفة إلى الموصوف
 أى النظر بصحح وهو المشتمل على شرائطه مادة وصورة وقيد بذلك لأن
 الفاسد لا يتوصل به إلى شئ إذ ليس هو سببا وإن كان قد يفضى إلى المطلوب
 اتفاقا كما لو قيل العالم حادث لأنه أثر الموجب القديم وكل ما هو أثر الموجب
 القديم حادث ينتج المطلوب (وأول تقسيم المحدود لا الحد سواء قبل في
 الفرق بينهما أن الانفصال أن كان المنع الجمع يكون تقسيما للحد وأن
 كان المنع الخلو يكون تقسيما للمحدود لأن الانفصال هنا المنع انطوائا وإن
 كان معه منع الجمع لما بين الأفراد والتركيب من التماثل • أو قبل أن
 تناول القسمين لفظ من أنفاظ الحد فهو لتقسيم المحدود والافتقار لتقسيم الحد
 لأن لفظ ما يمكن التوصل الخ يشمل القسمين (وليست للالهام والترديد
 قال العلامة السعدى في شرح المقاصد أن تعريف الشئ بالخواص التى
 لا يشمل كل منها إلا بعض أقسامه يجب فيه أن يذكر الجميع بطريق التقسيم
 تحصيلًا لتأمله شاملة لكل فرد هو كونه على أحد الأوصاف فتقع كلمة
 أوليان أقسام المحدود لا للالهام والترديد الذى ينافى التعريف اه
 (ولفظ العلم قد يستعمل مرادفا للتصور المطلق الشامل للتصور الساذج
 والتصديق المعرف بأنه حصول صورة الشئ في العقل • وقد يستعمل
 مرادفا للتصديق العام الشامل للعلم اليقيني والتقليد والجهل المركب
 ولظن على التحقيق والشك والوهم على قول المعرف بأنه حصول صورة

الشئ في العقل مع الحكم • وقد يستعمل مراد العلم اليقيني المعروف بأنه
 اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فقيده الجازم احتراز عن الظن والشك
 والوهم وقيد الثابت احتراز عن التقييد وقيد المطابق احتراز عن الجهل
 المركب ولذا عرّف المحققون من المتكلمين والاصوليين العلم بأنه صفة
 توجب تغيير الابهتاجل متعلقه التقييد لاحالا ولا مالا واشهر اطلاقات
 العلم الثلاثة اطلاقه على التصديق اليقيني لكن يراد به هنا الثاني ليعم
 القياس التمثيلي الذي يستعمله المجتهدون فإنه ظني. وكذا الامارة • وقد
 يقال المراد به الثالث بناء على أن قياس التمثيل والامارة يقيسان اليقين
 بالنظر الى المجتهد لا بالنظر الى نفس الدليل من حيث هو هو اذ شأن المجتهد
 اذا تفكر في الامارة والمبائيل لحصل له الظن أن يجوز بثبوت الحكم بيقينا
 كافي حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية وانما كان المقصود
 الاتفاق في فاسد العلم الا ان الحاصل من الدليل اليقيني يكون يقينا ومن
 الظني يكون ظنيا ومثل هذا الدليل يمكن أن يكون الناظر فيه واقضا على
 فساد مقدمته الكبرى أعني الجمع بين الايجاب وحديث الاثر مع أن
 الاحداث لا يكون الا بالاختبار فيزول العلم (وتقييده بالخبري لاجراج
 الاقوال الشارحة لان التوصل فيها الى مطلوب تصوري) والدليل
 من حيث هو اما عقلي أو نقلي أو مركب منهما فالعقلي المحض كالقياس
 المنطقي والتقلي كسائل الفقه للواجبات القرعية التي دونها المجتهدون
 فينقل المستدل بقولهم عنهم وكأخضار كتاب نقل منه لتصحیح النقل فان
 هذا دليل مشار اليه كافي الاسمدي على الولدية والمركب منهما كالكتاب
 والسنة لاعتبار صدق الناقل فيه وهو لا يثبت الا بالعقل أي التواتر بان
 هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وذلك في العقائد اذ مبناها على اليقين
 والمدعى بالفخ المركب الذي تمت نسبته الاخبارية ايجابا أو نفيا فبحر
 العالم ملازم للاعراض الحادثة (والخبر هو كلام يجوز العقل صدقه وكذبه

بالنظر لذاته أى لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه قد دخل خبر الله تعالى وخبر
 الرسول صلى الله عليه وسلم والبدييات الاربعة كالنار حارة مما
 لا يجوز العقل كذبه للعلم بصق مضمونه ونحو قولنا الارض فوقنا واخبار
 مسيلة مما لا يجوز العقل صدقه لان المذكورات لو لم يعلم العقل حالها لجوز
 الامرين وحيث تدفروجهما بذلك العلم • وهى المركب التام دعوى من
 حيث انه يدعى به كما أنه من حيث اشتغاله على الحكم يسمى قضية ومن حيث
 احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث كونه جزأ من الدليل مقدمة
 ومن حيث انه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع فى العالوم
 ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
 الاعتبار • (والدعوى نعم الصريحة وهى ظاهرة والضمنية وهى
 ما يفهم من قيود الكلام بالتقرينة ومنها دعوى الحصر المفهومة بتقرينة
 السكوت فى معرض البيان نحو الحيوان ما يحرك فكه الاسفل عند
 الاكل فان فيه دعوى الحصر ضمنا بالسكوت عما يحرك فكه الاعلى وهو
 التماسح (ومنها النقل الذى التزمه الناقل بأن قال وهو صحيح أو جعله
 مقدمة لدليله أو أخذ فى اقامة دليل عليه (ومنها الاقتباس وهو ما كان
 من القرآن أو الحديث أو من كلام من يشترك به كالجماعة والتابعين
 ومنها التضمين عند عدم التنبيه عليه ويكون من الشعر لا مما أتى بقول
 الغير على أنه منه لا على أنه من ذلك الغير فقد نصب نفسه لاثبات الحكم
 الذى فيه بالدليل أو لاثباته بالتنبيه كفى الرشيدية وتقريراتها
 ثم الذى دعو به بالمقدمة • جزء الدليل أو شرط حكمه •
 • جهاتناج وأطلقت على • تمام تقريب الدليل ذى الجلال •
 • أى سوفه لكن على الوجه الذى • يستلزم المطاوع عند المأخذ •
 • بأن يرى اللازم عين المسدح • أو ما يساوى أو أخص مرجعا •
 المقدمة عند الميزانين قضية جعلت جزء قياس (وعند أهل البحث

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أم حكيمية فالاولى
 ما كانت جزءاً كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية
 ما كانت شرطاً لا تتاحه كإيجاب صغرى الاول وكليته كبراه اذا لا قول في
 قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كلية **﴿وتطلق**
على تمام التقريب وهو على ما قاله السيد في رسالته الا دايمة سوق
الدليل على وجه يستلزم المطالب فان كان الدليل يقينياً يستلزم اليقين به
وان كان ظنياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المعصية
للانتقال لا امتناع الانفكاك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر
وذلك بان يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخص منها مطلقاً
وهو بين في الشكل الاول وأما في غيره من الاشكال فاللزم فيها غير بين
اذ يحتاج الى الوساطة من نحو الخلف والعكس كاستياني ذلك نظماً للعلم
بذلك الاستلزام فيها (فهذا انقط ما يقال ان غير الشكل الاول لا ينتج لذاته
بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لان تلك الوساطة انما هي
للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام كافي قياس المساواة فالاستلزام في
الاشكال الاربعة انما هو لذاته لا بواسطة شيء أضلاً (وتعريف التقريب
بما ذكره يختص بالقياس لان الاستلزام مأخوذ فيه **﴿وهو على**
ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهذا يعم القياس وغيره من
الاستقراء والتمثيل لان التطبيق أعم من الاستلزام اللهم الا أن يراد من
التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيقتصر أيضاً بالقياس • أو يقال
الاستلزام عبارة عن المناسبة المعصية للانتقال والتطبيق عبارة عن
ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى فيعلمان القياس وغيره فيكون
الاختلاف بين التعريفين انما هو بالعبارة كفاي حسن باشا زاده على
الكلنبوي **﴿فتنبه **﴿هكذا اندفع ما قيل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن****
جعلها مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحيثية كما

لا يحنى (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
 السبيلكونى فى حواشى التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
 الدليل مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
 غير اللازم يقال أن تقريبه غير تام أو لم يتم التقريب (فان قيل) ليس
 التقريب أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
 البعض فيصح نفي التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
 اذ معناه سوق الدليل أى ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
 السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
 التقريب وان كان مؤذيا فقد تم وهو مثال ما تم تقريبه وان نتج عين الدعوى
 ما لو كانت بعض الحيوان انسان وقتنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
 انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقتنا هذا
 ناطق وكل ناطق انسان فهذا الانسان هو الذى أنتج ما ساء وما بالعكس
 المستوى كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متحرك
 بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
 ينعكس الى بعض الحيوان انسان • أو بدونه كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى
 الثانية لانه منجب وكل منجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو ساءى
 هذا انسان هو الذى ينتج الاخص كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان
 بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجى ينتج بعض الحيوان
 زنجى وهو اخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الاعم • وكما اذا قلنا
 فى اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجى فينتج
 الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجى • وكما اذا قلنا فى اثبات لاشئ من
 الانسان بجبر لان كل جبر جاد ولاشئ من الجاد بجبر لان كل جاد لا شئ من
 الجبر بجبر لان كل جاد لا شئ من الجبر بانسان المنعكس الى لاشئ من
 الانسان بجبر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدهى اخص منه أيضا

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أو حكمية فالأولى
 ما كانت جزءاً كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية
 ما كانت شرطاً لا تتأجه كما يحجب صغرى الأول وكليته كبراه إذاً الأول في
 قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كليته و وتطلق
 على تمام التقرير وهو على ما قاله السيد في رسالته الأدبية سوق
 الدليل على وجه يستلزم المطلوب فإن كان الدليل يقينياً يستلزم اليقين به
 وإن كان ظنياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المحضصة
 للانتقال لا امتناع الانفكاك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر
 وذلك بأن يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخص منها مطلقاً
 وهو بين في الشكل الأول وأما في غيره من الأشكال فاللزم فيها غير بين
 إذ تحتاج إلى الوساطة من نحو الخلف والعكس كما سيأتي ذلك نظماً للعلم
 بذلك بالاستلزام فيها (فبهذا سقط ما يقال إن غير الشكل الأول لا ينتج لذاته
 بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لأن تلك الوساطة أغماهي
 للعلم بالاستلزام بالنفس الاستلزام كافي بقياس المساواة والاستلزام في
 الأشكال الأربعة أغما هو لذاته لا بواسطة شيء أضلاً (وتعريف التقريب
 بما ذكره يختص بالقياس لأن الاستلزام مأخوذ فيه و أو هو على
 ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهذا يعم القياس وغيره من
 الاستقراء والتجسس لأن التطبيق أعم من الاستلزام اللهم إلا أن يراد من
 التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيختص أيضاً بالقياس \bullet أو يقال
 الاستلزام عبارة عن المناسبة المحضصة للانتقال والتطبيق عبارة عن
 إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى فيعلمان القياس وغيره فيكون
 الاختلاف بين التعريفين أغما هو بالعبارة كافي حسن بإشزاده على
 المكنبوى و تنبيه و هذا اندفع ما قيل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن
 جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحيثية كما

لا يخفى (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
السيلكتون في حواشي التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
الدليل مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
غير اللازم يقال ان تقريره غير تام أو لم يتم التقريب (فان قيل) ليس
التقرير أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
البعض فيصح في التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
اذ معناه سوق الدليل أي ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
التقرير وان كان مؤديا فقد تم ^{في} ومثال ما تم تقريره وأنتم عين الدعوى
ما لو كانت بعض الحيوان انسان وقلنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقلنا هذا
ناطق وكل ناطق انسان فهذا انسان والذي أنتج ما يساويها اما بالعكس
المستوى كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متمرك
بالارادة وكل متمرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
ينعكس الى بعض الحيوان انسان • أو بدونه كما اذا قلنا في اثبات الدعوى
الثانية لانه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو يساوي
هذا انسان والذي ينتج الاخص كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان
بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي ينتج بعض الحيوان
زنجي وهو أخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الأعم • وكما اذا قلنا
في اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي فينتج
الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجي • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من
الانسان بجبر لان كل جبر جاد ولاشئ من الجداد بحيوان ينتج لاشئ من
الجبر بحيوان وهو أخص من لاشئ من الجبر بانسان المنعكس الى لاشئ من
الانسان بجبر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدعى أخص منه أيضا

لان الاخص من أحد المتساويين أخص من الآخر (وأما اذا كان اللازم
 من الدليل أعم من الدعوى مطلقاً أو مبيناً أو أعم من وجهه فلا تقر بـ
 (قالول) كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ما هو كذلك
 فهو حيوان فهذا حيوان • أو يقال لانه متنفس وكل متنفس حيوان
 فهذا حيوان فهذه النتيجة أعم مطلقاً من الدعوى • ومنه ما لو ادعى كل
 حيوان انسان واستدل عليه بقوله لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
 ينتج بعض الحيوان انسان • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من الحيوان بحجر
 لان كل حجر جاد ولاشئ من الجباد بانسان ينتج لاشئ من الجبر بانسان
 وهو أعم من لاشئ من الجبر بحجر فهو أعم من عكسه أيضاً (والثاني)
 كما يقال هذا انسان لانه مفرق للبصر وكل مفرق للبصر فهو أبيض فهذا
 أبيض فهذه النتيجة أعم من وجهه من الدعوى لان قولنا هذا أبيض يجمع
 مع قولنا هذا انسان في الانسان الابيض ويفترقان في الزنجي والحجر
 الابيض • وكما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان كاتب بالفعل لانه متعجب
 بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل ينتج بعض الحيوان ضاحك
 بالفعل فهذا أعم من الدعوى من وجهه (والثالث) كما اذا قيل في اثبات
 بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال
 • أو قيل في اثبات هذا حيوان لانه جاد وكل جاد لا حيوان فهذا لا حيوان
 • أو لانه غير نام وكل غير نام حجر فهذا حجر فالنتيجة تبين الدعوى • وكذا
 اذا كان المدعى موجبة كلية جملة أو شرطية متصلة أو منفصلة وأنـتـج
 الدليل موجبة جزئية

(الاستلزام)

(والحكم ان يكن لاخر اقضى يدعى بالاستلزام هذا الاقتضاء)
 (وانه تقارن للصدق في • ذهن فقط أو ذا بخارج بقى)
 (وفيهما لا بد من مناسبة • بتلك ما انفكا عن المصاحبة)
 (كأن ترى العلة فرد ذين • أو يوجد المغير معلولين)

﴿أوبين هذين التضاييف انجلا . أوالساوى بين ذين قد علا﴾
 الملازمة والازوم والتلازم والاستلزام كلها بحسب الاصطلاح بمعنى واحد
 وهو كون الحكم مقتضيا لآخر في الصدق كما في قولنا ان كان هذا انسانا
 كان حيوانا والحكم الاول المقتضى بالكسر هو الملزوم والحكم الثانى
 المقتضى بالفتح هو اللازم وحاصله أنه تقارن صدق الشئيين في الذهن فقط
 أو في الخارج بدون انفكاك بينهما فالاول فيما وجوده ذهنى فقط والثانى
 فيما وجوده خارجى (وهو من مقولة الاضافة كالمعبية لان كلام من
 المتقارنين لا يتعقل الابتغال الآخر . فاذا كانا موجودين خارجا فهو
 موجود خارجا ايضا عند الحكماء لانه عرض وأما عند أهل السنة فهو أمر
 اعتبارى لانهم لا يقولون بشئ من الاعراض الا الكيف والائين .
 وان كانا ذهنيين فهو ذهنى (ولا يصدق معنى الاقتضاء على المتفقين في
 الوجود ككون الانسان ناطقا والحمار ناهقا فلا حاجة الى تقييد الاقتضاء
 بالضرورى كما قيده المسعودى في شرح آداب السمرقندى (والاقتضاء هو
 وجود المناسبة الخاصة أى المناسبة التى يسببها لا ينفك عن المصاحبة
 فى الصدق وخرج بذلك المناسبة العامة ككون جميع الموجودات الممكنة
 معمولة لشئ واحد وهو تعلق القدرة التخيزى الحادث أو تعلق التكوين
 . وهى كأن يكون المقدم علة للتالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود . أو معلول له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
 . أو يكونا معلولين لشئ واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضى .
 فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس . أو يكون بينهما
 تضاييف كقولنا ان كان زيداً بالعمرو كان عمرو ابنه . أو يكون بينهما
 تساويان يكون أحدهما فى قوة الآخر فيلزم من وجود كل منهما أو انتقائه
 وجود الآخر أو انتقاؤه كاللزوم بين الفردية وعدم الزوجية في قولنا كلما
 كان هذا العدد فردا فهو ليس بزوج واللزوم بين الانسان والناطق في نحو

ان كان هذا انسانا فهو ناطق (وان كان اللازم أعم يلزم من وجود الملزوم
 وجود اللازم لا العكس ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم فهو كلما
 كان الشيء انسانا فهو حيوان فلا يقال كلما كان الشيء حيوانا فهو انسان
 ولا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا (واعلم ان تعريف الاستلزام
 بما بين الاحكام للمفردات اما لانه ليس بمعتبر عند أهل الاصطلاح واما لانه
 لا ينفك التلازم بينهما عن التلازم بين الاحكام كقولنا كلما كان الشيء
 انسانا كان حيوانا فكما وجد التلازم بين الانسان والحيوان كذلك وجد
 بين الحكم بكون الشيء حيوانا والحكم بكونه انسانا فاستغنوا ببيان تلازم
 الاحكام عن تلازم المفردات اذ هو يعلم بالمقابلة على ما ذكره يعني أنه اذا
 علم أن التلازم بين الاحكام هو اقتضاء أحد الحكمين يعلم بالمقاييس عليه
 أن التلازم بين المفردات هو اقتضاء أحد المفردين للآخر وهو أقسام
 التلازم أربعة لانه يكون في ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت
 وهو ما في الشرطية المتصلة أو المنفصلة (فالمتصلة) اذا كان طرفاها
 متصادقين طردا وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيهما الا ولان وهما
 التلازم بين ثبوتين أو نفيين طردا وعكسا بمعنى أن ثبوت كل منهما يستلزم
 ثبوت الآخر ونفيه يستلزم نفي الآخر فهو كلما كان الشيء جسما كان
 مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان جسما وكلما لم يكن مؤلفا لم يكن جسما وكلما لم
 يكن جسما لم يكن مؤلفا (وان كانا متصادقين طردا كالجسم والحادث
 جرى فيهما التلازم الثبوتي طردا فهو كلما كان الشيء جسما كان حادثا
 لا عكسا فلا يقال كلما كان الشيء حادثا كان جسما • ويجري فيهما
 التلازم النفي عكسا فهو كلما لم يكن الشيء حادثا لم يكن جسما لا طردا فلا
 يقال كلما لم يكن الشيء جسما لم يكن حادثا لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ
 والعرض ليس بجسم مع أنه حادث (والمنفصلة) اذا كان طرفاها متعادين

طردا وعكسا وهو في الحقيقة أي مانعة الجمع والخلو كالحدوث والوجوب
 في قولك الشيء إما حادث أو واجب فانه ينافي ثبوت كل منهما ثبوت الآخر
 ونفيه نفيه جرى فيهما الا سخران أعني التلازم بين ثبوت ونفي وعكسه نحو
 كلما كان الشيء حادثا كان ليس بواجب وكلما كان ليس بواجب كان
 حادثا وكلما لم يكن حادثا كان واجبا وكلما كان واجبا لم يكن حادثا (وان
 كانا متعاندين اثباتا فقط أي لم يجتمعا على الصدق مع جواز كذبهما وهو
 في مانعة الجمع كالتأليف والقدم في قولك الشيء إما مؤلف أو قديم فانهما
 لا يجتمعان اذ لا يوجد شيء مؤلف وقديم وقدير فنعان كافي الجزء الذي
 لا يقجز أو كالعرض جرى فيهما الثالث وهو استلزام الثبوت للنفي طردا
 وعكسا نحو كلما كان الشيء مؤلفا كان ليس بقديم وكلما كان قديما كان
 ليس بمؤلف • ولا يجري فيهما استلزام النفي للثبوت فلا يقال كلما لم يكن
 الشيء مؤلفا كان قديما لان كلاما من الجزء الذي لا يقجز أو كالعرض ليس
 بمؤلف مع أنه ليس بقديم (وان كانا متعاندين نفيًا فقط أي لم يجتمعا على
 الكذب مع جواز صدقهما وهو في مانعة الخلو كالاساس والخلل في قولك
 الشيء إما ذو اساس أو يخل فانهما لا يرتفعان اذ لا يوجد ما ليس له اساس ولا
 يخل وقد يجتمعان في كل ذي اساس يخل بوجه آخر جرى فيهما الرابع
 وهو استلزام النفي للثبوت طردا فيصدق كلما لم يكن له اساس كان محتلا اه
 من مختصر ابن الحاجب وشرحه لابن السبكي ملخصا **تنبيه** كما يكون
 التناقض بين الوجوديين يكون بين العدميين نحو كلما كان زيد ليس له ابن
 فهو ليس باب ويكون بين ملزوم عدمي ولازم وجودي نحو كلما لم تكن
 الشمس طالعة كان الليل موجودا وكلما لم يكن وجود الممكن من نفسه
 كان وجوده من غيره وبين ملزوم وجودي ولازم عدمي نحو كلما كانت
 الشمس طالعة فالليل ليس موجودا وكلما كان وجود الممكن من غيره لم
 يكن وجوده من نفسه **والموجبة الكلية المتصلة تستلزم قضيتين**

منفصلتين احدهما مانعة جمع وهي من عين المقدم ونقيض التالي
والاخرى مانعة خالو وهي من عين التالي ونقيض المقدم وهذا ان
الانفصالان متعاكسان على اللزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين
يكن عين كل منهما مستلزما لنقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين
أمرين يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر مثلا اذا قلنا كلما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تكون مانعة الجمع اما ان
تكون الشمس طالعة أو ليس النهار موجودا وتكون مانعة الخلو اما ان
لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا والمنفصلة الحقيقية
الموجبة تستلزم أربع متصلات مقدم متصلتين منها عين أحدهما الجزأين
وتاليهما نقيض الآخر فاذا قلنا العدد اما زوج أو فرد فالاوليان كلما كان
العدد زوجا فهو ليس بفرد وكلما كان العدد فردا فهو ليس بزوج والاخران
كلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن العدد فردا فهو زوج وكل
واحدة من غير الحقيقية أى مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الاخرى
مركبة من نقيض جزأيهما (فاذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا
فهى مانعة الجمع يعنى أن الله فى بينهما فى الصدق ويجوز كذبهما بالخلو
عنهما كأن يكون حيوانا وتستلزم صدق قولنا اما ان يكون هذا الشيء
لا شجرا أو لا حجرا وهى مانعة الخلو يعنى أن العناد بينهما فى الكذب فقط
ويجوز صدقهما بأن يكون لا شجرا ولا حجرا بل يكون حيوانا (واذا قلنا
اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يفرق فهى مانعة الخلو ويجوز صدقهما
بأن يكون فى البحر ولا يفرق وتستلزم صدق قولنا اما ان لا يكون زيد فى
البحر واما ان يفرق وهى مانعة الجمع ويجوز كذبهما بأن يكون فى البحر
ولا يفرق كما اذا كان سابحا أو فى سفينة أو فى الساحل

﴿المدار﴾

﴿الوصف ان يصلح لان يرتب . عليه حكم بالمدار لقباً﴾

والدائر

والدائر الحكم الذي يرتب • والدوران ذلك الترتيب

الدوران لغة الطواف واصطلاحاً ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلاح
العلية أي كون الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر يصح تعليل
الشيء الأول بذلك الشيء الثاني بالترديد وهو السبب والتقسيم أيضاً وهو بأن
يتفحص أولاً أوصاف الأصل ويرد في علة الحكم هل هي هذا الوصف
أو هذا ثم يبطل عليه كل حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك
علية الوصف المذكور كما يقال علة حرمة الخمر ما لا يتخذ من العنب
أو الميعان أو اللون المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكارا لكن
الاتخاذ من العنب والميعان ليسا بعلة لوجودهما في الدبس والخل بدون
الحرمة والرائحة ليست بعلة لوجودها في السفرجل والكثير بدون
الحرمة واللون ليس بعلة لوجوده في الخشاف بدون الحرمة فتعين الاسكار
للحرمة والشيء الأول المرتب هو الدائر والشيء الثاني المرتب عليه هو المدار
(فالترتيب جنس يشمل الدوران وغيره من الترتيب الاتفاقية كترتيب وجدان
المال عند الخروج إلى مكان معين وقوله صلاح العلية فصل يخرج الترتيب
الاتفاقية كافي المال المذكور لأن الخروج إلى مكان معين لا يصلح أن
يكون علة لوجدان المال (وأقسام الدوران ثلاثة إما أن يكون وجوداً
لا عدماً أو عدماً لا وجوداً أو وجوداً و عدماً معاً (فالأول) كترتيب الملك
على الهبة فإن وجوده مرتب على وجودها وأما عند عدم الهبة فلا يجب
أن يكون الملك معدوماً لجواز تحققه بشئ آخر كالبيع وغيره (والثاني)
كالطهارة بالنسبة إلى جواز الصلاة فإن عدم الجواز مرتب على عدم
الطهارة وأما عند وجودها فيجوز أن لا تجوز الصلاة لسبب انتفاء شرط
آخر كاستقبال القبلة (والثالث) كترتيب وجود الرجم على الزنا الصادر
من المحسن فيحصل الرجم بحصول زنا المذكور وينعدم بعده (وبين
الدوران والتلازم عموم وخصوص مطلق والتلازم أعم لاجتماعهما في

صورة يكون الدائر والمدار فيها قضيتين متلازمتين يصلح أن تكون
احدهما صلة للآخرى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا وصدق الملازمة بدونه في استلزام وجود المعلوم بوجود علته
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة

﴿التعريف﴾

﴿أقسام تعريف لذى التحقيق • لفظي أو اسمي أو حقيقي﴾
﴿أما الحقيقي فذا المارجد • ليس الجزئي ولا الماقصد﴾
﴿واسميه تفصيل مفهوم علم • لا اسم بوجه ما كعلم قدر رسم﴾
﴿للمبتدى لكنه اذا حصل • في خارج فالعقيقي انتقل﴾
﴿فان به تعلم حقيقة غدد • وان يميز عن سوى رسمه بعد﴾
﴿والكل اما ناقص أو ذو غمام • وبسطها في فن منطق يرام﴾
التعريف اما حقيقي أو اسمي أو لفظي (فالتعريف الحقيقي) تعريف الماهيات
الحقيقية أي ما يستلزم تصوره تصور الشيء على تقدير كونه موجودا
أي في الخارج ولا يجرى في الجزئي ولا المعدوم (والتعريف الاسمي) قول
دال على تفصيل مفهوم اعتباري غير معلوم الوجود في الخارج سواء اشتهر
بالعدم كالعقلاء لطير المنعوت بأوصاف عجيبة أولا كالعلم اذ اسم للمبتدى
أي عند الشروع فيه فيلزم معلومية المعنى للسامع أي كونه متصورا له
بوجه ما قبل التعريف ثم اذا حصل في الخارج ينقل للحقيقي • مثلا تعريف
المثلث بشكل يحيط به ثلاثة اضلاع قبل معرفة وجوده اسمي وبعد
معرفة حقيقي • وقال السعدى شرح المقاصد ان تعريف العلم المذكور
في مقدمة الشروع اسمي وبعد الا حاطة بمسائله بنقل حقيقيا (وكل منهما
ان كان بالكنه أي بالذاتيات لتصور الحقيقة فهو حد وان كان بالوجه
أي بالعرضيات للتمييز عما عداه فهو رسم وكل من الحد والرسم اما تام
أو ناقص وبسط ذلك في فن المنطق وانما ذكرت الاقسام هنا وسيلة لبيان

الشروط اذا اعتبار الدعوى الضمنية بتوفرها أو بفقدها شي منها ترد المنوع
ومع ذلك فلسد كرها تكمينا للفائدة فتقول (الحد التام ما كان يجمع
الذاتيات وهي جنسه وفصله القريبان كالحيوان الناطق للإنسان) (والحد
الناقص ما كان ببعضها أي بالفصل القريب فقط كالناطق أو به وبالجنس
البعيد كالجسم الناطق للإنسان) (والرسم التام ما كان بالجنس القريب
والخاصة اللازمة كالحيوان الضاحك للإنسان) (والرسم الناقص ما كان
بالخاصة فقط كالضاحك أو بها وبالجنس البعيد كالجسم الضاحك للإنسان
• أو بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقول بعضهم في تعريف
الإنسان انه ماش على قدميه عريض الاطراف ابدى البشرة فحالك بالطبع

• وشروطه جع ومنع وهو ما • ساواه صدقا ان يكن تم اعلم

• وفقد الحال كالدور في • جلالة أجلي من المعرف

• وحسنه اذا خلا عن الغلط • في لفظه وعن مجاز ما ارتبط

• وبواضع القرينة المعينة • ولم تكن شهرة هذا بينه

• كذا لا عن مشترك عنها خلا • وذى غرابية به قل الجلال

شروط صحة التعريف الحقيقي والاسمي ثلاثة الاول مساواته للمعرف
بالفتح في الصدق وهو أن يكون المعرف بالكسر جامعا لافراد المعرف
مانعا من دخول غيرها وهذا في المعرف التام لما قال الدواني المساواة في
مطلق المعرف بالكسر ليست بمذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من
التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو أعم أو أخص وللصناعة في
جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبار غير المساواة نعم نشترط في المعرف
التام (وبيان المساواة في الصدق أن يكون كل ما صدق عليه المعرف
بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح وهو معنى الاطراد أي اذا وجد الحد
وجد المحدود ويلزمه أن يكون مانعا من دخول غير افراد المعرف فيه
وكل ما صدق عليه المعرف بالفتح صدق عليه المعرف بالكسر وهو معنى

الانعكاس أى اذا وجد المحدود وجد الحده أو اذا انتفى الحد انتفى المحدود
 ويلزمه أن يكون جامعاً للأفراد المحدود • ومثله الرسم والمرسوم (الثاني)
 خلوه عن الحالات كالدرور والتسلسل (الثالث) كونه أبجلى من المعروف
 • وشروط الحسن فيه خلوه عن الاغلاط اللفظية • وعن اشتماله على
 لفظ مجازى بدون قرينة معينة للمراد ولا يكتفى فيه القرينة المانعة عن
 ارادة الحقيقة اذا المعاني الدالة ألفاظها على المقصود بالالتزام لها لوازم
 متعددة فلا يتعين ارادة اللزوم الذى هو المقصود فى مقام التعريف الا
 اذا وجدت القرينة المعينة للمراد وكل معينة مانعة ولا عكس • وهذا
 اذا لم يكن المجاز مشهوراً والافهوسائع فيه بدونها • وكذا عن المشترك
 بدون القرينة المعينة للمراد عند عدم جواز ارادة كل واحد من
 معانيه على سبيل البديل أو لم يكن بينها استلزام والافيجوز خلوها عنه
 • وعن اشتماله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ الغريبة
 • لفظية تفسير لفظ ما تضح • بواضح من لغة أو مصطلح
 • ولو مر بها اذابه قصد • تعيين معنى دون تفصيل عهد
 • وان يلى السامع ليس يدرى • بذلك المعنى فذا لا يجبرى

التعريف اللفظى هو ما يقصده به تفسير لفظ غير واضح الدلالة بالنسبة الى
 السامع دال على معنى معاوم عنده حال كونه غير عالم بوضع ذلك اللفظ له
 بل لفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع أيضاً وبه يحصل التصور ثانياً
 وهو طريق أهل اللغة وأصحاب الاصطلاح • ويكون بمفرد سواء كان
 مرادفاله كتعريف الغضنفر بالاسد والقود بالقصاص أو أعم على
 ما جوزه السعد كتعريف الورد بالزهر أو أخص على ما جوزه أبو الفتح
 كتعريف الطيب بالمسك (فان لم يوجد مفرد ذكر مر كب يقصده تعيين
 المعنى لا تفصيله كقول المتكلمين الخلاء بعد موهوم وهو الفراغ الذى
 تصير فيه الاجرام واذا لم يكن السامع عالماً بالمعنى لا يمكن التعريف اللفظى

له (والفرق بينه وبين الاسمى ان اللفظ لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد
 تمييزها ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها فالكه التصديق ولا يندرج تحت
 القول الشارح ويكون مرادف ولا يتصور فيه رسم لكونه غير مركب
 بالتركيب المعهود في القول الشارح • وأما الاسمى فهو مندرج تحت
 القول الشارح ولا يكون مرادف ويتأني فيه الرسم • ثمه • زاد بعضهم
 قسما سماء تعريفا تنبيها وقال في تعريفه هو ما يقصده ازالة الغفلة المخاطب
 عن الصورة الحاصلة في الخزانة ليتفت اليها بلا تحشم الى كسب جديد
 في احضارها وهو اللفظي متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا مشلا تعريف
 الغضنفر بالاسد باعتبار ان القصد به اعلام معنى هذا اللفظ لمن سمعه ولم
 يعلم معناه يكون تعريفا لفظيا باعتبار ان القصد تنبيهه المخاطب على هذا
 المعنى الحاصل في ذهنه غير ملتفت اليه يكون تعريفا تنبيها اه (وأطلق
 عليه الجلال الدواني التعريف اللفظي حيث قال في شرح التلخيص اذا
 قيل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيجاب بأنه بعد موهم فهذا تعريف لفظي
 والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو منزلة التصور ابتداء اه

تقسيم الكل الى جزئياته

- تقسيم كل جزئيات • ضم قبسود متباينات
- اعلام مفهوم فن ذا الضم • في كل قبسود ما حصول قسم
- وصديق مقسم عليها جار • وهو حقيقى أو اعتبارى
- فأول بحرف اما أظهر • تفصيل مقسم ولو مقدرا
- كالحى اما حيوان ناطق • أى مدرك أو حيوان ناهق
- والحى اما ناطق أو صاهل • تضمن التعريف فيه حاصل
- لا ان باجمال بدا كالكلية • اسم وفعل ثم حرف فاعله
- وشرطه حصر ومنع فاقته • وقسمه أخص مما قد قسم
- وبين أقسام له تبين • ومنه هقى وهذا كائن

في السبر كالمعلوم اما قبل وجد • أو هو معدوم وثالث فقد
 التقسيم لغة تحليل شيء وتجزئته واسطلاحا ينقسم الى نوعين تقسيم الكلّي
 الى جزئياته وتقسيم الكل الى أجزائه (فالاول) هو ضم قيود متباينة الى
 مفهوم كلي ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا
 على أقسامه وهو تاحقيقي أو اعتباري (فالحقيقي) ما يدخله حرف
 الانفصال وهو اما لکن لا يجب فيه • سواء كان مع تفصيل المقسم تحقيقا
 كأن يقال الحيوان اما حيوان ناطق أي مدرک أو حيوان صاهل
 • أو تقدرا كأن يقال الحيوان اما ناطق أو صاهل لان المقسم مقدر
 حيث لا في الكل وعلى كل فهو يتنوع من تعريفها • وأما ان ذكرت الأقسام
 اجالا كقول ابن الحاجب الكلمة اسم وفعل وحرف فلا يتضمن تعريفها
 (وسرطه أربعة (الاول) الحصر أي الجمع بأن لا يترك في التقسيم ذكر
 بعض ما دخل في المقسم (الثاني) المنع بأن لا يذكر في التقسيم ما يدخل في
 المقسم (الثالث) أن تكون الأقسام أخص مطلقا من المقسم في الكم لان
 كل قسم مركب من المقسم وقيد ففي تقسيم الحيوان الى انسان وفرس
 الانسان مركب من الحيوان والناطق والفرس مركب من الحيوان
 والصاهل فيقال بحسب الحمل كل انسان حيوان بدون العكس وبحسب
 التحقق كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان بدون العكس الكلّي فيكون
 المقسم أعم من القسم لصدفه عليه وعلى غيره • ولو كان القسم أعم مطلقا
 من المقسم لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره كتقسيم الضاحك الى
 حيوان وزنجي • ولو كان أعم من وجه لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى
 غيره كتقسيم الانسان الى أبيض وأسود بدون ملاحظة المقسم في القسم
 يعني بدون ملاحظة انسان أبيض أو الحيوان الى انسان وأبيض • ولو
 كان بعض الأقسام هو اذ النفس المقسم كأن يقال الانسان اما بشر
 أو زنجي أو مساو يا غير مرادف كأن يقال الانسان اما ناطق أو صاهل

بالفعل أو يقال الانسان اما متجهب أو زنجي لزم أن يكون نفس اشئ في الواقع قسما منه أى من نفسه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم منه تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره (الرابع) أن يكون بين الاقسام تمايز اذ المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام فلوزاد في القسمان كما اذا قيل الحيوان المقترس اما أسد أوليت أو نساويا غير مترادين كما اذا قيل الحيوان الناطق اما باطن أو انسان يلزم ان يكون نفس الشئ في الواقع قسما له في هذا التقسيم • وان كان بعضها أخص مطلقا من بعض نحو الجسم اما حيوان أو انسان روى يلزم ان يكون قسم الشئ في الواقع قسما له في هذا التقسيم لان الاخص قسم من الاعم • وان كان أخص من وجه كقولك الجوهر اما حيوان أو أسود يلزم عدم التمايز بين الاقسام مع أنه مقصود من التقسيم واللازم كلها باطلة • ومنه العقلي • وهو التقسيم الذي يحكم العقل بمجرد تصور أقسامه بانحصار المقسم فيها بالسبب بأن يكون مترددا بين النفي والاثبات كقولك المعلوم اما موجود أو لا أى على مذهب نفاة الاحوال كالاشعري وقليارد بلاترديد كقولك العدد زوج وفرد ويقابله الاعتباري وشرطه أن لا يتجاوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة مفهوم التقسيم والابطال المحصر العقلي

• ومنه ما يدعى بالاستقرائي • يؤخذ من تتبع الاشياء • مثل انحصار الدلالة الذي • ثلث أقساما لها في المأخذ • ومنه نقلي كحصرنا البديع • فيما نرى في الكتب من حسن الصنيع • وحصر ذى التأليف جعلى • وذا • من نوع الاستقراء لمن به أخذى • ومنه أى من تقسيم الكل الى جزئياته ما يسمى بالتقسيم الاستقرائي وهو ما يستدل فيه الى التتبع فيما علمت أفرادها كانهضار الدلالة في أقسامها الثلاثة وثلاث بالبناء للفاعل وضميره يعود الى الانحصار ويمكن

الترديد فيه بين النفي والاثبات ليقل الانتشار ويسهل الاستقراء لكن
لا بد أن يبقى حيث نبذ بعض الاقسام من سلاسله كان في القسم الاخير كقولك
العنصر اما ارض ارماء أو هواء أولا وهو النار • أو في الوسط كقولك
العنصر اما ارض أولا والثاني اما غير ماء أو ماء والاقل اما هواء أولا وهو
النار • أو في الاول كقولك العنصر اما غير ارض أو ارض والاقل اما غير ماء
أو ماء والاقل اما هواء أولا وهو النار والقسم المرسل في جميع هذه الصور
أهم مما وجد بالاستقراء ومعنى هذا العموم انه لا ينحصر مفهومه في النار
بحسب العقل حيث يجوز أن يكون في مفهومه شيء آخر غير ما وجد
بالاستقراء كالنور والكهرباء وشرطه ان لا يوجد في الواقع قسم آخر وان
جوز العقل وجوده سواء دل البرهان أو التنبيه على بطلانه أو لم يدل
(ففيه) زاد بعضهم قسما سماه قطعيا وهو ما لا يجوز العقل فيه قسما آخر
بالنظر الى الدليل أو التنبيه وان جوزه بمجرد ملاحظة مفهومه ولم يذكره
العلامة السجاقلي في الولدية فقال شارحها والمصنف أدرج القطعي
في العقلي كما هو رأي البعض أو في الاستقرائي كما هو رأي بعض آخر ومنه
نقل يستند فيه الى التنسيع فيما لم تعلم أفراده كحصر البدع في الجناس
والتورية وغيرهما ذكر في الكتب المتداولة (وحصر المؤلف كتابه
في خمسة أبواب مثلا جعل بالنسبة اليه واستقرائي بالنسبة لمن احتذى به
في قراءة الكتاب حتى استقرأه

• والاعتباري الذي لم تنتع • أقسامه في واحد أن تجتمع
• لانها تصادقت ذاتا كما • تبانت من حيث مفهومهما
• كقولك الانسان اما كاتب • أو شاعر وشرط هذا الواجب
• كاذل في الحصر والمنع وما • عدا في تعقل قد حتما
التقسيم الاعتباري هو ضم قيود متغايرة مفهومها متصادقة ذاتا الى
المقسم كقولنا الانسان اما كاتب أو شاعر وكنتقسيم المنطقي الكلي الى

أقسامه الخمسة لان القيود الخمسة في ذلك التقسيم تصادفت في شيء واحد
 كالماتون بضم الميم وفتح اللام ومعناه مائة صنف بلون فانه جنس للاسود
 والاحمر ووقع للمكثف بضم ففتح أى الموصوف بالكثيف وفصل للكثيف
 وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان (وانما كان جنسا للاسود والاحمر لانه
 أعم من كل منهما لتساوله الابيض والاسود والاحمر والاصفر الى غير ذلك
 وفوق المكثف لانه أخص منه فان المكثف يعم الحار والبارد كالهوا وبخلاف
 الماتون وفصل للكثيف أى الجسم الكثيف اذ تعريفه جسم ماتون وخاصة
 للجسم فان ما ليس بجسم كالجوهر المجرد ليس بماتون **شرطه كشرط**
التقسيم الحقيقي في الحصر أى الجمع والمنع ذهنا وخارجا أما في ماعد اذ ذلك
 من كون القسم أخص مطلقا من المقسم فهو بحسب التعقل فقط وان كان
 مساويا في الخارج وكذا كون الاقسام متباينة انما هو في التعقل لافي
 الواقع فلا يضر مصادفتها في شيء اذ هي مفهومات اعتبارية

تقسيم الكل الى أجزاءه

تقسيم الكل الى أجزاء • تفصيل ما فيه من الاشياء

وذلك كالانسان حي ناطق • أو هو لحم عصب صفات

تبين المقسم والاقسام • وحصره والمنع شرط سام

تقسيم الكل الى أجزاء عبارة عن تحليل الكل وتفصيله الى أجزاء الذهنية
 كما يقال الانسان حيوان وناطق أو الى أجزاء الخارجية كقولك الانسان
 لحم وعصب وصفات وهو لتحصيل ماهية المقسم لا لتحصيل ماهية الاقسام
 ومن ثم لا يصدق على أقسامه ضرورة أن الكل لا يحل على الجزء من
 حيث انه جزء ويكون داخل في ماهية المقسم فهو الحكم على المقسم بأن
 ليس له جزء خارج عن الاقسام (ولا يجوز ادخال حرف الانفصال في هذا
 التقسيم فلا يقال السكتيبيلى اما عسل أو خل بل يقال السكتيبيلى عسل
 وخل لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الأجزاء بل بالجميع من حيث هو

مجموع وشروطه أربعة (الاول) المحصر أى الجمع (الثاني) المنع بأن يذكر في
 الاقسام جميع ما كان جزءاً من المقسم اذ لو لا لم تكن الاقسام المذكورة
 فيه ماهية المقسم فلا تحصل ماهيته وهذا ما لم يتم قرينة على ارادته مثل
 رب وقدوم التبعية فهو من أقسامه كذا وكذا • ولا يذكر فيها ما لم
 يكن جزءاً من المقسم اذ المركب من الشئ وغيره لم يكن عينه (الثالث) تبين
 الاقسام بحسب الحمل (الرابع) مبيانه كل قسم للمقسم بحسب الحمل
 أيضاً ما بحسب التحقق فيبينهما عموم مطلق لانه كلما تحقق الكل تحقق
 الجزء ولا عكس ﴿آداب البحث﴾

• ولا يترك اليجاز والاطنابا • ولا يناظر حين انهما با •
 • ولا يمتنع فتحكا ورفع الحس • وذا غرابه كالاسطقس •
 • وبجمله والدخل في الكلام • من قبل فهم ذلك المرام •
 • ولا بأس في اعادة المسألة • للفهم تاركاً لما لا دخل له •
 • ولا يظن خصمه حقيراً • وليك الحق به ظهيراً •
 آداب البحث المستحسنة للبانين عشرة (أحدها) الاحتراز عن اليجاز لئلا
 يكون مخلاً بفهم المقال (ثانيها) الاحتراز عن الاطناب والافئودي الى
 الملل (ثالثها) الاحتراز عن المناظرة مع المهاية والافئودى لانه يجاللة
 قدر الخصم (رابعها) الاحتراز عن الضحك ورفع الصوت بالمقال لانها
 من مهمات الحق أو الجهال يسترون بذلك جهلهم لئلا يغلبهم خصمهم
 (خامسها) الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة كالاسطقس أى
 ما يتقرب اليه الشئ في التحليل ضد العنصر فانه مبدأ التركيب والافئودى
 الى عسر الفهم (سادسها) الاحتراز عن استعمال الجمل في الكلام لئلا
 يؤدى الى تردد في فهم المرام (سابعها) الاحتراز عن الدخول في الكلام
 قبل فهم المرام والافئودى الى الخبط في البحث والاحكام أو الالتزام خطأ ولا
 بأس بالاعادة لاجل الفهم (ثامنها) التصرز عن التعرض لما لا دخل له في

المرام والافتتشر الكلام ويحصل البعد عن الصواب (تاسعها)
 الاحتراز عن ظن خصمه ضعيفا لا يؤديتها وانه الى اصدار كلام ضعيف
 فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالالزام أو الأخام وهذا أشنع ما يكون
 في المقام (العاشر) أن ينوى بالمناظرة أن يكون ظهور الحق

﴿شروط المناظرة﴾

﴿شروطها ضبط قوانين النظره سؤالا أو جوابا كما اشتهر﴾
 ﴿كذلك علم المتناظرين ما • تناظر اقيه بقول العلماء﴾
 ﴿من نظري لم يكن بالتضع • اذ طلب الواضح علما لا يصح﴾
 ﴿وباصطلاح لم يجوز أن يعترض • على اصطلاح ما بهذا المعترض﴾
 شروط المناظرة أربعة (أحدها) ضبط قوانين النظر في كيفية ايراد
 الاسئلة والاجوبه وكيفية ترتيبها على ما اشتهر في كتبها المحتررة (ثانيها)
 أن يكون كل من المتناظرين عالما بالمسألة التي يناظران فيها أما اذا
 جهلاها كالموع من الالمام له بعلم العروض أصلا عروضا يابقول صدر
 أول بيت من البردة مخبون ولا يدري السامع معنى ذلك إلا أنه حفظه
 وتكلم به عند شخص ولم يكن ذلك الشخص عالما بذلك أيضا ولم يسلم ذلك فهذا
 النزاع بينهما يسهي معاندة ولو جهلاها أحدهما فالجاهل معاند والعالم أحق
 قال سبدي عجي الدين بن العربي

خاطب الناس بالذي عرفوه • لا تكن منكرا لما ألفوه
 وتجاهل مع الجهول وسلم • لهمو في الكلام ما زيفوه
 واذا كنت مبصرا بين عي • فاكتم الحق حيث لم يعرفوه
 انما سادات الرجال هم هذا • وهذا استغن ما كشفوه
 وقوله بقول العلماء متعلق بقناظر امضنا معنى آخذين فينكلم في كل علم بما
 هو من وظيفته كالكلام في علم الكلام فانه يجب أن يشكلم فيه باليقينيات
 المفيدة للاعتقاد لانه لا يكفي في الاعتقاد الامارة فلا يشكلم في اليقيني

بوظائف الظنى كأن يعارض دليلا قطعيا كالقرآن بامارة ظنية كالقياس
 لأنه لا يفيد شيئا ولا يتكلم بالعكس أى لا يتكلم فى الظنى بوظائف اليقينية
 أيضا كان يتكلم فى الدليل الظنى بأنه لا يفيد المطالب لاحتمال أن يكون
 كذا لان غرض المعلل ح اثبات الظن بذلك الشئ وكون الدليل محتملا
 لغيره لا ينافى ذلك كما فى آداب السيد وشرحها الرشيدية (نالتها) ان تكون
 من النظريات ولم تكن متعلقاتها وانحته عند من تلقى اليه • وخرج بقيد
 كونها نظرية البديهية الجلية فانها لا يرد عليها المنوع لا بشاهد ولا بدونه
 وقد تقدم بيان البدهى الجلى والمستقراة يعنى المثبتة بدليل الاستقراة
 التام ككل حي يموت والمولدات ثلاثة الحيوان والمعدن والنبات ومقولة
 الجوهر واحدة ومقولات العرض تسعة لا بشاهد ولا بدونه وطلب التنبيه
 على البدهى انما يكون فى البدهى غير الجلى كما تقدم والمستقراة
 باستقراة ناقص كقوانا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند الاكل
 الاشهاد يظهر به خلل الاستقراة كأن ينقضه فى مثالنا بالتساح وهو
 الشاهد • وخرج بقيد أن لا تكون متعلقاتها وانحته ما اذا كان المنوع
 وانحته عنده اذا المنع بمعنى طلب الدليل للوضوح طلب تحصيل الحاصل
 فيكون مكابرة لان معنى الوضوح ان يكون متعلقه مسلما عنده جازما به
 لسبب من الاسباب سواء كان جزما مطابقا للواقع حاصل بالبداهة أو
 بالبرهان أو جهلا امر كما حصل بالدليل الفاسد أو بالتقليد أو بغلط الحس
 والنقض لهو المعارضة مكابرة لمصادمتها البدهى عنده • وقوله علما أى
 مناسبا وهو المماثل للمطلوب تمجيزا للواضح دفع به ايهام أن المراد بالواضح
 الواضح مطاقا مع انه ليس كذلك اذا المراد به الواضح بالعلم المناسب قال
 السيد فى رسالته الا دايمة جرت كلمتهم على أنه لا يجوز طلب التجميع
 والتنبيه والدليل على المعلوم مطلقا والحال ان ذلك اذا لم يكن المطلوب ممكنا
 أن يعلم بوجه آخر • وتوضيحه ما قاله الصبان على ملاحقنى على رسالة العضد

في الآداب ان النقل ان كان معلوم العجمة علمائنا للمطلوب فطلب
تصحيحه مكابرة أما اذا كان مطلوب طالب التصحيح فوق ما عنده كان يطلب
اليقين والذي عنده ظن فاطلب لائق (رابعها) أن تكون المناظرة جارية
على اصطلاح واحد اذ لا يجوز أن يأتي باعتراض مبني على اصطلاح على
مدعى مبني على اصطلاح آخر ليس فيه ذلك المعترض عليه بفتح الزاء
مثلا لو قال المعال على اصطلاح المتكلمين الشيء هو الموجود فلاس
للسائل ان كان عالما به أن يقول على اصطلاح الحكماء لانه لم ذلك
فان الشيء يتم الموجود والمعدوم وانما لم يكن له ذلك لانه لا مشاحة في
الاصطلاح (وآثر المتكلمون تخصيص اطلاق الشيء على الموجود فقط
لان الشيء يطلق على الله تعالى كقوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل
الله ولقوله تعالى وقد خلقتمن من قبل ولم تلت شيئا أما اذا لم يكن السائل عالما
بالاصطلاح الذي بنى عليه المعلل كلامه ومنع فعلى المعلل أن يهيجه
بالعبر ببيان الاصطلاح الذي بنى عليه

﴿ما تجرى فيه المناظرة﴾

﴿تكون في التعريف والتقسيم • ومدعى النقل بالتعميم﴾
﴿وفي دليل المدعى وفي السند • قطعا ارسوا حسبا ورد﴾
﴿وفي عبارة وفي المقدمه • جزا حقيقيا وحكما محمدا﴾
﴿كذلك المركب الناقص ان • قيد قضيه كدائمين﴾
﴿وتلك في الانشاء تجرى حيثما • خالف في كالتحقيق والعلم﴾
المناظرة تجرى في تسعة أمور (أحدها) التعريف (ثانيها) التقسيم
(ثالثها) المدعى (رابعها) النقل بالتعميم أي سواء كان تعريفا أو تقسيما أو
مركبا تاما (خامسها) المدعى أي المركب التام (سادسها) سند المنع قطعا
كان أو غيره (سابعها) العبارة أي اللفظ (ثامنها) المقدمة ولو مطوية
وهي ما يفهم من سياق الكلام (تاسعها) المركب الناقص اذا كان جزأ

للقضية سواء كانت جلية أو غريبة موجبه أو سالبة بأن كان قيدا
 للمعكوم به أو للمعكوم عليه أو قيد النسبة وهو ما يقصد بجزمه منه
 الدلالة على جزئ معناه ولا يصح السكون عليه كروى وداثما في قولك هذا
 العالم روى داثما فإنه تصديق معنى وكذا سبعة عشر من قولك هؤلاء
 رجال سبعة عشر وسبأ في بيانه في آخر مجت المناظرة في الدعوى ولا
 تجوز في الانشاء لانه تصور ساذج ليس معه حكم الا في العبارة اذا خالفت
 قول علماء العلوم العربية كالنحو والصرف أو كان نقلا فيجوز فيه
 ما يجزى في النقل كما لو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم موقا قبل ان تموتوا
 في الانشاء في إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وأقسامه خمسة وهي الامر
 والامام والالتباس والنهي والتنبيه وهو يعنى والتبرج والتسداء
 والقسم والتعجب والتعسر كما في قوله تعالى حكاية عن امرأه عمر ارباني
 وضعها أنثى وبراعة الطلب والاخبار الموضوع للاخبار عن الفعل اذا
 استعملت في طلبه بطريق الانشاء على سبيل المجاز نحو كتب عليكم
 الصيام وأطاب من ذلك القيام (واختلف في الاستفهام فجعله بعضهم قسما
 برأيه وأدرجه بعضهم في التنبيه • ولا في المفرد كالتصورات التي في ضمن
 التصديقات وهي الموضوع والمحمول كالعالم ومتغير في نحو قولك العالم متغير
 والمقدم والتالي في نحو قولك ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
 الا انه يسئل عما ذكر بطلب بيان المراد منها وبيان مرجع الضمير وقد
 يعترض على ألفاظها من جهة عدم مطابقة القوانين العربية كما سيأتى في
 المناظرة في العبارة

• أجزاء البحث •

- أجزاء بحثنا المبادئ الأولى • تعيين مدعى به يفصل
- بعد سؤال سائل فيما نحن • ونسكتة الاشارة في الخلاف
- كذا التقرير بقصد البادى • كى لا يقول ليس ذا مرادى
- ولم يكن في كل لفظ يقبل • لانه يلزمه التسلسل

• (والثاني

والثالث أو ساط أي الدلائل • وثالث مقاطع فواصل
 أي من ضروريات أو ماسلما • متى انتهى البحث إليها اختتما
 أجزاء البحث ثلاثة (الاول المبادئ) وهي تعيين المدعى إذا كان فيه خفاء
 أو أجمال أو اشتراك أو مجاز بلا قرينة واضحة تدل على المراد ولم يرد كل معاني
 المشترك على البدل ولم يكن بينها استلزام ولم يكن المجاز مشهورا ولذا قيل ما
 تمكن فيه الإبهام حسن فيه الاستفهام ويكون التعيين إما بافراز أجزاءه
 من معنى إلى آخر أو بافرازه من مذهب إلى آخر بعد طلب السائل منه بيان
 ما يسوغ بيانه كما إذا دعي المعلن أن التبة ليست بشرط في الوضوء • فينبغي
 للسائل أن يقول ما التبة وما الشرط وما الوضوء • فيقول المعلن الآية
 أصلا حاقصدا الطاعة والتقرب إلى الله تعالى والطاعة هنا رقع الحدث
 • مثلا والشرط أمر خارج عن الشيء يتوقف عليه تأثير المؤثر في الشيء
 لا وجوده والوضوء غسل الوجه واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى
 الكعبين ومسح ربيع الرأس • فيقول السائل على أي مذهب عدم شرطيتها
 • فيقول المعلن على مذهب أبي حنيفة (وإن كان نقلا فيقول السائل من
 أي كتاب نقل هذا فيقول المعلن من كتاب الهداية مثلا وفي قول ما يسوغ
 بيانه إشارة إلى أنه ليس للسائل أن يطلب من الناقل الدليل على المدعى أو
 على مقدمة من مقدمات الدليل الذي نقله معه إلا إذا تصدى الناقل لأشياء
 المدعى فليسائل ذلك لأن الناقل حينئذ أخذ من منصب المدعى فيطالب بما
 يطلب به (والسؤال موجه أيضا فيما يخالف المشهور بطلب بيان التمكنة في
 أي أرساؤك ذلك المخالف وكذا التقرير المعلن بمقصوده كي لا يقول فيما بعد
 ليس مرادى كذا) ولا يقبل في كل لفظ لأن ذلك الجاح وتعت مقوت فائدة
 المناظرة إذ يلزمه التسلسل (والثاني الاوساط) وهي الدلائل (والثالث
 المقاطع الفواصل) أي المقدمات التي إذا انتهى البحث إليها ينقطع من
 الضروريات أي اليقينيات سواء كانت ابتداء أو انتهاء ومن

الظنيات المسئلة (فالضروريات) كاجتماع التقيضين وارتقاهما
والدور التقدي لان مقتضى تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها وفي هذا
اجتماع التضدين (أما الدور المعنى كافي المتضايقين فهو ليس بحال الا ان يقع
بين أجزاء التعريف أو بين المعرفة والتعريف • وكالتسلسل بالشروط
الخصوصية لانه يقتضى مساواة الاقل للأكبر وسيأتي بيان الدور
والسلسل في محث النقض الاجالى • وتحدث العالم لانه ينتهى الى
مشاهدة تغير الاعراض وهذه كلها بديهية لكن كون ما ذكر موجودا في
الجزئيات منه ما هو بديهي ومنه ما هو نظري مثلا لو قلت هذا قائم ولا قائم
فوجود اجتماع التقيضين في هذا المركب بديهي ولو قلت الانسان حيوان
ناطق لم يتركب من العناصر والحيوان جسم نام حساس تركب من الامزجة
فوجود اجتماع التقيضين في هذا التعريف نظري (والظنيات المسئلة) هي
قضايا اسلم عند الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسئلة فيما
بينهما خاصة أو بين أهل العلم كنسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كقول
استدل حنفي على وجوب الزكاة في حلى البالغة بقوله عليه السلام في الحلى
زكاة فقال شافعي هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فيقول المعلل قد ثبت هذا
في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذه ههنا مسلما (والى لم يكن من معتقدا)
وهو جواب جدلى كافي القطب على الشمسية (وفيه عند تعريف القياس
بانه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها الذاتها قول آخر مانعه وقوله
اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسئلة في نفسها بل
يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليس درج في الحد القياس
الصادق المقدمات وكاذبا كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جاد فان هاتين
القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمت لزم عنهما الذاتيهما ان كل انسان

جاد وظائف المناظرين

جاد

وظائف المناظر المناقضة • أى منعه والنقض والمعارضه

سؤاله والسند والتحرير • اثباته بالمنوع والتفسير
ولم يكن الحل وتحرير السند • قسما بالاستقلال من هذين بعد
ولا المجارة والاشتباه في المعارض بالمعروض من قد ذهل
والدخل في الدليل بالتحقيق • تسليمه التعيين للطريق
وظائف المتناظرين ثمانية وهي المنع والنقض والمعارضه والسؤال
الاستفساري وسند المنع والتحرير واثبات المنوع بالدليل أو بإبطال المع
أو بإبطال السند وتغيير الدليل • أما الحل وتحرير السند ومجارة
الخصم واشتباه المعارض بالمعروض والدخل في الدليل والتسليم وتعيين
الطريق فليست أقساما مستقلة بل هي داخلية فيها تقدم وكما يستأق
مفصلة فلا حاجة للتطويل بيانها هنا وهناك والدخل يحرك ويسكن في
القاموس دخل كفرح وعنى دخلا ودخلا وفي المصباح دخل عليه بالهاء
للمفعول إذا سبق وهمه إلى شيء فلفظ فيه من حيث لا يشعر اه أنكر
السكون هنا متعين للوزن

في المناظرة في الدعوى والدليل والمقدمة

المنع في المقدمات قد عهد • أي طلب الدليل أن إذا ما وجد
كليت الصغرى به مسلمة • أو الشرط لم يكن منقمة
أو أن تقريب الدليل لم يتم • أي أنه لم يستداه ما لزم
ومنه تسليم بأن يقول لا • أسلم الصغرى وبعده تلا
سلمت لا معتقدا ذي الصغرى • فلا أرى مسلما في الكبرى
المنع ينقسم إلى حقيقي ومجازي (فالمنع الحقيقي بمعنى طلب الدليل على
مقدمة معينة من الدليل ويسمى المناقضة والنقض التفصيلي لتفصيل
السائل وتعيينه مرود المنع وهو المقدمة وطريق التعسير بذلك أن يقول
صغرى دليلك هذا أو كراه أو مقدمته الواضحة أو الرافعة ممنوعة أو غير
مسلمة أو شرائط دليلك غير متوفرة أو تقريب دليلك لم يتم أي أنه غير

مستلزم للدهوى ﴿ومنه التسليم﴾ وقد يسمى المنزل ومجاراة الخصم ويكون
 من السائل والمعلل فالثاني سبأني في مجت مجارة الخصم والاول هو أن
 يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته لعدمها ولذلك قال الجلال
 السيوطي في الاتقان في مجادلات القرآن هو أن يفرض الحال وطريق
 التعبير به أن يقول السائل بعد قوله لا أسلم الصغرى سلمتها فلا أسلم الكبرى
 وفائدة التسليم الاشعار بأن منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع
 المقدمة الاولى لئلا يتوهم المعلل انه اذا دفع منع الاولى يندفع منع الاخرى
 ﴿تنبيه﴾ قد يعبر بالمنع المناقضة والنقض والمعارضة وهو الدخيل في مقابلة
 الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الابطال كما في تقرير القواين ومثل
 مقدمة الدليل مقدمة التنبيه ﴿والمنع المجازي﴾ يكون في المدعى والتقل
 غير المدللين وسبأني بيانه نظما

﴿مجردا عن سند أو مع سند • وهو الذي عليه في المنع استد •﴾
 ﴿ان كان بالجواز أو قطعي • أو • ظهرا لغاط حليا •﴾
 ﴿فاول لم لا يجوز كون ذا • كذا وثان كيف وهو هكذا •﴾
 ﴿وثالث لو كان ذا كذا التم • متاله بل ذا كذا وهو الاتم •﴾
 ﴿وقد جرى في عارض ان يشبه • ذهنا بعروض لمن لم يشبه •﴾
 ﴿كالحيوان هو في الانسان • وأول جنس كذا الثاني •﴾

المنع ان كان بلا سند يسمى منع مجردا وان ذكر معه سند فهو المنع مع
 السند والسند ما يستند عليه السائل في المنع على انه مقول للمنوع (وأقسامه
 باعتبار صورته ثلاثة الجوازي والقطعي والحلي يفتح الحلي وكسر اللام
 المشددة أي الذي يبين الغلط وهو الاتم أي الاقوى من القسمين الاخرين
 • كأن يقول في الجوازي بعد قوله لا نسلم الشيء القلاي لم لا يجوز كون ذا
 كذا • وفي القطعي كيف والامر كذا • وفي الحلي لو كان الامر كذا التم
 ما ذكرتم وليس كذلك أو اغمايتم ما ذكرتم لو كان الامر كذا وما له أن

ما ذكرتم غلط منشوء فهم الامر الضلالي كذا والحال انه ليس كذلك
 ومنشأ الغلط أربعة أمور في الاول اشتباه العارض بالمعروض وهو أن
 تحكم بحال المفهوم على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول السائل هذا
 من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق
 عليه المفهوم • أو بأن تحكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم
 فيقول السائل هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس
 الكلام فيما صدق عليه المفهوم بل في المفهوم • مثاله في الاول الانسان
 حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس • وربما تغير العبارة
 فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت
 للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان فقد حكم بحال مفهوم
 الحيوان أي بالجنس على ما صدق عليه ذلك المفهوم أعني على الانسان
 وهو غلط اذ الصغرى كاذبة لان الانسان اذا أخذ نوعاً منفرداً أي بدون
 مشاركة نوع آخر ليس هو الحيوان فقط بل هو الحيوان الناطق والحيوان
 الناطق ليس جنساً بل نوع • ومثال الثاني قولنا الجوهر موجود في
 الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض
 فقد حكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم أعني أنه حكم بالقيام
 بالذهن الذي هو حال الموجود على ما صدق عليه المفهوم أي الجوهر وهو
 غلط اذ الصغرى كاذبة أيضاً فان الجوهر لا يقوم بالذهن وانما الذي يقوم
 بالذهن مثاله في الثاني اشتباه مدلول بالشيء كما لو قال المعلل هذا الشيء ليس
 بانسان فيقول الذي يحل لانسلم انه ليس بانسان انما يصح ما ذكرتم لو كان
 ذلك الشيء غير مستقيم القامة يادى البشرية عريض الاظفار وليس كذلك
 فالاشتباه وقع في مدلول الناطق بغير مدلول الناطق في الثالث اشتباه مفهوم
 بالشيء كما اذا استدلل المعلل على أن الحيوان لا يحمل على الانسان بأن
 الحيوان جزء من الانسان وكل جزء لا يحمل على الكل ينتج الحيوان

لا يحمل على الانسان فيقول السائل لا نسلم الكبرى وانما تصح لو كان
الجزء من الاجزاء الخارجية المباشرة فلا يصح الحمل لكن الحيوان ليس جزءاً
من الاجزاء الخارجية للانسان بل هو من الاجزاء الذهنية والجزء
الذهني يحمل على الكل فالاشتباه في المفهوم الذهني بالمفهوم الخارجي
• وكما اذا قيل امكان الممكن ليس معدوماً في الخارج والا لا تنفي الامكان
على تقدير ثبوته هذا خلف فيقول السائل في حل هذه المغالطة لا نسلم
الملازمة مستنداً بانها انما تصح لو لم يكن فرق بين امكانه معدوم ولا امكان له
لكن بينهما فرق اذ معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية فيكون الامكان
ثابتاً في نفس الامر معدوماً في الخارج ومعنى الثاني سلب الاتصاف
بالامكان فيكون منفيهما وانشاء ادعاء الملازمة توهم المعلن عدم الفرق
في الرابع توهم وقوع شئ يتم ما ذكره على تقدير وقوعه كما لو قيل هذا الشئ
(كالا انسان) الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب (كالحيوان) اما
موجوداً ومعدوماً وأياً ما كان يلزم ثبوت المطلوب لامتناع تخالف اللازم
عن الملزوم وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشئ المذكور معدوماً
ويمنع الملازمة مستنداً بانها انما تتم لو عدم ذلك الشئ بانتفاء ذاته مع بقاء
صفته التي هي كون انتفائه مستلزماً للمطلوب كما فهم المعالط وليس
كذلك فان عدمه بانتفاء ذاته وثبات الصفة معاً كما في الاعمى على
الولادة في نفسه قال مصلح الدين اللارى الحبل لا يقع الا بعد انقضاء
الاجمالي وليس كذلك نعم وقوعه بعده أكثر من وقوعه بعده غيره وسيأتي
بيانه عند ذكر منع النقض

ثم المساوى للنقيض والاختصاص • ونفسه بقوة المنع تخص
في واقع أما الاعم مطلقاً • فذلك في زعم الذي به اتفق
ومثله الاعم من وجه كذا • مبين بها استناد نبذا
أقسام السند باعتبار النسب ستة • المساوى لنقيض المنوع وبعضها

يعبر بمساواة المنع فيكون مجازا في النسبة للابسة بين المنع وبين تلك
المساواة اذ المنع كانه مكان لها • والاخص منه مطلقا • والاعم منه
مطلقا • والاخص منه من وجه الاخص منه من وجه • ونفس نقیض
المنوع والمباين في مثال السند المساوی لوقال المعلن هذه الدراهم زوج
لانها تنقسم بنفسا وبين فيقول السائل لان لم انهاء تنقسم بمساويين لم لا يجوز
أن تكون فردا فهذا السند مذکور على سبيل التجويز • ولوقال كيف
وهي فرد فهذا مذکور على سبيل القطع ولوقال لان لم انهاء زوج انما
يصح ما ذكرته ان لو كانت غير فرد وليس كذلك فالمنع مع هذا السند يسمى
حلا • ومثال السند الاخص منه مطلقا لوقال هذا جبال لانه لا حيوان
فيقول السائل لان لم انه لا حيوان لم لا يجوز أن يكون انسانا • ومثال
الاعم منه مطلقا لوقال هذا حجر لانه لا انسان فيقول السائل لان لم انه
لا انسان لم لا يجوز أن يكون حيوانا • ومثال الاخص منه من وجه الاخص
من وجه لوقال هذا متنفس لانه انسان فيقول السائل لان لم انه انسان لم
لا يجوز أن يكون أبيض • ومثال نفس النقيض لوقال هذا ناطق لانه
انسان فقال السائل لان لم انه انسان لم لا يجوز أن يكون لا انسانا (تنبيه)
صرح في المختار بانه السند قد يكون نفس النقيض وبه يرد على
الآمدى في قوله لم يذكر في كتب هذا الفن كون السند نفس النقيض
للمنوع فالظاهر أن ذكر نقيض المنوع بعد المنع ليس بسند في عرف
الفن بل هو تصور بالمنع اه • على أن بعض المتأخرين قال في اثبات
الصانع جميع الممكنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس
ذلك المجموع فقال صاحب المواقف ان أردت بالعلة في قولك فله علة العلة
التامة فلم لا يجوز أن تكون نفس المجموع اه فالمسح مقدركم ذكره
الآمدى أى لان لم انها لا تكون نفس المجموع وتبين حيث تد أن يكون
قوله فلم لا يجوز سند اعم انه نفس النقيض • ومثال المباين لوقال المعلن

هذا الشئ ليس بضاحئ لانه ليس بانسان فقال السائل لانسلم انه ليس
 بانسان لم لا يجوز ان يكون حجرا (وقس على ذلك ما اذا قال المعلن هذا
 ليس بانسان لانه ليس بحجوان فقال السائل لانسلم انه ليس بحجوان لم
 لا يجوز ان يكون معدنكا بالارادة فانه سند مساو لنقيض المنوع وهو
 انه حيوان وسد كور على سبيل التجوز ولو قال كيف وهو نام متحرك
 بالارادة فهو سند مذكور على سبيل القطع ولو قال انما يصح ما ذكرته ان
 لو كان غير نام متحرك بالارادة وليس كذلك فالمنع معه هو الحل • ومثال
 الاخص مطلقا لم لا يجوز ان يكون متحجبا بالفضل • ومثال الاعم مطلقا لم
 لا يجوز ان يكون جسما • ومثال الاخص منه من وجه الاعم من وجه لم
 لا يجوز ان يكون أبيض • ومثال نفس النقيض لم لا يجوز ان يكون حيوانا
 • ومثال المباح لم لا يجوز ان يكون شجرا (أمثلة أخرى) • لو قال المعلن
 هذا الشئ لا ناطق لانه لا انسان فمع السائل فان اسند بانه كاتب فالسند
 مساو للنقيض وان بانه رومي فاحص منه • مطلقا وان بانه حيوان فاعم منه
 مطلقا وان بانه أبيض فاعم منه من وجه وان بانه انسان فنفس النقيض
 وان بانه جاد فباين (والتقوى في الواقع يكون بالمساوي للنقيض
 والاخص منه مطلقا ونفس النقيض اذ بالمساوي والنفس بطرأ على
 المنوع المجهول بغيره بالاخص بطرأ عليه الحفاء واذا جهل المدعى أو خفي
 لزمه قوة المنع (وأما غيرهما فالتقوى به انما هو في زعم المستد به ومن ثمه كان
 الاستناد به غير جائز

والمنع قد يكون ظاهرا وقد • يفهم معنى من جوازي السند
 المباح اما ان يكون ظاهرا كما مثل له فيما تقدم واما ان يفهم من السند
 الجوازي كما ان يقول لم لا يجوز كذا وتقدم ما يصلح مثالا له في السند النفسى
 وما به يكون اثبات السند • أو الخفاء يزول تنويرا بعد
 تنوير السند ما يدكر لاثبات السند أو لزاله خفاء • فالاول كما اذا قيل

كيف وان وجوب شئ بدليل لا ينافي وجوب الشئ الاسترخاء بالدليل والا لم
يجب علينا الاثني واحد كافي الكذبوى (منع المقدمة بمعنى جزء الدليل)
كما لو قال المعلن هذا الشيخ ليس بضاحك لانه ليس بانسان وكل ما ليس
بانسان ليس بضاحك ينتج من الشكل الاول هذا الشيخ ليس بضاحك ولو قال
في الكبرى وكل ضاحك انسان ينتج من الشكل الثاني هذا الشيخ ليس
بضاحك فيقول السائل لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
او كيف وهو ناطق سواء ذكر الكبرى وهى وكل ناطق انسان او طواها
فالناطق مساو للانسان الذى هو نقيض الممنوع او انما يصح كونه لانسانا
لو لم يكن متحركا بالارادة بادية البشرة ضاحكا • ولو قال لم لا يجوز ان يكون
زنجيا كان استنادا بالانحصار اذ الزنجى اخص من الانسان • ولو قال لم
لا يجوز ان يكون انسانا قال الانسان نفس نقيض لانسان (اما الاعم مطلقا
فمحول لا يجوز ان يكون حيوانا • والاعم من وجه الاخص من وجه محمول
لا يجوز ان يكون ابيض • والمباين محمول لا يجوز ان يكون حجرا) ولو اخذ
المعلن المطلق في النتيجة بدل المقيد بأن قال كل من قال ان الانسان حجر
قال انه جسم وكل من قال انه جسم فهو صادق ينتج كل من قال ان الانسان
حجر فهو صادق فيقول السائل ان اردت بقولك فهو صادق انه صادق في
جميع اقواله فلا نسلم صدق الكبرى وان اردت انه صادق في انه جسم
تكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان حجر فهو صادق في انه جسم
ولا نزاع فيه الا انك لم تأتى بها بهامها لان الدليل لم يستلزمها فلم يتم
التقريب (منع المقدمة بمعنى شرط الانتاج) كما لو قال المعلن مثبرا الى
نحاس هذا النحاس لانه براق أحمر منطرق ذائب بالنار وليس كل براق أحمر
منطرق ذائب بالنار نحاسا ينتج من الضرب الرابع من الشكل الاول هذا
ليس نحاس فقال السائل لا نسلم تحقق شرائط الانتاج كيف وكبراه سالبة
جزئية ومن شرائط الانتاج في الشكل الاول ككلمة الكبرى ولو جعلت

الكبرى هنا كلية بمعنى لاثني من البراق الاحمر المنطرق الذائب بالنار
فخاص تكون كاذبة لان بعضه فخاص (ومثله لو قال المعلل هذا انسان لانه
متحرك بالارادة وبعض المتحرك بالارادة انسان فيمنع السائل اشتغال
الدليل على شرائط الانتاج الذي هو كلية الكبرى ولا يصح ايرادها
كلية اخرى وكل متحرك بالارادة انسان لانها كاذبة (منع المقدمة بمعنى
تقريب الدليل) كما لو قال المعلل هذا انسان لانه متحرك بالارادة فقال
السائل ان كانت المطوية وكل متحرك بالارادة انسان فهي كاذبة لانه ذكر
في الصغرى حداً اوسط لا يحمل على جميع افراد محمول المطلوب وان كانت
كل متحرك بالارادة حيواناً فالتقريب ممتنع

والتقضي في التشكيك والمعارضة • لم يحسنابل تحسن المناقضة •
لا يحسن ايراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل على مقدمة مشككا
مغالطاً لانه لا يدعي حقيقة ما قاله وهما يجريان في دعوى الحقيقة وانما غرضه
ابقاع الشك في ذهن المخاطب وهو باق بعدهما فلا ينفعان أما المناقضة
فانها يحسن ايرادها اذا الغرض منها ظهور تلك المقدمة وهو يكون بالمنع
والسند الحلي ١٥ من آداب السيد وشرحها الرشيد به للمخاض زيادة
ومنعه مدعي مجاز جعلاً • عن طلب الدليل ان ما دللا
أما بغير لفظ منع ان صدر • فهو حقيقي كذا في نفسه نظر
وان مدلا فكن مقدمه • في طلب الدليل للمقدمة

القسم الثاني من قسمي المنع المنع المجازي وهو منع المدعي غير المدلل بما
يشتق من لفظ المنع وما جمعه كالمناقضة بمعنى طلب بيانه كما لو قال المعلل
العالم حادث فقال السائل مدامك ممنوع سواء كان مجرداً أو مع السند فهو
كيف وهو أثر القديم • أما لو كان المنع بغير لفظ المنع تخوفيه نظراً وهو
مطلوب البيان فهو حقيقي مثال ذلك ما لو قال المعلل عدد ورق هذا الكتاب
مثلاً زوج فقال السائل ذلك ممنوع لم لا يجوز أن يكون فرداً فيكون السند

مساوياً لنقيض الممنوع وهو عدد ورق هذا الكتاب ليس بزواج وهذا في
 المدعى النظرى أما البديهي المتفق فكما لو قال السني حقائق الاشياء ثابتة
 ومنع السوفسطائي ذلك ومنه المركب الناقص وقد تقدم تعريفه كأن
 تقول هذا العالم انسان روى دائماً فان الروى دائماً كل منهما مركب
 ناقص وقيد للمحكوم به وهو بمنزلة قولنا هذا روى دائماً فليسائل ان يمنع
 روميته وان يمنع دوام النسبة فان أثبت المعلل الممنوع بدليل فيتوجه عليه
 ما يتوجه على الدليل (تنبيه) يطلق المركب على معنيين أحدهما المجموع
 المركب من حيث هو مجموع والآخر ما دخل في المركب مثلاً جاء في زيد
 مركب بالمعنى الاول وزيد مركب بالمعنى الثاني وكذا جاء وقس عليه سائر
 المركبات والمراد هنا المعنى الثاني واذا جرى المنع في المدعى المدلل سواء
 كان بالفظ المبع أو بغيره يكون بمعنى طلب الدليل على تبي من مقدمات
 دليله مجازاً

دفع المنع

والدفع من معلل أن يوردا • دليلاً أو تنقيبه المؤيداً
 ولم يجب أن يتصدى للسند • بعد لاظهار الذي به فسد
 والبعض قال واجب فيحصل • على استناد بالجواز الاول
 ويحصل الثاني على القطعي • لصورة الدليل كالخفي
 أو فليصرر وهو أن يبين • في ذلك مذهبا عليه قد بيني
 وأنه يؤول الذي منسج • بما يسوغ وبه الحل سمع
 وان لدفع الالتباس غيرا • دليله فذلك مقبولا يرى
 كما جرى في قصة الخليل مع • غرور اذا تغير دفيما رقع

للمعلل اذا كان الممنوع المقدمة بمعنى جزء الدليل ان يوردا ليلا على محتملها
 ان كانت نظرية أو تنبيهية ان كانت بديهية خفية ان كان ذلك المنع يضره
 (فايراد الدليل) كما لو قال المعلل في اثبات محدث العالم كلما كان العالم حادثاً
 فله محدث لكن المقدم حق فكذلك التالي فقال المانع الوضع غير مسلم لم

لا يجوز أن يكون العالم قديماً فيقول المعلل لأنه متغير وكل متغير حادث فلا
قال السائل لا نسلم الصغرى فيثبتها المعلل بقوله لا نأشاهد فيه الحركات
والسكات والآثار المختلفة وكل ما شوهد فيه ذلك فهو متغير • ولو قال
لا نسلم الكبرى مستد بان لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديماً فيثبتها بما
تقدم (تنبيه) ليس المراد بالحدوث الحدوث الذاتي وهو كون الشيء مفقراً
في وجوده إلى غيره بل المراد بالحدوث الزماني الاخص منه مطلقاً وهو كون
الشيء مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً لان الحكماء لا يتكرون حدوث العالم الذاتي
بل يتكرون الزماني (فان قيل) الممكنات لا بد لها من علة فان جعلت ذات
الباري تعالى أوصفة من صفاته العلى لزم القول بالاجباب وقدّم العالم قدماً
زمانياً لان العلة لا تفارق المعلول وان جعلت تعلق القدرة التخييرية بالحدوث
كما هو رأى الاشعرية أو تعلق التكويرين المعبر عنه بالابقاع والايحاد بالحدوث
كما هو رأى الماتريدية يحتاج إلى مرجح اذا الحدوث لا يصلح للعلية لمثله بدون
مرجح وهذا المرجح ان كان حادثاً تنقل الكلام اليه ويلزم التسلسل في
المرجحات وان كان قديماً لزم القول بالاجباب (يقال) المرجح هو الاختيار
للباري تعالى وقد أوضحته في المطالب الحسان في أمور الدين وشعب الايمان
وحاشيتها مواهب الرحمن بانه تعلق القدرة وتعلق الارادة القديمين
الموجودين فهو ذاتي للباري تعالى وقديم الا انه حال أي واسطة بين الموجود
والمعدوم وامتناع انفكاك العلة عن المعلول خاص بالوجوديات كفي التلويح
للعامة السعد ومن هنا ينفع اضطرار أهل السنة إلى القول بالاحوال
(واستحسن صاحب الرشيدية على آداب السيد بعد الاثبات أن يتعرض
للسند المساوي لتقيض الممنوع وكذا الاعم منه مطلقاً مع كونه أهم من
وجه من عينه بلا وجوب عليه اذ غرض المانع انما هو طلب الدليل على
المقدمة وهو يتم بالاثبات فلا داعي إلى اجباب دفع السند وأما كونه
معارضاً فمعارض تبي اذ ليس مقصود المانع بسنده المعارضة بل انما

أورده لمحض تقوية منعه (نعم لوجعل المانع السند معارضاً بان يقيه بعد اثبات المعلل المقدمة بأن قال ذلك هذا وان دل على ثبوت الممنوع فعندى ما يقيه وهو سند المنع فيثبت يجب على المعلل أن يدفعه بما يدفع به المعارضة وهو خارج عما نحن فيه (وقال بعضهم بالوجوب فيحمل عدم الوجوب على السند الجوازى والوجوب على السند القطعى) ذكره على صورة الدليل سواء صرح بكبراه أو طويت وكذا الحللى في وأما إذا كان المنع غير ضار بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزماً لمطلوبه فذلك فيما إذا كان سند المنع مشتقاً على الاعتراف بدعوى المعلل المستدل عليها بتلك المقدمة وذلك الإشتغال لا يوجد إلا إذا كان السند مبيناً وهو ما بان تدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بان يكون السند تفصيل تلك الدعوى أو بأن يتقوم بذلك السند مع المقدمة الأخرى دليل منتهج لتلك الدعوى (فالاول) كما إذا قال السنى العالم حادث لانه متغير وكل متغير لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث يكون حادثاً وأثبت الصغرى وهي كون العالم متغيراً بان العالم لا يخلو عن الحركة أى الكون في آئين في مكانين والسكون أى الكون في آئين في مكان وهما حادثان وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو متغير (فقال الفاسقى لا نسلم عدم خلو عنهما لم لا يجوز أن يخلو عنهما كما في أن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم لانه اندرجت فيه الدعوى فلمعلل أن يرد قائلاً لا يخلو ما ان يكون الانحصار ثابتاً أو لا فان كان ثابتاً فذاك ولا يلزم ثبوت المطلوب أعنى الحدوث وهو ظاهر لانه إذا لم يتصف الشئ المستبعد للكون بالكون المسبوق يجب ان يكون منصفاً بالكون الاول وهو يقتضى حدوثه بلا اشتباه اه من المسمودى على آداب السهرقندى (والثانى) كما إذا قال السنى في اثبات الصغرى لان كل جزء من أجزاء العالم كائن في حيز البتة فذلك الجزء باعتبار كونه في ذلك الحيز ما مسبوق بكون آخر فيه فهو ساكن واما مسبوق بكون

آخر في حيز آخر فهو متحرك (فقال الفيلسوف لانسلم ذلك الانحصار لم لا يجوز ان
 لا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا كما في آن الحدوث فان الحادث في آن
 الحدوث حدوثه كائن في حيز وليس مسبوقا في ذلك الا ان يكون آخر أصلا
 فيتم ذلك بكونه خاليا عن الحركة والسكون في هذا السند اعتراف بحدوث
 العالم لانه تفصيل حدوثه (والثالث) كما اذا قال السني في اثبات الكبرى
 الاولى وهي وكل متغير لا يتخلو عن الحوادث لان التفسير انما يكون بانتقال
 الشيء من حالة الى حالة أخرى وتلك الحالة الاخرى لكونها حاصلة في ذلك الشيء
 بعدما لم تكن فيه حادثة البتة وهي صفة قائمة بذلك الشيء المنتقل اليها من
 الحالة الاولى لا تمنع قيام الصفة بدون موصوفها فيكون ذلك الشيء المتغير
 محلا للحوادث فاذا قال السائل لانسلم الصغرى وهي لان التغير انما يكون
 بانتقال الشيء الخ مستند ابانه لم لا يجوز ان يكون التغير في ذلك المتغير بزوال
 ما كان فيه من الاوصاف لا بمحصل أمر لم يكن فيه فلا يتحقق كونه محلا
 للحوادث (فلا محمل ان يرد بين المقدمة الممنوعة وبين ذلك السند فيضم
 الكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول ان كل متغير لا يتخلو اما ان
 يكون محلا لأمر حاصل بعد أن لم يكن أو محلا لأمر زائل كان فيه وعلى كلا
 التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث أما الكبرى الاولى فظاهرة
 وأما الكبرى الثانية فهو أن كون الزوال أمر اعدامي لا ينافي كونه حادثا
 ولا كونه صفة لشيء لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد
 والبياض وقد تكون عدمية كالجهل بعد العلم والعمى بعد البصر ينتج ان
 كل متغير محلا للحوادث (فيم هذا الاستدلال انتقال الى دليل آخر الا انه ليس
 من الانتطاع لان الانتقال اليه ليس من العجز (فان قيل) عدمية الشيء
 الواقع في الواقع وان كانت توجب كونه وصفالشيء لكن لا توجب كونه حادثا
 حتى يلزم أن يكون موصوفه محلا للحوادث لان الاعداد المنتسبة الى
 الحوادث الجوهرية والعرضية كلها أزيلت غير متصفة بالحدوث وان لم

تتصف بالقدمية وأيضا فان الحوادث عندهم عبارة عن موجود مسبوق
بالعدم والمدعى لا يصدق عليه انه موجود فضلا عن بقية القيود على أن
كلامه لا يليق أن يستدل به ولا يدل على ما يليق بذلك لان عدم تنافي شئ
لشئ أعم من استلزامه اياه (يعني ان عدم تنافي ككون الزوال عدما
لحادثته أعم من استلزام كونه عدما لحدثيته والمقصود هنا الاستلزام
الخاص) والاعم لا يدل على الاخص أصلا (يقال) ان كان الشئ العدمي
الواقع في الواقع مسبوقا للواقوع لا يجوز أن يكون أريسا بالضرورة كما
أن محل النزاع ههنا كذلك بل يجب أن يكون حادثا لا بالمعنى الذي فسره
وهو الموجود بعد عدم بل بمعنى الواقع المسبوق باللاقوع وهذا القدر كاف
في مطلوبنا وكان قوله كون الزوال أمر اعدميا لا ينافي كونه حادثا ولا
كونه صفة لشئ إشارة الى ان كونه واقعا مسبوقا باللاقوع ظاهر
لكنه انما يبق فيه نوع اشتباه وهو أن كونه عدميا ينافي كونه وصفا
حادثا لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما ذكرنا في معرض التنبيه الى
دفع هذا الوهم بقوله فهو أن كون الزوال الخ وتحقيقه ما ذكرنا آنفا
وقوله التعرير وهو ارادة المحرر معنى مجازيا غير ظاهر من اللفظ كالوضوح
والمحمر في المدعى والصغرى والكبرى في الدليل والجنس والفصل في
المعرفات والمقسم والقيود المتباينة في التقسيمات أو بيان المذهب الذي
بنى عليه التعريف أو أجرى عليه التقسيم مثال ذلك ما اذا قال المائل
ينقسم المنتفس الى الانسان والحيوان فاعترض السائل بأنه يلزم أن
يكون قسم الشئ قسما له فيجيب بأن المراد من الحيوان ما عدا الانسان
مجازا من سلامن اطلاق العام و ارادة الخاص فالعلاقة العموم والقرينة
المعينة ذكره في مقابلة الانسان (وهو في منع المقدمة التي بمعنى الجزء
بيان المراد من اجزائهم ابعضا في الخصوم) وكلافي العموم أو بيان
المذهب الذي بناها عليه قوله الحل وقد تقدم بيانه في السند الحل (واذا

كان الممنوع المقدمة بمعنى شرط الشكل فلمعلل الحل مثلا لوقال المعلل
 بعض الانسان ضاحك بالفعل وليس كل ضاحك بالفعل بياك ينتج من رابع
 الشكل الاول بعض الانسان ليس بياك فلو قال السائل لانسلم تحقق شرائط
 الانتاج كيف وكبراه سالبة جزئية مع انه من الشكل الاول الذي شرطه
 كلية الكبرى (فيقال في الحل انما يتم كون كبراه سالبة جزئية لو كان ليس
 كل موضوعا لسور السلب الجزئي فقط وليس كذلك لما صرح به القطب
 الرازي في شرح المطالع من قوله والصواب ان يقال ليس كل اما ان يعتبر
 سلبه بالقياس الى القضية التي بعده أو بالقياس الى مجموعها فان اعتبر
 بالقياس الى القضية فهو مطابق لرفع الایجاب الكلي وان اعتبر بالقياس
 الى المجموع فهو مطابق للسلب الكلي فهو هنا بالاعتبار الثاني فيكون بمعنى
 لاشئ من الضاحك بالفعل بياك (واذا كان الممنوع المقدمة بمعنى
 انقريب فلمعلل تحريرا المدعى والحل وتفسير الدليل بالانتقال الى دليل
 لاثبات حكم الدليل الاول (وله الانتقال الى دليل لاثبات الدليل الاول أو
 الى دليل لاثبات حكم آخر يحتاج اليه الدليل الاول أو الى حكم يحتاج اليه
 الحكم الاول (وهي موجهة ان لم تكن للجهز عن الانعام بأن كان دليل
 المعلل صحيحا وكان قدح المعارض فاسدا الا انه اشتبه على تلبس رجما يقع
 السامع بسببه في الاشتباه استدلالا بمجاجة الخليل عليه السلام مع غرود
 حين قال الخليل اثبا بالربوبية الله تعالى ربي الذي يحيي ويميت فقال غرود
 أنا حي وأميت وأخرج من السجن شخصين قتل أحدهما وترك الآخر
 • ولما كانت معارضة باطلة لان اطلاق المسجون وترك ازالة حياته ليس
 باحياء لان الاحياء انما هو اعطاء الروح وجعل الجما حيا الا انه رجما
 يشبه على السامع بانه احياء انتقل الخليل عليه السلام الى دليل اوضح
 من الاول لدفع الالتباس فقال ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها
 من المغرب فهت غرود فقد انتقل الخليل عليه السلام من دليل الاحياء

والامانة من غير مجزئته عن اتمامه اعنى كون الاحياء والامانة خاصين
بالله تعالى الى دليل الاثبات بالشمس من المغرب كفى التوضيح لصدور
الشريعة لكن في التلويح للسعد ان الانتقال بكل شقيه موجه مسجوع
اذ لما كان الغرض من المناظرة اظهار الصواب لزم جواز الانتقال لان
المقصود ظهور الحق بأى دليل كان اهـ (وضابط الفرق بين
الانتقال والتغيير بسا على مغايرة الدليل الثاني للاول في الحد الاوسط ان
كانا اقترانيين وفي الجزء المتكرر ان كانا استثنائيين فان كان ما تضمنه
الدليل الثاني من الحد الاوسط أو الجزء المتكرر غير لازم تحققه عند تحقق
ما تضمنه الدليل الاول بأن كان بينهما تبين او عموم وخصوص من وجه
أو كان ما تضمنه الدليل الثاني اخص مطلقا مما تضمنه الاول فهو الانتقال
الى دليل آخر و ان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما تحققه عند تحقق
ما تضمنه الاول بأن كان بينهما مساواة أو كان ما تضمنه الثاني اعم
مطلقا مما تضمنه الاول فهو تغير الدليل هذا اذا اتفق الدليلان في كونهما
اقترابيين أو استثنائيين (أما اذا اختلفا بأن كان أحدهما من الاقترانيات
والآخر من الاستثنائيات فلا بد لمعرفة ما بينهما من النسب من
تحقيق كيفية رد الاقضية الى بعضها و بياها مستوفى في تقرير القوانين
أو يبطل المنع بأن الجزاء من البدعي الجلي مأخذاً
أو أنت قد سلمته ليقنعه • وهو جواب جدي نفعه
و للمسلم الرجوع عنه ما • لم يكن من مذهبه قد علمنا
ينفع المعلن ابطال المنع مستند لا بدهاه المنوع مقدمة كان أو مدعى
بدهاه جلية بأن يقول ان منعنا باطل لان المنوع بدعي جلي وكل
بدعي جلي فاعه باطل وكل ما منعه باطل فهو ثابت فالمنوع ثابت وهذا
الابطال بمنزلة اثبات المنوع اذ لا يتصور الا بطلان في البدعي الجلي حتى
يتصور اثباته أو ازالته فحائه • أو بأنه مسلم عند المانع بان يقول ان ما منعه

ثابت عندك حين منعك لآله مسلم عندك من قبل وكل مسلم عندك من قبل
 فهو ثابت عندك حين منعك ويضم اليه وكل ثابت عندك حين منعك فهو
 باطل المنع (وهو جواب الزاى جلدلى لا لتحقيق لاسكتات الخصم
 لا لاثبات الصواب • وللمسلم أن يرجع عن تسليم ماسله ما لم يكن من
 ضروريات مذهبه وما لم يكن بديه اجليا فالثانى ظاهر أما الاول فكما لو قال
 شيعى لسنى أنسلم حديث الخلافه بعدى ثلاثون فقال السنى نعم فقال
 الشيعى الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن
 السبط فلو قال السنى لانسلم أن الحسن منهم لانهقاد الاجماع على الاربعه
 السابقين فيقول الشيعى ان هذا مبنى على ماسلته أولا فان الثلاثين كملت
 بعدة خلافه الامام المشار اليه وبذلك ينقطع البعث وليس للسنى الرجوع
 عن التسليم لكونه من ضروريات مذهبه

• أو بعد اثبات مساواة السند • نقيض ما المنع عليه قد ورد
 • يبطله فذللا ثبات ارتقى • كذا الاعم من نقيض مطلقا
 • مع انه أعم من عين آتى • من وجه الابطال فيه أثبتا

اذا لم تكن مساواة السند لنقيض الممنوع بينه فلمعلل ان بثبتها وما سألها
 ان كلما صدق السند صدق عدم المقدمة الممنوعة وبالعكس ثم يبطله
 فيثبت باطله الممنوع لان أحد المتساويين يستلزم الآخر وجودا وعدمه
 فاذا بطل أحد هما بطل الآخر واذا بطل النقيض لزم ثبوت عينه لامتناع
 ارتضاع النقيضين مثلا لو قال المعلل العالم متغير وكل متغير حادث (فقال
 السائل لانسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديما) فيقول المعلل
 هذا السند مساو لنقيض الممنوع لانه اذا وجد قدم بعض المتغير وجد عدم
 كل متغير حادث وكذا العكس وكل ما شأنها كذا فهما متساويان ينتج ان
 هذا السند مساو لنقيض الممنوع ثم يبطل ذلك الجواز بالدليل كما فى
 الرشيدية على آداب السيد وتقريراتها لمختصا • ومثل المساوى الاعم

مطلقاً من التقيض مع كونه أعم من وجه من العين فبطلانه يستلزم بطلان
تقيض الممنوع فيلزم ثبوت العين كما لو قال المعلن هذا بقوله حيوان
فقال المانع لا نسلم انه حيوان كيف وهو لا انسان فهذا السند أعم مطلقاً
من تقيض الممنوع ومن وجهه من عينه كافي حسن باشأزاده على آداب
الكلبيوي (و) كما اذا قال المعلن هذا حيوان لانه انسان فنع السائل
واستند بلم لا يجوز أن يكون غير ضاحك بالفعل فكونه غير ضاحك بالفعل
أعم من وجه من كونه انساناً وأعم مطلقاً من كونه لا انساناً فلو بطل المعلن
هذا السند لا فاداه قطعاً لانه يحطل التقيض ضرورة ان ابطال العام مطلقاً
مستلزم للاخص ولا يلزم ههنا ابطال عين المقدمة لان ابطال الاعم من
وجه لا يستلزم انتفاء الاخص من وجهه كافي المختارية (وأما السند الاعم
مطلقاً من تقيض الممنوع ولم يكن أعم من وجهه من عينه فانه وإن لم ينفع
الاستناد به لانه لا يقوى المنع لعدم استلزامه تقيض المطلوب الا ان ابطاله
يضر المعلن لانه كما يحطل منع السائل يتناول بعض المقدمة المقصود اثباتها
لتحقق العموم مثلاً لو قال المعلن هذا فرس لانه لا انسان فقل السائل
لا نسلم انه لا انسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالحيوان أعم مطلقاً من
انسان تقيض لا انسان وابطال الحيوان بدليل يستلزم ابطال الانسان
وبعض افراد لا انسان ومنه الفرس ويؤدي الى ارتفاع التقيضين في
الواقع فينتقضه السائل باستلزام دليل ابطال الفساد وتقرر له لوصح
دليلكم هذا بجميع مقدماته لزم ارتفاع التقيضين في الواقع (وأما السند
الاخص مطلقاً من تقيض الممنوع فهو وان نفع الاستناد به لانه يقوى المع
لاستلزام الاخص الاعم الا ان ابطاله لا ينفع المعلن لان انتفاء الاخص
لا يستلزم انتفاء الاعم الذي هو تقيض المقدمة الممنوعة فلا يستلزم ذلك
الابطال بطلان التقيض فلا تثبت تلك المقدمة الممنوعة مثلاً اذا دعي
المعلن بان هذا جاد لانه لا حيوان وكل لا حيوان جاد فينتج من ثالث الاول

هذا جاد فللسائل أن يمنع صغراء بأن يقول لا نسلم انه لا حيوان لم لا يجوز
 أن يكون انسانا ثم لو بطل المعلل هذا السند بقوله كونه انسانا باطل لانه
 متحرك غير متعجب وكل متحرك غير متعجب لا انسان يتبع هذا الانسان فهذا
 الابطال غير مفيد لانه لا يلزم من بطلان الانسان بطلان الحيوان حتى
 تثبت المقدمة المنوعة (وأما السند الاعم من وجهه من نقيض المنوع
 فلا يتبع المعلل ابطاله لانه لا تلازم بينهما في الثبوت ولا في الانتفاء
 فلا يتقوى به المنع ولا يثبت باطله العين كما لو قال المعلل هذا ناطق لانه
 انسان وكل انسان ناطق فهذا ناطق فقال السائل لا نسلم انه انسان لم
 لا يجوز أن يكون حيوانا فالسند الذي هو الحيوان أعم من النقيض الذي
 هو لا انسان من وجهه وأخص من وجهه ويجتمعان في الفرس وينفرد
 لا انسان في الجحر والحيوان في الانسان (وكذا اذا كان أعم من وجهه من
 نقيض المنوع ومن عينه كما اذا قال المعلل هذا فرس لانه حيوان وقال
 المانع لا نسلم انه حيوان كيف وانه أبيض فالحيوان والابيض مجتمعان في
 انسان أبيض وينفرد الابيض في الجحر والابيض وينفرد الحيوان في
 الانسان الاسود • ويجتمع لا حيوان وأبيض في الجحر والابيض وينفرد
 لا حيوان في الشعر الاسود وينفرد الابيض في الانسان الابيض • تنبيه •
 في تقرير القوانين (ان قلت) المنع المجرد موجه فاذا بطل السند بقي المنع
 مجردا فيحتاج الى الدفع فلا يكفي ابطاله في ابطال المنع (قلت) ان لم يستلزم
 ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك ولا يثبت عين المنوع فيسقط المنع
 بالكلية • تتمه • السند الذي هو نفس النقيض قل من ذكره في أقسام
 السند فضلا عن بيان ابطاله يفيد المعلل مع انه اذا بطل النقيض ثبت
 المنوع لاستحالة ارتفاع النقيضين

﴿مجاراة الخصم﴾

﴿وقد يرى معلل مسلما • مجاريا لسائل ما زعمنا﴾

ويعني التلازم الذي يظن • ما بين دعوى ونقيض قد وهى •
كقول كفار لرسول أنتم • من بشر ومثلنا فاسلموا •
مقالهم ومنعوا أن يلزما • نفي الرسالة الذي قد زعموا •

مجاراة الخصم هي أن يزعم السائل استلزام شئ شياً بنا على أن الوهم يحكم
بذلك الاستلزام لسبب قمار أن الملزوم مما لا مجال للمعلل أن ينكره لخصته
واللازم يناقض دعوى المعلل فيعارض السائل بدعوى اللازم مع أنه
لازوم في الواقع فله معلل في الجواب أمر أن الأول تسليم دعوى السائل في
ثبوت الملزوم مجازاة له ومنع الاستلزام الثاني اثبات مدعاه بدليل آخر
والأول أشد تبكيتاً للخصم من الثاني فمن ذلك لما دعي الرسل الرسالة توهم
قومهم أن البشرية تستلزم عدم الرسالة وأن الرسل لا يكونون إلا من
الملائكة استعظاماً لأمر الرسالة فعارضوا الرسل بقولهم أن أتم الإبر
مثلاً فهذه صغرى الدليل وكبراه مطوية أي وكل من كانوا كذلك فليسوا
برسل ينتج أنتم لستم برسل فقالت الرسل أن نحن الإبر مثلكم على سيدل
الاعتراض بالبشرية في الواقع وبالمثلية مجازاة لهم والأف الرسل ليسوا مثمل
من سواهم لما اختصهم الله به من نحو الفصاحة والأدب وحسن المنظر
والاستقامة والعصمة ومنعوا الاستلزام مستندين بقولهم ولكن الله يعين
على من يشاء من عباده وقد من علينا بالرسالة (فان قيل) الظاهر في
المناسبة أن يقولوا نحن بشر مثلكم دون أن نحن بتسليم القصر الذي هو
تسليم لانتفاء لرسالة فينا في قولهم ولكن الله يعين على من يشاء من عباده
(يقال) تسليم المثلية في البشرية هنا بطريق القصر على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين للمشاكله وبقصر غير مراد في التسليم وهو كثير في
كلام المصنفين حيث يقولون فان قلت كذا قلت نعم ولكن الأمر كذا

• النقص الاجالى •

• والنقص ابطال الدليل مجلاً • بشاهد وذابهم من انجلاً •

تختلف الحكم عن الدليل في ما يقتضيه أو فسادا عرف
 كاللور أو تسلسل أو ان ذا • مخالف مذهبه فليبدأ
 لكن بتطوير أو اختصار • أو الخفاء النقض غير جار
 إلا اذا ما خفي التعريف عن • معرف فقيه نقض قد زكن

ينقسم النقض الى حقيقي وشبهى فالحقيقي ويسمى النقض الاجالى أيضا
 لانه رد للدليل بلافصيل موضع الخلل هو أن يدعى السائل بطلان مجموع
 دليل المعلن سواء كان دليل مدعى أو دليل مقدمة بشاهد وذلك الشاهد
 • اما جريانه في مادة اقتضاها مع تخلف حكمه عنه فيها سواء كان جريانه
 بتمامه أو بخلاصته وما يجرى بالخلاصة امامه كان الجريان بعينه أو
 بدون ذلك • واما استلزامه الفساد كالتسلسل والدور وصدق النقيضين
 واجتماع الضدين وما أدى الى ذلك كالترجيح بلامر مع وجعل النقيض على
 النقيض وسواة الا صغرا لا كبيرا والقل للاكثر ومناخاة مذهبه • اما نحو
 التطويل والاختصاص والخفاء والاستدراك أى الحشوف ألقاظ الدليل مما
 لا فائدة فيه لكن لم يكن مفسدا للمعنى الا انه مزيل حسن الدليل وغيره
 لا يحتج بها فلا ينقض بها فلا يصح لاحد المناظرين ان يقول للاخر ان
 مذكرته من الدليل باطل لان المعنى الذى أدبته بما ذكرته من العبارة يصح
 ادأوه باحسن منها وهو كذا وكذا وانما لا يصح ما ذكره لانه من تعيين
 الطريق وسبأى نظما انه ليس من دأب المناظرين الا انه على ما قال العصام
 يتوجه عليه السؤال الاستفسارى عن بيان النسكته في ايتا ذلك فيجب
 بيانها (ويستثنى من الخفاء الخفاء التعريف عن المعرف فانه ينقض به) وان
 خلا النقض عن شاهد من الذى من مفصلا وهو دليل النقض فرد محقق
 فلا يقبل لانه مكابرة الا اذا كان الابطال بديهيا جليا فان بداهته تقوم
 مقام الدليل ومن ثم كثير اما يوجد النقض بنحو وفيه نظرو في دور بدون
 دليل مثال غير المقبول ما لو عرف المعلل الانسان بعرضيات خاصة به

نحو عرض الاظفار بادي البشرة فقال السائل هذا التعريف منقوض
 لكونه غير حاصره فانه لا يشمل مستورا البشرة بالشعر فهذا النقض غير مقبول
 اذا الفرد المذكور غير محقق (وهو مثال البدهي ما لو عرف الحيوان بالماشي
 على رجله المتنفس فنقضه السائل بانه غير حاصر افراده أي لخروج نحو
 الحوت فهذا النقض بدهي فهو مقبول بدون شاهد يعني بدون ان يبين
 الفرد الذي لم يشمله التعريف في الدور في اما نقدي أو هي والدور التقدي
 هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أي لا يوجد الشيء الا وجد الآخر قبله
 وذلك التوقف اما برتبة ويسمى مصرحا وظاهرا أو عبرا وبسعى مضمرا
 وخفيا (فالمرح كتعريف الكيفية بما يقع به المشابهة والمشابهة اتفاق
 في الكيفية) والمضمر كما يقال الاثنان الزوج الاول ثم يقال الزوج الاول هو
 المنقسم بمستويين ثم يقال المستويان هما الشيئان اللذان لا يفضل
 أحدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان وهو محال لانه يلزم عليه
 تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها وهذا جاع بين الضدين (وفي تنوير
 المطالع التعريف الدوري بمراتب اردأ من الدوري بمرتبة واحدة وقال
 التفتازاني الدور الظاهر أشنع نظرا الى الظاهر في الدور المسمى هو تلازم
 الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما الا مع الآخر كالتضايقين
 كالابوة والبنوة وهو ليس بمحال الا ان يقع بين أجزاء التعريف أو بين
 المعرفة والتعريف في التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ويطل
 المحال منه برهان التطبيق واشترط الحكماء في جريانه ثلاثة شروط (الاول)
 كون الامور موحدة خارجا (الثاني) كونها مجمعة في الوجود (الثالث)
 ان يكون بينها ترتيب طبيعي كالعلل أو وحي كالأبعاد فلا يجري في
 الامور الاعتبارية والمعدومات الصرفة لا تنفاه الشرط الاول ولا في
 المعدات كالحرركات الفلكية لا تنفاه الشرط الثاني فانها متعاقبة في الوجود
 لا مجمعة ولا في الموجدودة المجتمعة التي لم تكن مترتبة كما بين النفوس

الناطقة بالمفارقة لا تنفاه الشرط الثالث (وإنما قيد بالمفارقة لأن المتعلقة
 بالابدان متناهية لتناهي الابدان اذ لو لم تنفاه لزم عدم تناهي الابعاد كما
 في حاشية العصام على شرح العقائد النسفية أي لأنه يلزم لكل بدن بعد
 ينفذ فيه بعد البدن ولذلك البد بعد آخر ينفذ فيه الاول ويتسلسل ^{في} وفي
 شرح الكليني لمحسن باشا زاده قد يقع التسلسل ولكن لا يكون محالا
 كما يكون من طرف المعالولات أي ما من معلول الاو بعده معلول على
 ما يشهد به جهور الحكماء القائلون بعدم الحشر والنشروان ^{كان} عند
 المتكلمين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي في
 العلل أي ما من عللة الاو قبلها عللة أو التنازل في جانب المستقبل اه
 فاستحالته فيما يدخل تحت الوجود على سبيل الترتيب سواء كان مجتمعا
 أو متعاقبا كذا في ردتهات الفلاسفة لمواجه زاده وشرح الجلال الدواني
 على العقائد العنصرية يقول لا يجري في المعدومات والامور الاعتبارية (ثم
 لا يحلوا ما أن يكون فيما انتهت سلسلته من جانبنا أو فيما لم تنته ^{في} في الاول
 كما لو قيل الباري تعالى قديم لأنه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث ومحدثه
 الى محدث وتذهب سلسلة المحدثين لا الى بداية واجراء برهان التطبيق بأن
 ينتزع من أو صاف أفرادها جاتان أي علل ومعلولات اذ كل واحد هو
 عللة ووزرة بالنسبة لما بعده ومعلول بالنسبة لما قبله وادكون المعلول الاخير
 ليس فيه الامعلولية فقط كانت سلسلة المعلولات أكثر واحد ثم نطبق بين
 أفرادها بار نجعل الاول من السلسلة الاولى بازا الاول من السلسلة
 الثانية والثاني من تلك بازا الثاني من هذه وهلم جرا فان تناهيها لزم مساواة
 الناقص للزائد وهو محال وان تهاهت الناقصة لزم تناهي الزائدة لأنها إنما
 زادت على الناقصة بقدرتها اه (فان قيل) ان التناهي إنما يلزم في الطرف
 الذي فيه التفاوت وهو جهتنا أي فيما لا يزال في الطرف الاخر وهو جهة
 الازل (يقال) المجموع المزيد فيه واحد أكثر من المجموع الذي هو أقل من

الاول بواحد فقولم يتفاوتان لم أن يوجد عددان متغيران ليس بينهما
 مفاضلة لعدم تناسلهم ولا مساواة لثبوت الفرد الزائد في أحدهما
 فيرتفع البقيضان وهو محال فما أدى اليه وهو عدم التناهي محال أيضا
 والثاني كالحركات الفلكية على زعم الحكماء انها لا أول لها وأجرا
 برهان التطبيق في ابطال ذلك بأن نفرض سلسلة من الطوفان لما لا بداية
 له في الأزل نظير الحركات التي من الطوفان الى ما لا بداية له ونفرض سلسلة
 أخرى من الآسن الى ما لا بداية له أيضا نظير الحركات من الآسن لما لا بداية
 له وذلك بأن نزيد على الأولى كمية من الطوفان الى الآسن فحصل السلسلة
 الثانية كالثانية اذا زيد عليها اثنان صارت عشرة والثمانية تغير العشرة
 ثم نطبق بين الافراد أي نجعل الأول من الطوفانية بازا الأول من الآسن
 والثاني من تلك بازا الثاني من هذه وهكذا فان لم تناسلهم مساواة الاقل
 للاكثر وهو محال وان تناسلت الناقصة تناسلت الزائدة أيضا لانها انما
 زادت على الناقصة بقدر متناه فالتطبيق والمطبق عليه متعددان ذاتا
 مختلفان اعتبارا وهذا تعلم رد ما قيل لو كان هناك سلسلتان زائدة وناقصة
 لما نتج الدليل لاحتمال ان الطوفانية أكثر افراد الكس لا تمكث كمكث تلك
 (فان قيل) اذا أريد بمساواة الاقل للاكثر التماثل في القدر فهي ممنوعة
 لانها فرع انحصار الافراد وهي لا تنحصر لعدم التناهي وان أريد بها عدم
 تناهي كل من السلسلتين فلا نسلم الاستحالة كيف والتفاوت بينهما انما
 هو في جهتنا أما في جهة الأزل فلا تفاوت (يقال المراد بالمساواة التماثل في
 التدرج لكن لا بالنظر للافراد بل بالنظر للمجموعين بمعنى كونهما
 لا يحتوي أحدهما على ما ليس في الآخر والتماثل بهذا المعنى لا يتوقف
 على الانحصار ولكنه مستحيل ضرورة ان أحد المجموعتين بعض الآخر
 (فان قيل) ان كل واحد من الحركات الفلكية علة معدة بكسر العين أي
 مفيدة لاستعداد المعلول أي تهبطه لقبول الاثر من العلة المؤثرة بالنظر

لما نتجته ومعلول مستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوفقه كما في ردها فت
 الفلاسفة تلواجه زاده فلم تجرر هات التطبيق فيها باعتبار العلل
 والمعلولات (يقال) حيث ان السلسلة من جانبنا لم تنته بعد لم يوجد فرد فيه
 معلولية بلا عليه حتى يتصور زيادة سلسلة المعلولات على سلسلة العلل فلا
 تنأى سلسلتان احدهما أكثر من الاخرى (ثم الجريان بتمامه مع
 التخلف بأن لا يتقارن الدليلان في مدعى السائل ومدعى المعلل الا باعتبار
 المحكوم عليه في الصغرى ان كان الدليل اقترانيا جليا كالوقيل في اثبات
 حيوانية انسان زيد نام وكل نام حيوان وباعتبار جزء المحكوم عليه ان
 كان اقترانيا شريطيا ككلها كان هذا انسانا كان ناميا وكلما كان
 ناميا كان حيوانا وباعتبار الجزأين المتكرر وغير المتكرر ان كان
 استثنائيا واشترك المقدم والتالي في الموضوع كان هذا ناميا فهو
 حيوان لكنه نام وباعتبار صفات محمول الاستثنائي ان لم يشتركا في
 الموضوع ككلها كانت الارض مضيئة فالنهار موجود لكن المقدم حق
 الا ان ينتج ان النهار موجود الا ان ياد بالان بعض ساعات النهار
 • فينقض الاول والثاني والثالث بجزئياته في الشجر مع تخلف حكم الدليل
 عنه فيها اعني ثبوت الحيوانية لها فيوضع الشجر مكان الحد الا صغرى في
 الاقتراني الجملي ومكان جزء المحكوم عليه في الاقتراني الشرطي ومكان
 موضع الجزء المتكرر في الاستثنائي هكذا لان الشجر نام وكل نام حيوان
 وكلما كان هذا شجرا كان ناميا وكلما كان ناميا كان حيوانا ولان الشجر
 ان كان ناميا كان حيوانا لكنه نام • وينقض الرابع بجزئياته في بعض
 ساعات الليل اذ اظهر فيه البرق أو ضوء آخر فالجريان مع التخلف في هذه
 الامثلة هو الشاهد

﴿ اجراء النقض بالخلاصة ﴾

﴿ وان جرى ذا بالخلاصة اعتبر • من الصحيح وهو حجة اذ كر ﴾

﴿أما يكون ممكناً بالعين • اجراؤه أو لافع التوسين •﴾
 ﴿فأقول بجذف زائد جحلا • أي لم يكن في علة قد دخل •﴾
 ﴿ومأثلا مشارك في علة • للحكم والنقض لها في الجملة •﴾

النقض الحقيقى الذى يرى بخلاصته يعتبر من النقض الصحيح كما تقدم وهو
 اما أن يكون ممكنا اجراؤه بعينه في مادة النقض أولا (فالاؤل) يكون بجذف
 الزائد أى ما لا مدخل له في علة الحكم كالوقال الحكيم العالم قديم لانه أثر
 القديم ومستند الى القديم فينقضه السنى بأن دليلك جار في الحوادث
 اليومية فانما أثر القديم مع تخلف حكمه عنه وهو القدم لانها حادثة
 بالبداهة فقد ترك لفظ ومستند الى القديم وهو لا مدخل له في الاستدلال
 فلذا كان هذا النقض صحيحا (واعما تخلف حكم الدليل عنه فيها بطلان
 صغراه لان العالم أثر الفاعل المختار أى معلول تعلق قدرته تعالى التخييزي
 الحادث بالاختيار عند الاشعية أو معلول تعلق تكوينه تعالى التخييزي
 الحادث بالاختيار عند الماتريديه وكلما كان أثر الفاعل بالاختيار فهو
 مسبوق بالقصد أى الارادة ينتج ان العالم مسبوق بالقصد فاذا جعلت
 هذه النتيجة صغرى وضم لها وكل مسبوق بالقصد حادث ينتج ان العالم
 حادث (والثاني) يكون عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة
 من دليل الجريان في علة والنقض في هذه الصورة نقض لتلك العلة في
 الحقيقة كما اذا استدلل المعلن على أن الحسن المشترك مدرك لانه مابه
 الادراك وكل مابه الادراك فهو مدرك فيجزيه الناقض بخلاصته في ان
 القلم كاتب لانه مابه الكتابة وكل مابه الكتابة فهو كاتب فالعلة المشتركة كل مابه
 الفعل فهو فاعل اذ هي بضم ملازمة اليها تقوم دليلا على كبرى دليل
 المدعى بضم ملازمة أخرى اليها تقوم دليلا على كبرى دليل الجريان ففي
 الاول يقال كل مابه الفعل فهو فاعل وكلما كان كل مابه الفعل فهو فاعل
 كان كل مابه الادراك فهو مدرك وفي الثاني يقال كل مابه الفعل فهو فاعل

وكما كان كل مابه الفعل فهو فاعل كان كل مابه السكابة فهو كاتب والعلة
عند الحكماء اتمامة أو ناقصة (فانامة) عبارة عن جميع ما يتوقف عليه
الشيء في وجوده وما هيته أو في وجوده فقط (والناقصة) أربعة أقسام
• الأول الجزء الصوري للشيء وبه يكون الشيء بالفعل ويسمى العلة الصورية
كالهيئة السريرية للسري • والثاني الجزء المادي وبه يكون الشيء بالقوة
وهو العلة المادية كالخشب للسري وهاتان العلتان داخلتان في قوام
الماهية فتخصصان باسم علة الماهية تميز الهماعن الباقيتين • والثالث
ما عنه يكون الشيء بالفعل وهو العلة الفاعلية كالنجار للسري • والرابع ما
لاجله يكون الشيء وهو الغاية أي العلة الغائية كالجلوس على السري للسري
وهاتان العلتان خارجتان عن المعلول وتخصصان باسم علة الوجود لتوقفه
عليهما دون الماهية (وكل واحدة اما قريبة أي بلا واسطة أو بعيدة أي
بواسطة كالغفوة والاحتقان مع الامتلاء بالنسبة الى الحمى فالاولى علة
فاعلية قريبة • والثانية علة فاعلية بعيدة وكالجزء للشيء فاه علة مادية
قريبة وجزء الجزء علة مادية بعيدة (والغاية علة لعلية العلة الفاعلية أي
انها تفيد فاعلية الفاعل اذ هي الباعثة له على الاجحاد فهي متقدمة على
المعلول في العقل ومتأخرة عنه في الخارج اذ الجلوس على السري رغبة يكون
بعد وجود السري في الخارج (وقد يقال لعل الماهية جزء وركن للعللة
المادية مادة باعتبار ورود الصور المختلفة عليها وهيولى من جهة
استعدادها للصور وعنصر اذ منها يبتدأ التركيب واسطقس اذ اليها
ينتهي التحليل ويقال للغاية غرض) واذا أطلقت العلة يراد بها الفاعلية
وتذكر البواقي بأوصافها (فان قيل) حصر العلة الناقصة في الاربعة
منقوض بالشرط مثل الموضوع كالثوب للصابغ والاسلة كالتقدم للتجار
والمعاون كالمعين للشار والوقت كالصيف لصبغ الاديم والداعي الذي ليس
بنغاية كالجلوع للاكل وعدم المانع مثل زوال الرطوبة للاحراق والمعدنى

الامور المتعاقبة مثل الحركات في المسافة للوصول الى المقصد لان كلا منها علة لكونه مفيد الاستعداد المعول لقبول الاثر من العلة الفاعلية بالنظر لما تحته ومستعد أى كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كما في ردها فت الفلاسفة تلواجه زاده ومع ذلك فهي خارجة عن المعول (يقال) انها بالحقيقة من تمة الفاعل لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية والتأثير سواء كان مستقلاً بنفسه أو بغيره أمر آخر ولا يكون كذلك الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع والمراد بجماعه الشيء ما يستقل بالسيبية والتأثير كما هو المتبادر سواء كان بنفسه أو بغيره أمر آخر اليه فيكون ذكر هذا القسم مشغلاً على أمور الفاعل المستقل بنفسه وذات الفاعل والشرائط وعلى ان كل واحد منها يحتاج اليه المعول وعلى انها ناقصة انما المتروكة تفصيله وبيان اشتغالها على تلك الامور وقد ذكرناه (وقد تجعل من تمة المادة لان القابل انما يكون قابلاً بالفعل عند حصول الشرائط) ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداها من تمة المادة والفرق بين جزء العلة المؤثرة أى الفاعلية وشرطها في التأثير هو ان الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لاذاته كيبوسة الحطب للاحراق اذ النار لا تؤثر فيه الا باسباب والجزء يتوقف عليه ذات المؤثر فيتوقف عليه تأثير المؤثر أيضاً لكن لا ابتداء بل بواسطة توقف المؤثر على جزئه (تنبه) عدم المانع ليس مما يتوقف عليه التأثير فلا يشارك الشرط في ذلك بل هو كاشف عن شرط وجودى كزوال الغيم الكاشف عن ظهور الشمس الذى هو الشرط في تخفيف الشباب وعده من جملة الشروط تجوز واما العلة عند الاصوليين فتختلف باختلاف المذاهب وبسطها في كتب الاصول (اذا عرفت ذلك فالمراد بالعلة في النظم ما تكون جزءاً مادياً للدليل

﴿النقض الشبهي﴾

﴿والنقض في الدعوى وفي النقل رعى • وهو مجاز وشبهه يادى﴾

النقض الشبهى من قبيل نسبة الخاص الى العام الذى هو الشبه مع قطع
 النظر عن موصوفه كما يقال زيد انسانى والا لزم نسبة الشئ الى نفسه في
 الخارج لان النقض المذكور هو الشبه بالنقض الحقيقى في مجرد الابطال
 بخصوص الفساد أما النقض الحقيقى فهو ابطال الدليل بالتخلف أو بوزوم
 فساد مخصوص كفى شرح الكلينوى لحسن باشازاده ويجرى فى
 الدعوى غير المدللة وهو دعوى بطلانها بشهادة فساد مخصوص كالمنافاة
 لمذهبه والخالفه للاجماع لكن بدون ملاحظة دليل مفروض دلالتيه
 عليها (فالأول) كالوادعى الحكيم بأن الجسم مركب من الجوهر والفرد
 أى الجزء الذى لا يتجزأ فقال السائل مدعاً باطل لانه منافى لمذهبك
 فان الجسم على مذهبكم مركب من الهولى والصورة (والثانى) كالقوال
 المتصور رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البقعة فقال السائل
 مدعاً باطل لانه مخالف للاجماع ومثل الدعوى الموقول الملتزم صحتة
 سواء كان تعريفاً غير لفظى أو تقسيماً أو مراً بكاتما

﴿النقض المكسور﴾

﴿ومنه مكسور يحدث فى قيد • من حد أو وسط وذاتى الحد﴾
 ﴿يُذَرُّ مَدْخُلٌ فِي الْحَكْمِ لِلدَّلِيلِ • فَكَانَ فَاسِدًا بِذَلِكَ التَّعْلِيلِ﴾
 النقض المكسور هو أن يترك الناقض بعض قيود الدليل من الحد الأوسط
 فى الشكل الاقترانى الجملى ومن يحمل الجزء المتكرر فى الاستثنائى اذا
 اشترك المقدم والتالى فى الموضوع ويجرى الدليل فى مادة التخلف خالياً
 عن ذلك القيد مع انه فى الحد ومَدْخُلٌ فى حكم دليل المعال أى انه من العلة
 وسعى مكسور الانكسار بعض شعب الدليل فقيسه تشبيه لطيف (فى)
 الاقترانى نحو قول الامام الشافعى لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول
 الصفة عند العقدين أو أحدهما حين العقد وكل مبيع هذا شأنه لا يصح
 بيعه فنقضه الحنفية بأن هذا الدليل جارٍ فى تزوج امرأة غائبة فانها مجهولة

الصفة حين العقد مع أن تزوجها صحيح عنده فقد تخلف الحكم أعنى عدم
 صحة العقد عن الدليل في المرأة الغائبة وكل دليل هذا شأنه فهو باطل فقد
 حذفوا من الحد الأوسط قيد المبيع أى لم يقولوا فانها مبيعة مجهولة الخ لعدم
 صحة ذلك اذا التزوج ليس يبيع ويحذف القيد المذكور صار النقص
 مكسورا وفاسدا • وفى الاستثنائي نحو ان كان هذا ناما بحاسا فهو
 حيوان لكنه نام حسان فاذا نقص بالشجر لانه نام فهو نقص مكسور فاسد
 يحذف قيد كونه حسانا مع انه ذو مدخل فى العلة (والتعليل فى اللغة مصدر
 علاه أى سقاها سقيا بعد سقى وفى اصطلاح أهل المناظرة عبارة عن معنى
 آخر وهو تبين علة الشيء والعلة هنا ما يكون واسطة فى حصول التصديق بما
 هو مطلوب وهو فساد الدليل لاعلة تحقق الشيء وما يتوقف عليه بحسب
 الخارج كما يقال فلان يعمل اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو مطلوب
 منه (وقد تكون تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقيق النسبة فى الواقع أيضا كما
 فى البرهان اللمى الذى يفيد اللمية أى العلوية فى الذهن والخارج أى
 ان الاوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر فى الذهن أى علة لحصول
 التصديق بالحكم فى الذهن وعلة لوجود ما يطابق النسبة فى الخارج كقولنا
 هذا متعص الاخلاط وكل متعص الاخلاط فهو محجوم فهذا محجوم
 فالاستدلال فيه من العلة على المعاول أو المؤثر على الاثر نحو هذه نار وكل نار
 لها دخان فهذا لها دخان وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب العلم
 والتصديق فقط كما فى البرهان الاينى الذى يفيدانية النسبة فى الواقع أى
 ثبوتها دون لميتها فيه كقولنا هذا محجوم وكل محجوم فهو متعص الاخلاط ينتج
 ان هذا متعص الاخلاط فالاستدلال فيه من المعاول على العلة أو الاثر على
 المؤثر نحو هذا دخان وكل دخان فتن نار فهذا عن نار

﴿دفع النقص﴾

﴿ويُدفع النقص بنفي الشاهد • بالمنع والتعريض بالمعاضد﴾

﴿والسند القطعي في المكسور • والحل والنقض وبالتغيير﴾
 يدفع النقض بنفي الشاهد أي دليل النقض بالمنع مع السند القطعي إذا كان
 النقض مكسورا أو بالمنع مع التعرير بالمعاضد أي المعاوان على دفع النقض
 أو بالمنع مع الحل أو النقض أو بالتغيير أي تغيير الدليل ﴿فالمنع في صغرى
 قياس الخلف وهي قبدة والعقد قضية حكما فهي تشير إلى مقدمتين
 يتعلق المنع بكل واحدة منهما الأولى الجريان أي أن دليلك جار في مادة
 كذا والثانية التغاف أي أن حكم الدليل يتخلف عنه فيها﴾ فيقول
 المعلق في منع المقدمة الأولى مستندا بسند قطعي لا نسلم أن دليلنا جار في
 تلك المادة كيف ونقضنا مكسور بمحذوف قيد من دليلنا له مدخلية في
 الحكم لا يوجد فيها ويقول في منع الثانية مستندا بتعريض المادة أو المدعى
 لا نسلم التغاف فانه قد اعتبر في دليلنا حيثية لا توجد في مادة النقض أو انما
 يتخلف لو كان المراد من المادة أو من المدعى ما فهمته وليس كذلك فإن
 المراد كذا فتكسور داخلة في حكم الدليل فلم يتخلف ﴿مثلا لو قال المعلق
 الكلام صفة أزلية لانه أسند الى ذاته تعالى وكل ما أسند الى ذاته تعالى فهو
 صفة أزلية﴾ فلا سائل الا شعري أن يتقضه بان يقول ان دليلك هذا جار في
 الخلق لانه أسند الى ذاته تعالى مع انه أمر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق
 القدرة بالمقدور وتعلقا تميزيا حادنا فلا يعقل الا بإضافة القدرة الى المقدور
 فهو حادث لا أزلي فقد تخلف حكم الدليل عنه في الخلق وكل دليل هذا شأنه
 فهو باطل ﴿فالمعالي أن يقول لا نسلم ان دليلنا جار في الخلق اذ قد اعتبر
 فيه قيد لا يوجد في الخلق وهو أن الكلام أسند الى ذاته تعالى من حيث
 قيامه به تعالى والخلق أسند الى ذاته تعالى من حيث انه تعلق القدرة وليس
 بقائم به تعالى • أو يقول لا نسلم التغاف انما يتخلف لو كان المراد من الخلق
 ما فهمته وهو تعلق القدرة بالتجيزي الحادث بالممكن أما لو كان المراد منه
 التكوين وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى فتكون المادة داخلة في حكم

الدليل فالتهجير الاول على مذهب الاشعري والتهجير الثاني على مذهب
 الماتريدي * وفي تهجير المدعي يقول الاشعري المراد من كون الكلام
 صفة أزلية انها غير متناهية بمعنى انها لا تنقف عند حد وكذلك المراد من
 الخلق انه غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد بل ولو قال المعلن الصوم يفسد
 بشرب الماء لانه فعل مقوت للاسالك وكل فعل مقوت للاسالك مفسد
 فينقضه السائل بأن الدليل جار في شرب النامى والحكم مقتضاه عن
 الدليل فيه (فيجيب بتهجير المدعي أى ان قيد بلا مانع ملحوظ في الحد
 الاوسط فاذا وجد المانع لم يحصل التخلف فتخلف الحكم عن الدليل في
 النامى لمانع وهو قوله عليه السلام في حقه سقاك الله الحديث (ومثله لو
 قال مس النار دليل للاحراق فنقض السائل بأن هذا الدليل جار في ابراهيم
 عليه السلام فتخلف عنه حكمه فيه فيمنع المعلن الكبرى بوجود المانع
 وهو قوله تعالى كوني بردا وسلاما على ابراهيم * أوقال هذا المحرق بصيغة
 اسم المفعول لانه حطب ملق في النار أوقال خروج المذى ناقض الوضوء
 لانه خروج النجاسة يخرج البول فانه ناقض فالاول دليل على جاريته
 في الحطب الملقح بالطلق وهو دواء يمنع الاحراق والثاني قياس شرعى جار
 عنده في خروج دم الاستحاضة الا ان الدليلين ليسا بباطلين لكون تخلف
 الحكم عنهما فيما ذكر لمانع وهو الطلق والاستمرار تمام وقت صلاة بحيث
 صار عذرا في تنبيهه لو كان الدليل أمارة كقوله ازيد فرسه في باب الحمام
 وكل من كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام (فيجيب بمنع الكبرى ايضا
 بالانفاق فاهما الوجرت في هر وفعلنا انه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح
 افادته طناني حق زيد فلا يبطل بتخلف الحكم عن الدليل فيه فهو واجب
 بالتهجير وحده فانه وظيفة موجهة مثلا اذا قال المعلن الوضوء اشترط
 فيه التيم لانه طهارة كالتيتم وكل شئ شأنه كذا يشترط فيه التيم ونقض
 السائل بأن دليل جار في الظاهر من الحديث مع ان التيم ليس بشرط

فيه فيجيب المعلن بتعسير الدليل قائلا الوضوء والتيمم تطهران حكيمان
 لا يرد عليهما التقض بالتطهر من الخبث لانه تطهر حقيقي $\frac{1}{2}$ وللمعلن ان
 يمنع كلا من المقدمتين لكن المنع في الثانية على فرض تسليم الاولى والا
 فيلزمه الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر بانه انه لو منع الاولى
 وهي الجريان ثم منع الثانية وهي عدم التخلف بدون تسليم الجريان يلزمه
 الحكم بدون جريانه مع أن الحكم لا يكون الامع الجريان فهو في الحقيقة
 اعتراف باجتماع التقبضين من حيث لا يشعر وطريق التعبير به لا نسلم
 الجريان سلناه فلا نسلم التخلف $\frac{1}{2}$ نقتضيه في فاهرجوا بكم فهو جوابنا $\frac{1}{2}$
 اذا كان التقض بواسطة الجريان والتخلف وكان التخلف مسلما عند
 المعلن الا انه لزم المسائل التخلف في دليله أيضا فيقول المعلن ان دليلكم قد
 تخلف حكمه عنه في مادة كذا أيضا فاهرجوا بكم فهو جوابنا فاهله
 جوابكم عن القبض الذي لزمكم هو جوابنا عن القبض الذي لزمنا (والمنع
 في قياس الاستلزام كما اذا قال السني حقيقة الجرباثة واستدل عليه بان
 حقيقة الجرباثة هي من الاشياء وحقائق الاشياء ثابتة فقبض المسائل
 فانا نقول لكم حقائق الاشياء ثابتة يستلزم المحال لانها لو كانت كذلك فاما
 أن يكون ثبوتها ثابتا أولا فعلى الثاني يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم
 ثبوت ثبوتها وهو محال وعلى الاول نتكلم في ثبوت الثبوت وهو كذا
 فيتسلسل وكل تسلسل محال (فيقول المعلن على اختيار الشق الثاني ما نعا
 الصغرى والكبرى بالترديد ان أردت انه مستلزم للتسلسل مثلا في الامور
 الموجودة فلا نسلم الصغرى انما يستلزم ذلك لو اعتبر في الدليل قيد الوجود
 مع انه لم يعتبر ذلك بل اعتبر الثبوت وحقيقته ليست وجودية لانها اعتبارية
 • وان أردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى
 ممنوعة لان التسلسل في الاعتباريات ليس بمحال بيباه ان الواحد مثلا
 يستلزم أن يكون نصف الاثنين وثلاث الثلاثة وربيع الاربعة وهكذا وكلها

اعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع المعبر * أو
يقول على اختيار الشق الاول ان ثبوت الثبوت هو عين الثبوت فلا يلزم
التسلسل المحال وكذا اذا قال المعلق حصول الشيء في المحل وجودى لانه
متقوم بوجود وكل متقوم بوجود وجودى فقال أسائل هذا منقوض بلزوم
الدور يسأله لو كان حصول الشيء في المحل وجودا بالاحتاج الى محل يحصل
فيه لانه عرض والاعراض لا بد لها من محال فالحصول حصول وهكذا
فيتسلسل (فيقول المعلق لانسلم ذلك انما يتم مقابلكم لو كان حصول
الحصول مغايرا له مع انه ليس كذلك بل حصول الحصول هو نفس
الحصول ومعناه انه في كونه حاصلا لا يحتاج الى حصول زائد عليه
وهكذا كل صفة لا يغير مفهومها مفهوم موصوفها مما يشكر رنوعه فاما
نفس موصوفها لا أمر آخر كوجود الوجود ولزوم اللزوم ووحدة الوحدة
وقدم القدم وحديث الحديث وامكان الامكان وأمثالها (مثال آخر)
لو قال المعلق هذا التصنيف يجب تصديره بالجد لان هذا التصنيف أمر
ذو بال وكل أمر ذى بال يجب تصديره بالجد فهذا التصنيف يجب تصديره
بالجد (فلأسائل ان ينقض هذا الدليل بانه مستلزم للتسلسل لان الجد
نفسه أيضا أمر ذو بال فيجب تصديره بالجد وهذا الجد أيضا أمر ذو بال
فيجب تصديره بجد آخر وهكذا فيتسلسل (ودفعه من المعلق بجمع استلزام
التسلسل بناء على استثناء نفس الجد من حديث الجدلة بأن يقول
لانسلم الصغرى وانما يلزم ان لو لم يكن الجد نفسه مستثنى بالاستثناء
العقلى من حديث الجدلة كما استثنى نفس البسطة من حديثها قطعاً
للتسلسل * أو يقول يجوز أن يكون جد واحد جد على نفسه وعلى
غيره من النعم فلا يلزم التسلسل (أو بالنقض بأن يقول هذا النقض باطل
لانه مستلزم لبطالان ما حكم الشرع بخصه وهو الجد على النعم التى من جعلها
تصنيف الكتب وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا النقض باطل ولو

قال السائل النقض ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وبالعكس
فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالاً فيقول المعلن هذا دور معنى وهو
ليس بمحال

• المعارضة في الحكم والعلة • في الحكم والعلة جات عارضه

• أولاها اقامة الدليل • على نقيض مدعى ذى القيل

تنقسم المعارضة الى حقيقية وتقديرية والحقيقية امامعارضة في الحكم
أوفي علة (فالمعارضة في الحكم) على ما عرفها به الجمهور هي اقامة الدليل
على نقيض ما أقام عليه الخصم الدليل أو ما يستلزم نقيضه بأن يساويه أو
يكون أنخص منه مطلقاً فلوليكن للخصم دليل على نقيض المدعى أو
ما يستلزمه لاتصور المعارضة الحقيقية الا اذا كان ذلك بديهياً فان
بدهيته تقوم مقام الدليل (وعلى ما عرفها به بعض المحققين هي ابطال
الدليل بمقابلته دليل آخر مما عاكس للاول في ثبوت مقتضاه أى يبينه انتاجاً
فالاول يقضى تعلق المعارضة بالمدلول وهو الانسب له لهدم الكلام فهمى
تسليم السائل دليل المعلن لا بمعنى اعتقاد ثبوت مدلوله لئلا تكون
معارضته تناقضاً بل بمعنى عدم التعرض له خلفاً خلفه لديه ويستدل على
ما ينافيه والثاني يقضى تعلقها بالدليل وهو الاوفق بالمجادرات لان
المتداول تعارض الادلة والانسب للمقام أى بيان الوظائف في الدليل جزأ
أو كلاً (كالوادعى المعلن نفي انسانية شيخ بان قال هذا الشيخ لا انسان لانه
يجر وكل جبر لا انسان فهذا الشيخ لا انسان فيعارضه السائل بان دليلك وان
دل على ما دعيت لكن عندي ما ينفي مدعاك وهو أن هذا الشيخ ناطق وكل
ناطق انسان فهذا اثبات نقيض المدعى وان قال انه متعجب وكل متعجب
ضاحك بالقوة فهذا الشيخ ضاحك بالقوة فهذا اثبات المساوى له وان قال انه
انسان من بلاد السودان وكل انسان من بلاد السودان زنجي فذلك الشيخ
زنجي فهذا اثبات الاخص منه (ولو استدل الحكمى الفيلسفى على كون

العالم قديماً بانه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم فهو قديم فالعالم قديم
 فعارضة المتكلم مستدلا على عدم قدمه بانه متغير وكل متغير ليس بقديم
 فالعالم ليس بقديم فدعوى المعارض التي هي عدم قدم العالم نقیض لدعوى
 المستدل التي هي قدم العالم ولو استدلل الشافعي على ان الترتيب في الوضوء
 فرض بان الله تعالى ذكر غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين
 ثم تبا بحرف الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض فعارضة الخلق
 مستدلا على سنية الترتيب فدعوى المعارض التي هي كون الترتيب سنة
 أنخص من نقیض دعوى الشافعي الذي هو (أي النقیض) كونه ليس
 بفرض (وإنما يقال وان دل ولا يقال وان ثبت أو وان صدق لئلا يلزم ثبوت
 المدلول عنده فهي تسليم الدليل دون المدلول (فان قيل) المدلول لازم
 للدليل فكيف يصح تسليم الملزوم دون اللزوم (يقال) تسليمه تخفاً منه
 لديه لا بصحة عنده وقد دل التعارض عليه (فان قيل) ان التعارض لا يدل
 على ما فيه من الخلل بل يدل على ان الخلل في أحدهما لا بعينه فيجوز أن
 يكون الخلل في دليل المعارض ويجوز أن يكون في دليل المعلن ولهذا كان
 حكمها المساقطة (يقال) هو كذلك لو لم يدفع المعلن ما يمنع شيء من مقدمات
 دليل المعارض أو نقضه اجبالاً أو التحريض بفعله ذلك يتقوى دليل المعلن
 ويسقط دليل المعارض وإذا لم يفعل شيئاً مما ذكر فللمساقطة المذكورة
 أن يغير دليله وتقدم انه ان لم يكن التغيير للعبور لا بعد انقطاعه بل قال السعد
 لا بعد انقطاعه مطلقاً وسأقي ما للمعلن ان يفعله نظماً وهناك تأتي بالامثلة
 لذلك ان شاء الله تعالى (وتصوير الاستدلال على فساد المدعى أن يقال ان
 مدعى دليلك هذا قام على نقیضه أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل
 وكل مدعى هذا شأنه فاسد (وعلى فساد الدليل أن يقال دليلك قام على
 نقیض مدلوله أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل وكل دليل هذا شأنه
 فهو فاسد والمعارض من قبيل النقض باستلزام اجتماع النقيضين

﴿وما بعله في المقدمة • اذا انفاه اخصه لنفسه﴾
 المعارضة في العلة هي المعارضة في المقدمة واطلق على المقدمة علة على
 اصطلاح أهل الأصول وهي أن يقيم السائل دليلا على نفي شيء من مقدمات
 دليل المعلل بعد اثبات المعلل تلك المقدمة بالدليل والتقييد بالعديّة
 احتراز عما اذا أقام الدليل على ذلك قبل الاثبات فانه غصب (وهي بالنسبة
 الى تمام الدليل مناقضة كاذ في التلويح) (لكن قال السيد في حاشية شرح
 حكمة العين اذا أورد المعلل مقدمة ولم يتعرض لبيانها بصير كأنه يدعي
 بداهتها وذلك بمنزلة البرهان فإزاحة السائل الدليل على فسادها فعلى
 هذا يخرج عن أن يكون غصبا وبصير واداعي قافون الترجيح وان كان
 ما ذكره غير مشهور فيما بين المناظرين اه من شرح الكلبوي

﴿المعارضة بالقلب والمثل والغير﴾

﴿فان توافقا بصورة • كما • من شكل اول اذا ما انتظما﴾

﴿وبعض مادة كحد في الوسط • فالقلب ذي وان بصورة فقط﴾

﴿فالمثل والخلف يذبن صورة • غير فذى أقسامها المشهورة﴾

ان اتحد الدليلان المتعارضان في الصورة مثل ان يكون كل منهما من
 الشكل الاول واتحد في بعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقترانيات أو
 الجزء المتكرر نفيا في قياس الخلق أو اثباتا في القياس المستقيم في
 الاستثنائيات يسمى معارضة بالقلب الدليل على المعلل فان السائل
 يجعل العلة شاهدة له بعد أن كانت شاهدة عليه • وان اتحد في الصورة
 واختلاف في المادة يسمى معارضة بالمثل • وان تغيرا في الصورة سواء تغيرا
 في المادة أو لا يسمى معارضة بالغير (وأدخل بعضهم ما اتحد فيه مادة
 فقط في قسم المعارضة بالمثل • ﴿فالمعارضة بالقلب﴾ كقول الحنفى الماء
 البالغ قلين يتنجس بملاقاة التجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلين لم
 يحمّل الخبث أى يضعف عن حمله فيكون مغلوبا (فيعارضه الشافعى بأن

الماء البالغ قاتنين لا يتنجس بملاقاة النجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء
 قلتين لم يحمل الخبث أى لانه لا يقبله ولا ينقلب اليه فلا يتنجس فالديسلان
 متعدان في الصورة لكونهما من الشكل الاول وفي بعض المادة وهو الحد
 الاوسط في ومثله قول المعتزلى رؤية الله تعالى يوم القيامة غير جائزة لانها
 أمر نفاء الله تعالى بقوله لا تدركه الابصار وكل أمر هذا شأنه فهو غير جائز
 وعارض الاشعري والماتريدي فقالا هي جائزة لانها أمر نفاء الله تعالى بقوله
 لا تدركه الابصار وكل ما هذا شأنه فهو جائز وهذا في الاقتراني وأما في
 الاستثنائي فكما لو قال المعتزلى هي غير جائزة لانها لو جازت لما نفاها لكنه
 نفاها وعارض الاشعري والماتريدي فقالا هي جائزة لانها لو امتنعت لما
 نفاها لكنه نفاها ولو امتنعت لم يفد نفيها سيما النفي بطريق التمدح (تنبيه)
 ما ذكر جار على مذهب أهل الأصول ان لو حظ خروج الهيئته عن الدليل
 على جعله مركبا من مقدمات مرتبة أمان اعتبر دخولها فيصلح ان يكون
 مثالا لاهل المعقول وأما على جعله مفردا فكان يقال رؤية الله غير جائزة
 لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وعارض بان يقال هي جائزة
 لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وكفا في المغالطات العامة الورود
 التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء مثل ان يقال الشئ الذي يكون
 وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما موجود أو معدوم واما ما كان يلزم
 ثبوت المطلوب (وتصوره في الانسان والحيوان بأن يقول المحلل اذا
 كان الانسان الذي يستلزم وجوده وعدمه الحيوان ثابتا كان الحيوان
 ثابتا لكن أحدهما ثابت فالحيوان ثابت وفي عارضه السائل بقوله هذا
 الدليل وان دل على ما ادعيت به لكن عندى ما يدل على خلافه وهو أن
 اللاحيوان ثابت لانه اذا كان الشجر الذي يستلزم وجوده وعدمه
 اللاحيوان ثابتا كان اللاحيوان ثابتا لكن أحدهما ثابت فاللاحيوان
 ثابت (ولو استدل بها الفيلسوف على قدم العالم بان قال اذا كان الشئ الذي

يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم قديما لكن المقدم حق
 فكذا تاليه • فثبت قدم العالم فيعارضه السني بان يقول العالم حادث لانه اذا
 كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم ثابتا كان العالم
 حادثا لكن أحدهما ثابت فهو حادث • أو يورد تلك المغالطة على نقيض
 مدعى المعلل بصورة أخرى غير ما اختاره المعلل بأن يقال اللاقديم لازم
 لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت فاللاقديم ثابت فيسلمه العالم ليس
 بقديم • أو يقال لو كان العالم قديما لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده
 وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما والتالي باطل فيلزمه أن العالم
 ليس بقديم (ومثل أن يقول المستدل ولو على وجود المحال مدعا ثابتا
 والا لكان نقيضه ثابتا وعلى تقدير ثبوت النقيض يصدق ان شيئا من
 الاشياء ثابت فيسلم من هاتين المقدمتين لو لم يكن المدعى ثابتا لكان شيء
 من الاشياء ثابتا وينعكس بعكس النقيض على ما ذهب اليه المتقدمون
 لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا هذا خلف ضرورة أن
 المدعى شيء من الاشياء وهذا المحال غير ناشئ من عكس النقيض ولا من
 الصغرى والكبرى ولا من الصورة القياسية وانما لم يفرض عدم
 المدعى والمستلزم للمحال محال (وكافي المغالطة التي يستدل بها على فوع
 واحد من النظريات كقول المعلل كلما اجتمع النقيضان تحقق أحدهما
 وكلما اجتمع النقيضان تحقق الآخر ينتج من الشكل الثالث موجبة جزئية
 لزومية) (ومثل أن يقول المعلل القائل بالاختصاص قائل بالاعم والقائل
 بالاعم صادق فالقائل بالاختصاص صادق) (ومثل ان يقول الاختصاص واقع على
 تقدير وقوع الاعم والا لازم وقوع نقيض هذا التقدير فيلزم وقوع نقيض
 الاعم على تقدير وقوع الاختصاص بعكس النقيض وهو محال فينتبه بزيادة
 دليل المعارض بما يفيد تقريرا أو تفسير الاتبد بلا أو تغيير الاتقدح في كون
 معارضته قلبا كما صرح به في التلويح والمعارضه بالمثل كما اذا قال

الفلسفي العالم قديم لانه أثر القديم (فعارضناه بان العالم حادث لانه متغير
فالدليلان متحدان صورة لكونهما من الشكل الاول متغيران مادة لتغير
أوساطهما) والمعارضة بالغير كما لو قال الحكميم العالم قديم لانه مستند الى
القديم وكل ما هو مستند الى القديم فهو قديم اولانه أثر القديم ولا شئ من أثر
القديم بحادث. فعارضناه بان العالم ليس بقديم لانه مستند الى القديم
وكل ما هو مستند الى القديم فهو حادث أو ولا شئ من أثر القديم بقديم
فالشكلان متغيران صورة لامادة. ولو عارضناه بأه أثر المختار ولا شئ من
القديم بأثر المختار ولا شئ من أثر المختار بقديم أو بان العالم ليس بقديم
لانه متغير ولا شئ من القديم بمتغير فالعالم ليس بقديم فالشكلان متغيران
صورة ومادة (ومثله ما اذا قيل الذهن بسيط لانه يلاحظ البسيط وكل ما
يلاحظ البسيط بسيط فعروض بان عندنا ما ينافيه وهو انه كلما كان الذهن
يلاحظ المركب لا يكون بسيطا لكن المقدم حق فكذا التالي

﴿المعارضة التقديرية﴾

﴿وان بتقدير دليل عارضة. • قتل تقديرية المعارضة﴾
المعارضة التقديرية هي ابطال النقل الملتزم صحتة أو المدي غير المدللين
باثبات نقيضيهما أو ما يستلزمه بملاحظة الدليل المفروض دلالة على
عينيهما وان لم يلاحظ ذلك لا تتصور المعارضة بل يكون غصبا وبما ذكر
تبين أن التقديرية من قبيل نسبة اللازم لان تقدير الدليل لازم لتلك
المعارضة كما في حسن باشا زاده على الكنبوي (والفرق بين القبض
الشبهى والمعارضة التقديرية بعد اشتراكهما في ابطال النقل والمدي
غير المدللين ان الابطال في المعارضة بواسطة اثبات نقيضيهما أو ما
يستلزمه بملاحظة دليل مفروض دلالة عليهما أو اما الابطال في القبض
الشبهى فهو بدون تلك الوسطة والملاحظة بل بخصوص الفساد

﴿دفع المعارضة﴾

• والدفع بالمنع والنقض اشتهر • عند المحققين من ذوى النظر
 • وسرروا وأهملوا المعارضة • وهى لدى أهل الأصول ناهضة
 • ودون ذا الحكم بالتساط • تغيير الدليل غير ساقط
 الوطائف من المعلن فى دفع المعارضة أما منع بعض مقدمات دليل المعارض
 الصغرى أو الكبرى حتى فى المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض فيها وان
 يكن عين دليل المعلن لفظا إلا أنها يختلفان اعتبارا باختلاف المراد منهما
 مثلاً فى المثال الأول منها اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فسرهُ الحق
 بالضعف عن حمله وفسره الشافعى بعدم قبوله النجاسة لقوته فقد اختلف
 المعنيان فليست العينية بين الدليلين من كل وجه • وأما النقض الاجالى
 على ما اشتهر عند المحققين من أهل النظر • وأما التعر بروأهمل المحققون
 من أهل النظر المعارضة على المعارضة (قال حسن باشا زاده فى شرح
 الكنىبوى فى تعلق النقض والمعارضة بالمعارضة كلام لكن التحقيق أن
 النقض لاشئ فى جوازه عند المحققين من النظار وأما المعارضة فلا تعارض
 لان حكمها المساقطة وهى لا تدفعها • وأما الأصوليون فعلى جوازها
 (واذا لم يفعل شيئاً مما ذكر فلكون حكمها المساقطة كان له تغيير الدليل
 وتقدم ان السعد أطلق ذلك وغيره قيده بما اذا لم يكن ص بجز • ومن
 التغيير ما اذا كانت المعارضة فى مقدمة الدليل وأقام المعلن دليلاً آخر على
 أصل المدعى لا معارضة على المعارضة اذ معارضة السائل ليست فى أصل
 المدعى (والفرق بين التغيير والمعارضة أن المعلن ان أتى بدليل أقوى من
 دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى أهل الأصول أو بدليل يظهر
 منه فساد دليل المعارض على رأى أهل المعقول يكون تغييراً ولا يمكن
 معارضة على المعارضة (فان قيل) ان دليل المعلن الثانى فى صورة التغيير
 يعارضه دليل السائل كما يعارض الاول فلا فائدة فى اثبات الدعوى بدليل
 آخر (يقال) لا نسلم ذلك اذ يجوز أن يكون الدليل الثانى للمعلن أظهر مادة

وصورة من الأول أو مسلما عند المعارض أو يكون اختلال دليل المعارض
 مستغادا منه بلا خفاء فيعرض بسببه عن المعارضة فيكون دليل المعلن
 أقوى من دليل المعارض ولو سلم أنه ليس بأقوى منه فيكون مجموع الدليلين
 أقوى من دليل واحد (وايضاح ذلك أن الدليل الثاني يستلزم مدلوله أما
 قطعاً أو ظاهراً أو عقلاً فالأول القطعي والثاني أما استقراء أو تمثيل والثالث
 الامارة فالمجموع أربعة والأول أقوى من البقية والبقية متساوية بحسب
 النوع لكن قد يكون بعضها أقوى من الآخر بغلبة الظن والأول يكون
 أقوى من مثله بالكثرة والثاني يكون أقوى من مثله بالكثرة
 وبنفسه أيضاً إذا كان الظن في مقدماته أغلب وكذا الثالث لأن ما كان
 استقراؤه أكثر كان أقوى وأما الرابع فيقوى بنفسه وكذا بالكثرة عند
 محمد خلافاً للهما وتظهر القوة بخدش دليل المعارض باستلزامه الفساد
 أو التخلف وبهجوم المعارض عن دفع منع المعلن شيئاً من المقدمات وبتحرير
 المعلن ما به يسقط دليل المعارض مثلاً إذا قال المعلن هذا التصنيف أمر
 ذوبال وكل أمر ذي بال يجب تصديره بالحمد فعارض السائل بأن الواجب
 هو التصدير بالسملة لقوله عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ بالسملة فهو
 ابتور وكلما كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد فلمعلن منع ملازمة
 دليل المعارضة بأن يقول لا نسلم أنه كلما كان الواجب هو التصدير بالسملة
 لا يجب التصدير بالحمد كيف وجوب شيء لا ينافي وجوب الشيء الآخر
 بالدليل واللا يجب علينا الاثني واحد (والمعارض أن يثبت هذه الملازمة
 بأن الابتداء لا يكون الا بشئ واحد فكما كان الأمر هكذا فإذا وجب
 الابتداء بالسملة لا يجب بالحمد لكن الأمر كذا فينتج إذا وجب الابتداء
 بالسملة لا يجب بالحمد فثبت الشرطية (والمعلن أن يمنع هذه المقدمة
 الواضحة قائلاً لا نسلم ثبوت الانحصار المذكور مستنداً بأنه انما يكون
 الأمر كذا إذا جمل الابتداء الواقع في كلا الحدين على الابتداء الحقيقي

والحال ان الباء في قوله بالبعلة ويحمد الله صاحبه والملاسة كافي قوله
تعالى اهبط بسلام أى معه وهي أكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما في
المعاني وما يجرى مجراها من الاقوال كافي كليات أبي البقاء ^{في} قوله النقص
بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق لزوم
الابتداء بالحد وكل دليل هذا شأنه فاسد فدليل السائل فاسد ^{في} قوله التحرير
بان يقول ليكن المراد بما في حديث الجملة لا ابتداء الاضافي أو المراد بما
في الحديثين الابتداء العرفي الممتد أو لتكن الباء للاستعانة وحقيقتها
هنا التوصل بعد دخولها على المشروع فيه الى شرفه والاعتداد بشأنه
وتجاوز الاستعانة بأشياء متعددة فيندفع التعارض بين الحديثين ^{في} والمعلل
أن ينتقل من هذا الدليل الى دليل أوضح منه بأن يقول الحكم المذكور
ثابت لان التصنيف نعمة من آلاء المولى تعالى وكل نعمة كذا يجب أن
يحمد عليها والتصنيف يجب أن يحمد عليه (لكن يرد على هذا الدليل منع
تقريره بأن يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب أعني ان التصنيف
يجب تصديره بالحمد اذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو أعم من
التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم وكان اللازم منه غير
مطلوب فلم يتم التقريب (والمعلل أن يثبت التقريب بان يحرك كلا من
الكبرى والدعوى بان يقول قيد أو لا ملحوظ فيهما) ثم بعد هذا التحرير يرد
المنع على نفس الكبرى من السائل بان يقول لا نسلم أن الحمد يجب في
أول النعمة وإنما يجب بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وبتمامها وليس
للمعلل أن يبطل هذا السند لانه سند أخص من نقيض المقدمة الممنوعة
يعني أنه لا يجب ان يحمد عليها أو لا لانه يصدق ويتحقق مع تحقق الوجوب
بعد الوصول ومع انتفاء الوجوب أصلا لان السالبة البسيطة لعدم
استدائها وجود الموضوع أعم من الموجبة المحصلة ولا شأن أن انتفاء
الأخص لا يوجب انتفاء الأعم والا فلا يتحقق الجموم فلا يفيد ابطال السند

الاخص * بل يثبت التكبرى بقدر الحد الاوسط بأن يقول المراد أن هذا التصنيف نعمة مطاوعة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد لتكون بركة الزيادة شاملة النعمة من أولها الى آخرها (وهذا التحرير تفسير للدليل الاول بنوع زيادة شئ في الحد الاوسط يوجب ايضا حافيه ويرفع الابهام عنه لا انتقال الى دليل آخر * وللمعل على قول من يجوز المعارضة أن يعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه بأن يقول دليلكم وان دل على ما ادعيتم لكن عندنا دليل يدل على خلافه وهو أن التصنيف نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة يجب ان يحمد عليها أولا ثم بركته النعمة من أولها الى آخرها اهـ من الكليني وشرحه لحسن باسازاده ملخصا

المعارضة بين الاحكام الشرعية

﴿ في حججه لجهلنا المعارضة ﴾ * ولم تكن في نفس الامر عارضة ﴿ ولا ترى ما بين قطعيين ﴾ * لكن تكون بين ظنيين ﴿ التعارض حقيقة في الكتاب والسنة انما يتحقق اذا اتحد زمان ورودهما والشارع منزه عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد بل ينزل أحدهما سابقا والاخر لاحقا ناهيا فاذا جهلنا التاريخ نوهمنا التعارض واذا علمنا التقدم والتأخر حملنا السابق على المنسوخ واللاحق على الناسخ (ولا يقع التعارض بين القطعيين لا متناع وقوع المتناقضين ولا يتصور الترجيح لانه فرع التفاوت في احتمال النقيض * ولا بين معلوم ومظنون أيضا لان المظنون لا يعارض المقطوع فلا يكون الا بين ظنيين

﴿ فان تقابل الدليلان ولا ﴾ * مخرج للفرد منهم ما لم يجلا ﴿ فذان قد تساوتا ان بعد ﴾ * حكم محمل زمن أو ذا فقد ﴿ وانه يكون بين آيتين ﴾ * أو في قراءتين أو في سنتين ﴿ أو آية وسنة مشهورة ﴾ * وما لتعمان سوى ذا صورته

اما بالتوزيع بأن يجعل بعض افراد الحكم ثابتاً بأحد الدليلين وبعضها
 بالآخر وكل واحد منهما ناف لما ثبت بالآخر أو بالتغاير بأن يبين مغايرة
 ما ثبت بأحد الدليلين لما اتفق بالآخر فالاول كقسمة المدعى بين المدعين
 بحجبتهمما والثاني كما في قوله تعالى في سورة البقرة لا يؤاخذكم الله باللغو
 في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وفي المائة لا يؤاخذكم
 الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فالاولى توجب
 المؤاخذة على يمين الكاذب وهي اليمين الغموس لانها من كسب القلب أى
 القصد والثانية توجب عدم المؤاخذة عليها لانها من اللغو وهو ما لا
 يكون له حكم ولا فائدة يعتد بها شرعاً اذ فائدة اليمين المشروعة وهي
 المعقودة تحقق البر والصدق اذ العدة قول يكون له حكم والمستقبل
 كالبيع قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وذلك لا يتصور في
 الغموس والمخلص أن يقال المؤاخذة التي توجبها الآية الأولى على
 الغموس هي المؤاخذة في الآخرة والتي تنفيها الثانية هي المؤاخذة في
 الدنيا أى لا يؤاخذكم الله بالكفارة في اللغو يؤاخذكم بها في المعقودة
 ثم فسر الكفارة بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ولما تغايرت
 المؤاخذتان اندفع التعارض اهـ من التلويح للعلامة السعد وهذا في
 مذهب أبي حنيفة أما الشافعي فيوجب الكفارة في كليهما

وباختلاف الحمل يحمل * الكل من ذين على ما يقبل

كما أنى في آية التطهير * يطهرن بالتخفيف في الكثير

من زمن الحيض وبالتشديد في * أقبله فيما غتسال ذابني

باختلاف الحمل يحمل كل دليل على ما يقبله كقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
 يطهرن بالتخفيف أى سكون الطاء وضم الهاء وبالتشديد أى في الطاء
 والهاء فيما تخفيف يفسد حمل قربان المرأة بعد الطهر قبل الاغتسال
 وبالتشديد يفيد الحرمة قبل الاغتسال فحمل المخفف على منتهى أكثر

وقت الحيض وهو عشرة أيام والمشدد على أقله كافي التوضيح وبني بمعنى يتم
ضيقه يعود إلى الطهر المفهوم من يطهرن

﴿وباختلاف في الزمان اللاحق﴾ * ينسخ ما هو الدليل السابق

﴿كأية اعتماد ذات الحمل﴾ * بوضعهما فأنه بالقليل

﴿وقد نزلت بعد التي في البقرة﴾ * فهذه صريحة مغيرة

﴿وقد يرى دلالة مغيرة﴾ * كما ظهر عن المبيح أنرا

﴿مثل حديث يغلب الحرام ان﴾ * يجتمع الحلال معه فاستنب

باختلاف الزمان يكون الدليل الثاني ناسخا للدول صريحاً أو دلالة

* فالمرجح كإثبات العدة الأولى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن

والاخرى والذين يتوفون منكم فالأولى من اخصيه عن الثانية فككون

ناسخه لها في حق الحامل المتوفى عنها زوجها والدلالة كالحاظ بغيره عن

المبيح نقلاً بالحدث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ما جتمع الحرام

والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال كافي المرأة من بحث المعارضة وبحث

العام (قوله وقد يرى نائب الفاعل المستتر فيه يعود إلى اللاحق

﴿ورجح الدليل وصف تابع﴾ * والبسط في كتب الاصول واقع

الترجيح في اللغة اثبات الفضل في أحد جانبي المعادلة وصفها بما لا يقصد

المماثلة فيه ابتداء كالحبة في العشرة أي العشرة وحبة تقابل العشرة

وترجح عليها بخلاف العشرة ودرهم فلا تقابل بينهما وهكذا الترجيح مفرطاً

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زن وأرجع نحن معاشر الانبياء هكذا نزن

أي زد عليه فضلاً قليلاً ليكون تابعاً بمنزلة الجود لا قدر يقصد بالوزن للوزن

الربا في الاصطلاح بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين

على الآخر بوصف تابع أي اقتران الدليل الظني بوصف تابع يقوى به

على معارضة * وخرج بالتابع ما لقوى أحدهما بوصف ذاتي لا تابع

فانه لا يدرجنا (إغفال ما قوى بوصف تابع فالو أنعام أحد المدعين شاهدين

عدلين والا - ثم مستورين فيرفع العدلان بالعدل الالهاتر كدمعنى
 صدق الشهادة فتنأ كدمعنى بشهادتهما بخلاف المستورين والعدالة وصف
 تابع * ومثال ما قوى بوصف ذاتي لا تابع النص فانه اقوى بوصف ذاتي من
 القياس لانه من القطعي والقياس أضعف من النص لانه من الظني فلا
 يقال النص راجع على القياس لعدم التعارض بينهما اذ من شروط المعارضة
 التساوي ولا تساوي هنا لقوة النص بوصف ذاتي * وأصل الترجيع اجماع
 الصحابة والسلف على تقديم بعض الأدلة الظنية على البعض اذا اقترن به
 ما يقوى به على معارضته فانهم قد موأ خبر عائشة في التقاء الخناتين على خبر
 الانصار انما الماء من الماء * ورجحوا أيضا خبر من روت من أزواجه صلى
 الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يصبح جنباً وهو صائم على
 ما روى أبو هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال من أصبح جنباً فلا يصيام له * وله أقسام متعددة * قال ترجيع
 في الكتاب والسنة * بالمتن كترجيع النص على الظاهر والمفسر على النص
 والمحكم على المفسر والحقيقة على الجار والصرح على الكناية والعبارة
 على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على الاقتضاء * وفي السند
 كالترجيع بفسقه الراوى * وفي الرواية كترجيع المتواتر على المشهور
 والمشهور على الاتحاد * وفي المروى كترجيع المسموغ من النبي صلى
 الله عليه وسلم على ما يحتمل السماع كما اذا قال أحدهما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال الا - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * وفي
 المروى عنه كترجيع ما لم يثبت انكاره وابتنه على ما ثبت * وبالحكم
 كترجيع الظاهر على الاباحة * وبالأمر الخارج كترجيع ما يوافق القياس
 على ما لا يوافقه ولكل منها تفاصيل في المطولات * والترجيع في القياس *
 بالأصل أى بحسب أصله فما عرف عليه نص أصري بما أولى بما عرف ابناء
 ثم في الأبناء يرجع ما يفيد ظناً أغلب وأقرب الى القطع على غيره وما عرف

بالإجماع، مطلقاً يرجع على ما عرف بالمسابقة لما فيها من الاختلاف * وبقوة
 الأثر أي معنى الجمة كافي الاستحسان والقياس إذا الاستحسان إذا أقوى أثره
 يقدم على القياس * وبقوة ثبات الوصف على الحكم كقولنا في صوم
 رمضان أنه متعين فلا يشترط تعيينه بالنية كأنقل فإنه لتعيينه لا يحتاج
 إلى تعيين النية فهو أولى من قول الشافعي أنه فرض فيشترط تعيينه كالفضاء
 (وتوضيحه أن وصف التعيين اعتبره الشارع في الودائع والمغصوب ورد
 المبيع بما فاسد أفادت رد الوديعة والمغصوب متعين فلا يجب أن يعين أن
 هذا الرد الوديعة أو المغصوب وكذا لا يجب التعيين في رد المبيع بما
 فاسد وكذا في الأيمان البر واجب عليه متعين فلا يجب عليه تعيين أنه
 فعله لأجل البر فلكثرة اعتبار الشارع هذا الوصف أعني التعيين في
 سقوط التعيين كل أرحم من وصف الفرضية الذي قال به الشافعي في
 الاستدلال على لزوم التعيين لأن تأثير الفرضية في الأمانة لا التعيين
 ولذا جاز الحج بطلاق النية * وبكثرة الأصول التي يوجد فيها جنس الوصف
 وأنواعه كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره كسائر
 المسحوبات فهو أولى من قول الشافعي أنه ركن فيسن تكراره كأنقل إذا
 يشهد لتأثير المسح في عدم التكرار أصول كسح الخف والتيمم والجوارب
 والجبيرة ولا يشهد لتأثير الركن في التكرار إلا الغسل * وبالعكس أي عدم
 الحكم عند عدم الوصف كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره
 فهو أولى لا انعكاسه فإن كل ما ليس بمسح يسن تكراره من قوله ركن فيسن
 تكراره لعدم انعكاسه لأن المضمضة متكررة وليست بركن ٥١ من امرأة
 الأصول لمخصر بزيادة من التوضيح

﴿ المناظرة في التعريف الحقيقي أو الاسمي ﴾

﴿ أن تعتبر دعوى به ضمنه * أو فقدت شروطه المربعة ﴾

﴿ فتدرك المنوع أما الدفع من * معلل فهو بنقل قدزك ﴾

﴿في منع جنسية او فصلية﴾ * لانها عن بشر خفيه

﴿بان يقول ان هذا حكما﴾ * به كذا على اصطلاح الحكماء

﴿وفي سواء المنع مثل ما مضى﴾ * او غير التعريف أي بالمرتضى

المنع لا يرد على التعريف الحقيقي والاسمي لان من اراد تعريف شئ
لا يقصد الحكم بثبوتة على المعرف بالفتح فلا حمل بينهما حتى يصح منعه
اذا المعرف بالكسر ليس بصدد التصديق بثبوتة بل بصدد أن ينقش
بالقول الشارح في ذهن السامع صورة المعرف تفصيلا فلو قال لانسلم ان
الانسان حيوان ناطق جرى ذلك مجرى أن يقال للكاتب لانسلم كاتبك
النقش ولا معنى له كافي حاشية المطالع للسيد * الا انه يفهم من الحد ضمننا
الحكم بان هذا احد ذو المعدود وفور ود المنع انما هو باعتبار الحكم الضمني
فما يجري على الاسـنة من أنا لانسلم انه حد فهو منع لذلك الحكم الضمني
(فيجاب بما علم من صحة النقل والاثبات * وترد عليه أيضا الدعوى
الضمنية في أجرانه أو بفقدا أحد شروط صحة أو حسنه ولذا كررها
مرتبة فقول

﴿المنع في دعوى الجنسية والفصلية﴾

اذا قال المعرف يحمد الانسان بالحيوان الناطق مثلا كان في ذلك القول
الدعوى ضمنا بان الحيوان جنس والناطق فصل وهما اذيان للانسان أو
قال يرسم بكذا كان فيه الدعوى بان أحدهما أو كليهما من العرضيات أما
الاول ففيها اذا كان الرسم تاما لانه مركب من الجنس القريب والخاصة
وفيها اذا كان الرسم ناقصا لانه مركب من الجنس البعيد والخاصة وأما
الثاني ففيها اذا كان الرسم بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة فللسائل
أن يقول لانسلم ان هذا احد للانسان وان الحيوان جنس والناطق فصل
له لم لا يجوز أن يكونا عرضيين عامين أو خاصتين لازمتين (وح يجاب
بمجرد النقل عن اصطلاح الحكماء على ان النوع اذا كان له خواص مرتبة
كالحيوان والناطق والاضاحل أقدمها باعتبارها له وذلك أمر تقريبي

لا تحقيق اذ هي خفية على البشر فان الحيوان والناطق والضاقل بالنسبة
 للانسان يحتمل كل واحد منها الجنسية والفصلية ولا مقتضى للحكم بجنسية
 الحيوان وفصلية الناطق وخاصة الضاقل الا الاصطلاح فما اعتبره أهل
 الاصطلاح داخلا في المفهوم الذي هو حد ذاتي فان كان أعم فهو الجنس
 وان كان مساويا فهو الفصل والاف هو عرض وكذا الذاتيات والعوارض في
 التعريف الاسمي انما هي بحسب الاصطلاح كقول ابن الحاجب الاسم
 ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه
 دخول الالام الخ في النقص بعدم الجامعة والمانية في وينقض صحة كل
 منهما بعدم جامعته لافراد المعرف فيما اذا كان أخص منه كتعريف
 الحيوان بما يحرك فكه الاسفل عند الاكل فلا يشمل التماسيح أو بعدم
 المانية عن غير افراد المعرف فيما اذا كان أعم منه كتعريف المثلث
 بأنه شكل مضلع فيه دخل المربع مثلا وكل تعريف شأنه كذلك فهو فاسد
 (وللمعلل منع الصغرى مستند بأن الغرض في الاول تمييز الحيوان
 عن الشجر فيما لو اشتبه على السامع لكون كل منهما جسمانيا أو الغرض
 بيان الافراد المشهورة ولا يضر في ذلك خروج التماسيح اذ هو فرد غير مشهور
 * وفي الثاني بأن الغرض تمييز المثلث عن الدائرة فيما لو اشتبه على السامع
 ولا يضر دخول المربع حيث حصل المطالب وهو خروج الدائرة واذا خلا
 عن غرض مقبول فلا مجال للمنع كما لو عرف الانسان بالاحص مطلقا من
 المعرف كالزنجي أو بالمباين له كعريفه بالمثلث أو بالاعم مطلقا كعريفه
 بالحيوان أو بالاعم من وجهه كعريفه بالحيوان الا يضر في حله حيث لا تغير
 التعريف في النقص باستلزامه المحال في الوسائل نقض التعريف باستلزامه
 الدور كتعريف الاب بن له ابن قال المحقق التفاتراني أحد المتضايقين
 لا يجوز أخذه في تعريف الاتحلال ان الحد يجب أن يعقل قبل الحدود
 والمتضايقان تعقلهما معا في والمعرف منع الاستلزام مثلا لو قال

المعرف الدلالة الوضعية كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه
فقال بالسائل انه قد حكم في هذا التعريف بأن فهم المعنى يتوقف على العلم
بالوضع ومن المعلوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين
اللفظ والمعنى فيلزم الدور وهو ان لم يكن واقعا بين أجزاء التعريف الا أنه
واقع بين التعريف والمعرف ﴿ فللمعرف منع الاستلزام وهو الصغرى
مستنداً بتغاير جهتي التوقف وذلك باخرين كل منهما يستلزم الاخر كافي
السيلكون في على المطول (الاول) تغاير جهتي توقف الفهمين بحسب الزمان
وهو أن فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالتعيين
ومن المعلوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في حال الاطلاق
بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور (الثاني) تغاير جهتي توقف
الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد وهو أن فهم المعنى من اللفظ موقوف
على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوفاً على فهم المعنى من اللفظ بل على
فهمه مطلقاً ﴿ والسائل نقضه باستلزامه التسلسل وكل تعريف
يستلزم التسلسل محال ﴿ وللمعرف منع الكبرى مستنداً بانه تسلسل
في الامور الاعتبارية * أو الصغرى بانه غير واقع لعدم الترتب أو لاندفاع
﴿ والسائل نقضه بانه ليس بأجلى من المعرفة (أعم من أن يكون
مساوياً له في المعرفة * ضرورياً كان كالمضاديين مثل تعريف الاب ببن
له ابن وبالعكس * أو عادياً كالمضاديين مثل تعريف المتحرك بما ليس له
سكون وبالعكس وكتعريف الزوج بما ليس بفردي وبالعكس * أو نادراً
اتفاقياً كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلد جلد الجمل لمن يعرفه وهذا
القييد للاحتراز من لا يعرف الجمل فانه لا يكون له هذا التعريف مساوياً في
المعرفة بل تعريف بالاختصاص (أو يكون مساوياً له في الجهالة كتعريف الرخ
بحيوان يشبه النسر لمن لا يعرفهما) (أو يكون أخفى منه سواء كان ضرورياً
كافي قسمي الدور مثل تعريف الشمس بانه كوكب نارى ثم النهار بانه

زمان طلوع الشمس فوق الافق هذا في المصرح ومثل تعريف الاثنين بأنه
 زوج أول ثم يعرف الزوج بأنه المنقسم الى المتساويين ثم تعريف المتساويين
 بالشئين اللذين لا ينقص أحدهما عن الآخر ثم تعريف الشئين بالاثنتين
 هذا في المظهر * أو عا ديا كتعريف النار أرى الحرارة السارية في الحجر بانها
 شئ يشبه النفس في اللطافة وعدم الرؤية والحركة دائما فان النار متحركة
 بحركة دورية كما ان النفس متحركة بحركة تخيلية الا ان النفس أخفى من
 النار اذا التار يمكن ادراكها بالاحساس دون النفس • أو نادرا اتفاقا
 كتعريف النار بالخطيف المطلق لمن لم يعرف الخفصة (أو يكون مبائنا له
 كتعريف الانسان بالحجر وللمعرف التحرير بالاستقلال أو بكونه سندا
 للمنع بحيث يظهر كون التعريف أجلى والا فتغير التعريف كلا أو بعضا
 في النقص باعتبار فقد شرط الحسن في رد النقص باعتبار دعوى ضمنية
 وهي ان تعريف عار عن اللفاظ الغريبة ومخالفة القوانين العربية
 أو اللفظ المشترك أو المجاز بدون القرينة المعينة للجراد (فالاول)
 كتعريف الدار بانها اسطقس فوق الاسطقسات فانه لفظ غير مأفوس
 الاستعمال (والثاني) كما اذا اشتغل على الاضمار قبل الذكر أو العطف
 على معجولى عاملين مختلفين أو نحوهما مما يستتبعه علماء العربية
 (والثالث) كلفظ العلم في تعريف أى فن باعتبار موضوعه بانه علم
 بحث فيه من كذا أو باعتبار غايته بانه علم يعرف به كذا أو بعصم عن كذا
 (والرابع) كتعريف الشجاع بالاسد وللعلل أن يجيب في منع عدم
 القرينة عند الاشتراك مستند بان كذا قرينة * وله منع الكبرى
 بأن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشغل على المشترك عند خلو القرينة
 ليس بحسن انما يتم ذلك لو لم يجز ارادة كل واحد من معانيه على سبيل
 البديل أو يقول محل ذلك اذا لم يكن بين المعاني استلزام (مثلا لو عرفت
 علم البيان بانه علم يعرف بمراعاته ايراد المعنى الواحد المدلول عليه

بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه (فقال
 السائل هذا التعريف مشتمل على المشترك بدون قرينة معينة وكل
 تعريف كذلك بذهب حسن التعريف لانه يقع في الحيرة من جهة انه
 لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا ينافي الغرض من البيان والكشف
 ويبين جهة الاشتغال بأن يقول العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على
 متعلقه وهو المعلوم أى القواعد المعلومة عن الأدلة التي يعرف بها ذلك
 الاراد اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في
 الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك والمراد به أحد
 الثلاثة فيلزم على هذا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
 (فلم يعرف أن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشتمل على المشترك ليس بحسن
 اذ حصل ذلك اذ لم يكن بين المعاني استلزام أما اذا كان بينهما ذلك كما هنا فانه
 يجوز * بيانه أن الملكية كيفية راجعة في النفس يقتدر بها على
 ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد
 شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية جلية كلية يتعرف
 منها أحكام جزئيات موضوعها بضمها للصغرى سهولة الحصول والقواعد
 المذكورة ينشأ عنها الملكية بسبب ممارسة النفس لها بالاستنباط فقد
 استلزم كل منها الاخر فكانت بمنزلة الشيء الواحد المقصود حينئذ
 بالتعريف شيء واحد فكانه لا اشتراك كما أفاده السيلكوتى * واذا لم يقيد
 السائل بلفظ بلا قرينة فلم يعرف الترديد بأن يقول ان أردت اشتماله
 على المشترك بلا قرينة فلا نسلم الصغرى وان أردت اشتماله عليه مطلقا
 فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة * أو يقول ان أردت اشتماله على
 مشترك غير جائز ارادة كل من معانيه على سبيل البدل فالصغرى ممنوعة
 وان أردت اشتماله عليه مطلقا فالكبرى ممنوعة (والسند للمنع هو جواز
 ارادة كل واحد من معانيه على سبيل البدل أو كون معانيه بينها استلزام

أوبيان أن ثمة قرينة دالة على المعنى المراد وهي كذا ^{في قوله} أن يجب عن
الاعتراض بمخالفة القوانين بأن يقول لا نسلم أن كل تعريف مشتمل على
مخالفة القوانين ليس بحسن ~~كيف~~ وهي ليست محصورة في كيفيات
مخصوصة عند الجميع إذ قد يستحسن بعض العرب ما يستقبحه الآخرون
أو يمنع الصغرى مستنداً بالتصريح كما سيأتي في بحث العبارة ^{في السائل}
المعارضة بغير الطريق المشهور فيما إذا ادعى المعلن بأن تعريفه حد حقيقي
وهو أن يقول حدك هذا معارض بالحد الفلاني سواء كان أرح منه أو
مساوياً له وكل تعريف هذا شأنه باطل لأنه لا يكون للشيء الواحد حقيقتان
مختلفتان فلا يكون له حدان تامان بحسب الحقيقة لا متساويان صدقاً ولا
متباينان والاعتداد بالجنس والفصلان قربان وهو باطل لأنهم اتفقوا
على أن الفصول على التعصيل الإجناس وتعيينها وإذا كان فصلان كل منهما
علة للجنس لزم توارد علتين مستقلتين على معاول واحد وهو باطل * مثلاً
لو قال المعرف العلم ما يصح من الموصوف به أحكام الفعل فلامعارض أن
يقول إن حدك هذا معارض بأنه الاعتقاد المقتضى لسكون النفس وكل
تعريف هذا شأنه فهو باطل (ومثله لو قال المعلن الإنسان هو الحيوان
الناطق فلامعارض أن يقول حدك هذا معارض بأنه متنفس ضاحك وكل
حد هذا شأنه فهو باطل والصغرى في هذا القياس مشتملة على ثلاث
مقدمات كون ما عرّفه المعرف بلامعكسر معرفاً بالفتح بما ذكره المعارض
وكون ما ذكره حدًا أو كونه معارضاً للتعريف الأول (فلامعرف أن يمنع
مقدمات المعارض الثلاث * ولو قال تعريفي حد حقيقي وسلم كون تعريف
المعارض حدًا حقيقياً يضاف كونه مبيناً باطل تعريف المعلن وانقطع
البحث إذ لا يكون للشيء واحد تعريفان بحسب الحقيقة متباينان أمّا لو لم
يبين تعريف السائل تعريف المعلن واعترف المعلن بكون تعريف السائل
حدًا حقيقياً فلا يضر إذ يجوز أن يكون للشيء واحد تعريفان غير

متباينين أحدهما مثلاً تام والآخر ناقص وإن كان أحدهما أو كلاهما
بحسب الاسم فيجوز أن يثبتا وإن كانا أحدين تامين اذ يجوز أن يكون للفظ
الواحد مفهومان متباينان لتعدد وضعه كالعين فإن لكل من معانيها حداً
تاماً باعتبار الوضع وأما الحدود الناقصة فيجوز تعددها مطلقاً ولولم يدع
المعال كون تعريفه حداً حقيقياً لا تصح معارضته ولو عارض فيه المنع
مستنداً بقصر رصفه تعريفه

﴿ المناظرة في التعريف اللفظي ﴾

﴿ لفظياً يدخل في المنقول • والدفع بالتعصم للمنقول ﴾

﴿ إلا الذي اعتبار دعوى ضمناً • فالإعفاء والدفع كإقضاء مناً ﴾

للسائل منع التعريف اللفظي بمعنى طلب تعينه لأنه داخل في المنقول
(والمعلل دفعه بتعصم المنقول عن أهل اللغة أو الاصطلاح بمعنى العرف
العام أو الخاص) (والسائل أيضاً باعتبار الدعوى الضمنية من المعلل أعني
أن تعريفه مساو للمعروف النقض بأنه غير جامع لأفراد المعرفة إذا كان أخص
منه كالمعرف للهو باللعبة فإن اللعب نوع من اللهو أي اللغو وهو ما لا يكون
فيه فائدة يعتد بها سواء كان فيه لذة أو لا وهو أعم من الكلام وغيره
واللعبة ما فيه لذة فهو أخص والنقض بأنه غير مانع أغيار أفراد المعرفة إذا
كان أعم منه كالمعرف السعدان بأنه ثبت فإن السعدان ليس مرادفاً
للنبت بل هو نوع منه مخصوص لشول ترواه الأبل (ويجيب بأن ذلك مبني
على • ذهب بجوزبه أو بما يقتضيه الحال كما تقدم

﴿ المناظرة في التقسيم ﴾

﴿ بفقد شرط أو بدعوى تعتبر • ضمنية نقض ودفعه أشهر ﴾

تقسيم الكل إلى جزئيه بنقض بفقد أحد شروطه أو باعتبار دعوى
ضمنية فيه ودفعه كما سبق • النقض بفقد الحصر • قال الكاظمي في حكمة
العين ويشترط في التضاد الحقيقي أن يكون بين الضدين غاية الخلاف

كالسواد والبياض فقال شارحه هذا الشرط يبطل انحصار أقسام التقابل
 في الاربعه يعنى التقابل بالعدم والملكه كالعنى والبصر وبالتضاياف
 كالا بؤة والبؤة وبالايجاب والسلب كقائم وغير قائم وبالتضاد كالسواد
 والبياض لوجود قسم آخر وهو أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالحمرة
 والصفرة والعلامة تأثير الدين معى هذين بالمعاندین (ويجاب عن هذا
 الاعتراض بأنه غير مضر للحكما لاهم ما دعوا انحصار التقابل في الاربعه
 اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطالحوا على انها أربعه أقسام لاحتياجهم
 اليها في العلوم ^{في} ومثله لوقال المقسم المعلوم اتمام وجود أو معدوم فينقضه
 السائل بان هذا التقسيم غير حاصر لا قسمه لتحقق قسم آخر خارج عن
 الاقسام داخل في المقسم وهو الحال الذى هو لا موجود ولا معدوم فيجب
 المقسم بمنع الصغرى مستندا بتعريف المقسم هكذا لا نسلم تحقق قسم آخر
 داخل في المقسم خارج عن الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد من المعلوم
 معى لا يشمل الحال ولو سلم انه داخل في المقسم فلا نسلم انه خارج عن
 الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد بالموجود معى شامل لاله والى وهو ثابت
 وقد يجاب بمنع الكبرى مستندا بتعريف التقسيم هكذا لا نسلم أن كل تقسيم غير
 حاصر فهو باطل لم لا يجوز أن لا يكون المراد الحصر بل المراد التوطئة مثلا
 لتعريف الموجود والمعدوم تعريفا لفظيا أو المراد بياى الافراد المشهورة
 للمعلوم أو بتعريف المذهب أى انه مبنى على مذهب نفاة الاحوال وهم
 الاشعية ^{في} وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائى في الواقع المرددين
 فى والا ثبات تقسيم عقليا في الحقيقة فينقضه مثلا لوقال المقسم العنصر
 اما أرض أولا والثانى اماما أو لا والثانى اما هوا أو لا وهو النار فيقول
 السائل هذا التقسيم غير حاصر لا قسمه لانه مقارن بجواز قسم آخر داخل
 في المقسم خارج عن الاقسام كالنور والكهرباء وكل تقسيم غير حاصر فهو
 باطل (فيجاب بمنع الكبرى مستندا بتعريف التقسيم بأنه استقرائى لا عقلى

والقسم الذي يجوز به أفعى النور والكهرباء غير متحقق في الواقع أنه من
العنصر والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الوجود قسم آخر خارج عن
الاقسام داخل في المقسم في الواقع ويجوز المنع بالترديد بأن يقال إن أردت
بقولك أنه يجوز العقل فيه قسم آخر أن هذا التقسيم عقلي فالصغرى
ممنوعة لأن هذا التقسيم استقرائي ولا يضر فيه تجويز العقل قسمًا إذا لم يكن
متحققًا في الواقع وما جوزه غير متحقق في الواقع أنه من العنصر وإن أردت
أنه تقسيم استقرائي فالكبرى ممنوعة لأن القسم الذي جوزه غير متحقق في
الواقع ولا يبطل الاستقرائي بغير المتحقق وفي التقسيم العقلي لوقال
المقسم المجازي ينقسم إلى مفرد مرسى ومفرد استعارة تصريحية أو ممكنة
والى مركب استعارة تمثيلية فللسائل أن يقول هذا التقسيم غير حاصر
لتحقق قسم آخر داخل في المقسم خارج عن الاقسام وهو الجار المركب الذي
علاقته غير المشابهة كقول الشاعر

هو اى مع الركب اليها ين مصعد * جنيب وجهاى بمكة موثق
فإن هذا المركب موضوع للاخبار والعرض منه اظهار التحزب والتعسر
المسيدين عن الاخبار على وجه الانشاء بقريضة حال الشاعر وهو كونه
قال هذا البيت وهو في السجع كما يدل عليه ما قبله وهو

عجبت لسراها و آفى تحلصت * الى وباب السجن دونى مغلق
فهو مجاز لانه غير داخل في القسمين وكل تقسيم غير حاصر فهو باطل
(والمقسم منعه بأن هذا حصر نقلي ولا يضر فيه وجود قسم آخر في الواقع
تبين وجوده بعد التقسيم المقول ولوقال المقسم الانسان اما فرس
أوزنقى فتقرير القرض هكذا ان هذا التقسيم غير مانع لذكر الفرس في
الاقسام وهو غير داخل في المقسم ويلزم فيه أن يكون قسم الشئ في الواقع
قسمًا منه وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل وإنما كان الفرس قسمًا
للانسان لانها قسمان حقيقيان الحيوان وكل شئين شأنهما كذلك فهما

متباينان أما الصغرى فبديهية وأما الكبرى فلأن كل قسم بالنسبة إلى
 القسم الآخر مباين في التقسيم الحقيقي **في** القضا لعدم اختصاصية القسم **في**
 لو كان القسم أعم من وجهه **كما** لو قال المقسم الأساس أما أبيض أو
 اسود فلا سائل القضا بأن الأقسام أعم من وجهه من المقسم ويلزمه
 انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وكل تقسيم كذا شأنه هو باطل **في** قوله عمل
 المبع بغير الأقسام بطريق نقد المقسم فيها فكأنه قال الإنسان الإنسان
 الأبيض والإنسان الأسود فيكون من قبيل وضع القييد وهو أبيض
 واسود موضع المقيد وهو إنسان أبيض وإنسان اسود فيكون القسم
 أخص مطلقا **في** مغالطة مشهورة **في** لو قسم المقسم الكلمة إلى الاسم والفعل
 والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لأنه تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى
 غيره لأن مورد القسمة كل كلمة وكل كلمة أتمام أو فعل أو حرف فمورد
 القسمة أتمام أو فعل أو حرف وأيا ما كان يكون تقسيما للشيء إلى نفسه
 وإلى غيره **في** وجوابه بطريق الحل أن الكلمة التي هي مورد القسمة أعم
 من الاسم والفعل والحرف فإن المراد بها مطلق الكلمة من غير نظر إلى
 كونها اسما أو فعلا أو حرفا أي مورد القسمة هو مفهوم الكلمة والمحكوم
 عليه في قوله وكل كلمة اسم أو فعل أو حرف ما صدق عليه مفهومها فلا تلزم
 النتيجة لعدم تكرر الوسط إذا مراد من أحدهما المفهوم ومن الآخر ما
 صدق عليه المفهوم والتكرير بحسب المعنى شرط فكان السائل اشبه
 عليه التكرير بحسب اللفظ بالتكرير بحسب المعنى فلم يفرق بينهما وقس على
 ذلك **في** تقسيم الكل إلى أجزائه إذا انتفى الشرط الأول أو الثاني يقال
 هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لأقسامه لوجود قسم آخر داخل في المقسم
 خارج عن الأقسام أو لوجود قسم آخر خارج عن المقسم داخل في الأقسام
 وإذا انتفى الشرط الثالث يقال إن فيه تضاداً للأقسام وإذا انتفى الشرط
 الرابع يقال إن الأقسام صادقة على المقسم (فإن كان دفعه ممكناً فيدفع

بالقياس في ذلك على ما تقدم والافليغير التقسيم

﴿ المناظرة في المنقول ﴾

﴿ وناقل بلا الترام مانقل * يطلب بالتصحح ان كان جهل ﴾

النقل الذي لم يلزم الناقل صحته أي لم يقل وهو صحيح مثلاً ولم يجعله مقدمة
للدليل ولم يقيم عليه دليلاً يطلب تصحيحه ان كان مجع ولا أي صدق نسبته الى
المنقول عنه وان كان معلوماً علماً ما سبأ أي مما لا للمطلوب بأن كانا طيبين
أو قبيحين فلا يصح طلب تصحيحه اذ هو مكابرة والتقيد بالمناصب احترار
عما اذا كان مطلوب السائل فوق ما عنده كأن يطلب اليقين والذي عنده
ظن فالطلب لائق كما اذا قال الناقل قال الشافعي الوضوء يحتاج الى نية لانه
عبادة فيقول السائل اطلب منك تصحيح هذا النقل أو لا نسلم أن الشافعي
قال ذلك وليس له أن يقول لا نسلم أن النية شرط في الوضوء (ومطالبة
الناقل بالتصحح لانه قد يضع غير المنازع مقام المنازع ويستعمل في أثناء
البحث ما هو مسلم عند ذلك الغير على انه مسلم عند المنازع الزامه بالتغيير
كما اذا قال الناقل العالم حادث خلافاً للمتكلمين بحضور فلسفي يقول بعدم
العالم فانه يعترج حيث يقول الناقل فيعترف بأن مذهبه مذهب المتكلمين
ثم يقول الناقل في أثناء البحث ان الواجب تعالى فاعمل مختار على انه
مذهب المتكلمين ويبنى على ذلك اثبات حدوث العالم بأن الفاعل المختار
يفعل بالارادة وكل ما يفعل بالارادة فهو مسبوق بعدم فقد وضع
المتكلمين القائمين بحدوث العالم مقام الحكماء المذاهب عين فيه القائمين
بقدمه تقريراً لاحدهم ثم أثبت حدوث العالم بناء على هذه المقدمة المسئلة
عند المتكلمين ولا يبع الفلسفي منعها لأنها مسئلة في المذهب الذي
انسب اليه وبذلك حصل للفلسفي الالتزام ومنشؤه عدم طلب التصحيح
﴿ أما اذا التزم الناقل مانقل فقد صار مدعياً فيتوجه عليه ما يتوجه على
المدعي مثلاً لو قال قال الامام ابو حنيفة لا تجب زكاة الفطر على المديون

ثم قال لأن عدم المدار أى العلة فى وجوبها يشعل الفقير والمديون وأثبت ذلك بالقياس الخلقى هكذا الوجبت الزكاة على المديون لوجبت على الفقير والتالى باطل بالاجماع فالمقدم مثله * بيان الملازمة أنه كلما تحقق الوجوب على المديون لم يتحقق شمول العدم وكلام يتحقق شمول العدم يتحقق شمول الوجوب ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق شمول الوجوب فالوجوب على المديون ملزوم لنقيض شمول العدم كفى الصغرى ونقيض شمول العدم مستلزم لشمول الوجوب كفى الكبرى ثم تجعل النتيجة صغرى وبضم اليها وكما تحقق شمول الوجوب تحقق الوجوب على الفقير ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق الوجوب على الفقير وهو المطلوب فيكون الوجوب على الفقير من لوازم شمول الوجوب اللازم لنقيض شمول العدم اللازم للوجوب على المديون ولازم اللازم لازم ولو بوسائط وأما بطلان اللازم فاجماع (وهذه المقدمات ظاهرة الاكبرى القياس الاول أعنى قولنا وكلام يتحقق شمول العدم يتحقق شمول الوجوب * ويبانها أن يقال لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم ثبت نقيضه أى عدم شمول الوجوب على ذلك التقدير والالازم ان نقيضه * فإذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب وهو انعكاس بعكس النقيض الموافق الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول العدم وهو محال فشمول الوجوب مستلزم لشمول العدم فى العكس ولكون ذلك محالاً ثبت المطلوب وهو شمول العدم على تقدير عدم شمول الوجوب وعليه يلزم انتفاء الافتراق فى عدم الشمول فلا سائل أن يقول قولكم لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم ثبت عدم شمول الوجوب تماماً أن يكون المراد منه أنه لولم يلزم هذا الثبوت يلزم عدم ثبوت الوجوب تماماً أن يكون أنه لولم يثبت ذلك مجرداً عن اللزوم لثبت هذا مجرداً عنه * فان كان المراد الاول فلا نسلم انه اذا لم يكن شمول

العدم مستلزما شعول الوجوب يلزم أن يكون مستلزما لعدم ذلك الشعول
كالإنسان فإنه لم يستلزم انضا حلت بالفعل ومع ذلك لا يستلزم عدمه وقولكم
والا لا ترفع التقيضات غيره سلم وانما يلزم لو كان سلب اللزوم مستلزما لعدم
ثبوت ذلك الشيء وهو مجموع لجواز أن لا يكون لازما مع ذلك يكون ثابتا
* وان كان المراد اننا في كان قولكم والا لا ترفع التقيضات مسلما لكن
قولكم وهو انعكس ممنوع لانه على ذلك التقدير يكون قضية انفاقية
لازومية لعدم المناسبة بين تحقق شعول الوجوب وتحقيق شعول العدم مع
انها لا بد منها كما تقدم في بحث الملازمة والاتفاقية لانه انعكس كما بين في
الميزان (وقال بعضهم الغلط هنا في القضية الحاصلة من انتفاء الكبرى
القائلة اذا لم يتحقق شعول العدم لم يتحقق شعول الوجوب لان القضية
الحاصلة من انتفاء الموجبة السلبية اللازمة تكون قضية فيها سلب
اللزوم وهي هنا قولنا ليس كلما لم يتحقق شعول العدم يتحقق شعول
الوجوب لازوم السلب أعني قولنا كلما لم يتحقق شعول العدم لم يتحقق شعول
الوجوب ولو سلم لزوم السلب فهي لم يثبت بها هنا كلية بل هي بها ملة
وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس التقيض
(واقصر المسعودي على كونه في العكس حيث قال في تصوير المانع لا نسلم
انعكاس قولكم اذا لم يتحقق شعول العدم لم يتحقق شعول الوجوب الى قولنا
اذا تحقق شعول الوجوب تحقق شعول العدم لم لا يجوز أن لا انعكس بناء
على انها جزئية * ويقول لا نسلم لزوم تلك القضية التي جعلتها عكسا
وانما يلزم ذلك أن لو صدقت كلية وهو ممنوع (وجهه شيخ الاسلام في
الكبرى حيث قال ما معناه لا نسلم ان كلما لم يتحقق شعول العدم يتحقق شعول
الوجوب والا لكان شعول الوجوب من لوازم عدم شعول العدم واللازم
منتف اذا لو كان شعول الوجوب من لوازم عدم شعول العدم لكان شعول
العدم من لوازم تقيض شعول الوجوب بحكم عكس التقيض أي قولنا كلما

لم يتحقق شمول الوجوب تحقق شمول العدم وذلك باطل وان نقبض شمول
الوجوب أى عدم تحقق شمول الوجوب متحقق فى الافتراق وأقله فى الفقير
مع عدم تحقق شمول العدم اهـ * ومثال ما اذا جعله مقدمة دليل ما لو قال
العالم حادث قال العلامة الذى - فى لانه مؤلف من الجزء الذى لا يتجزأ

* وجوزوا النقض الشبهى اذا * بدأ فسادا وليعارضه كذا *

* أعنى بتقديرية والناقل * يدفع بالتعحيح عنه السائل *

* وزا بأن يقيم بالتمريح * دليلا أو يشير للتعحيح *

* وجاز تحرير ومنع بالسند * ونقضه الدليل أيضا قد ورد *

جوز بعضهم فى الدليل النقض الشبهى بخصوص الفساد فيما اذا أخطأ الناقل
فيه كما لو نقل أحد عن الفلاسفة حشر الاجساد فقال السائل هذا
النقل باطل لانه ما افلما هو من ضروريات مذهبهم * أو قال المتصوف قال
شيخى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البقعة فقال السائل هذا
النقل باطل لانه يخالف للاجماع * وأما النقض بالة فى المذهب الناقل
فليس هو موجه الا اذا استزم حكم المنقول كما فى حسن باشا راده على
الكلينوى (والمعارضة التقديرية كما لو قال السائل فى المثال المتقدم ان
فرض عندك دليل على صحة تفلك فعندى دليل على نفيه وهو أن رؤية
النبي عليه السلام فى البقعة مخالفة للاجماع * واذا نقل المعلل عن
أهل السنة امتناع رؤية الله تعالى يوم القيامة فتصوير المعارضة فيه
بأن يقول السائل ان نقلك هذا وان فرض أنك عندك ما دل عليه
فعندى دليل قائم على خلافه وهو أن علماء التوحيد وعلماء التفسير
وعلماء الحديث صرحوا فى كتبهم بأثر رؤية الله جارة بل ستقع ولا بد وكل
نقل هذا شأنه فهو فاسد * وللناقل التعحيح اما باقامة الدليل المصرح به
أو المشار اليه مثلا لو قال الناقل قال الاستاذ الله متكلم بكلام أزل وقال
السائل هذا النقل ممنوع (والاثبات بالدليل المصرح به أن يقول الناقل

ان هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام فيه فهو قول الاستاذ
 فينتج هذا الكلام كلام الاستاذ والكبرى نظرية فيثبتها بقوله لا ت
 هذا الكتاب تأليفه * أو يقول هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل
 مسطور فيه فقله صحيح ينتج هذا الكلام نقله صحيح (والاثبات بالدليل
 المشار اليه أن يحضر الناقل الكتاب المنقول منه فان الاحضار بمنزلة
 أن يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل كلام مسطور فيه
 فهو كلام الاستاذ لا أن هذا الكتاب تأليفه أو بمنزلة أن يقال ان هذا كلام
 مسطور في هذا الكتاب وكل مسطور فيه فنقله صحيح كافي شرح الولدية
 للآمدى قوله التحرير كما لو قال الناقل قال العلامة الاجماع حجة فانه يكون
 العلامة منقولاً عنه والاجماع حجة منقولاً وقال العلامة الخ (فإذا
 قال الخصم لا نسلم ذلك بناء على ما فهمه من أن المراد بالعلامة التفاتاً في
 عالمائه لم يقل ذلك القول وانما القائل به غيره فيكون المنع وارداً على
 دعوى ضمنية بأن المنقول عنه التفاتاً في * فيجاب بتحرير المنقول عنه بأن
 يقول الناقل ان المراد بالعلامة القطب الشيرازي لا السعد التفاتاً في
 (وان منع بناء على ما فهمه من أن المراد بالاجماع أي اجماع كان فيكون
 المنع وارداً على دعوى ضمنية أن المنقول حجة مطلق الاجماع * فيجاب
 بتحرير المنقول بأن يقول الناقل المراد من الاجماع اجماع المجتهدين
 (وان منع بناء على عدم تصديقه الناقل في نقله من الكثر مثلاً لحفظه
 أو لعدم وجوده المنقول فيكون المنع وارداً على النقل * فتعبر به بأن يقول
 الناقل ليس المراد من الكثر الكتاب المشهور بكثر الدقائق للنسفي بل هو كتاب
 آخر لغيره قوله المنع مع السند في المثال المتقدم أعني نقل جواز رؤية النبي
 صلى الله عليه وسلم بقطعة مقدمة الدليل في النقض قوله لانه أي النقل
 مخالف للاجماع وفي المعارضة قوله لانها أي الرؤية مخالفة للاجماع فيقول
 الناقل لا نسلم ذلك كيف والتبى عليه السلام يسمع سلام من يسلم عليه

* أركبف والنبي عليه السلام حتى في قبره يرد سلام من يسلم عليه وكل من كان كذلك فرويته بقطعة جائرة * وله نقض الدليل بأن يقول الناقل أن دليلك على بطلان رؤية النبي عليه السلام بقطعة جائرة في رؤية المشايخ الذين نقل عنهم بالتواتر أنها حصلت لهم بقطعة كالشاذلي ولحسن سيرتهم وظهور الكرامات على أيديهم حصل اليقين بصداقهم فقد تخلف حكم الدليل عنه فيها وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * أو أن دليلك يستلزم أن يكون النبي عليه السلام معدوما وهو مخالف للاجتماع من أنه حتى في قبره وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * **المساطرة في العبارة**

* عبارة فيها انتقاد خلف * قانون نحو مثلا أو صرف *
* جوابه بالمنع والتعريب * لما * أو مذهب التعبير *
العبارة هي اللفظ وسمى به العبور المخاطب منه إلى المعنى ويمكن أن تكون بمعنى التعبير أي التفسير على حد قوله تعالى إن كنتم لارؤوا ياتعربون وسمى بها اللفظ لأنه يفسر مراد المتكلم للسامع مجازا أمر سلا علاقه السببية * واشتهر أن ناقض العبارة مستدل وموجهها مانع قد قض العبارة سواء كانت تعريفا أو تقسيما أو دليلا أو مقدمة دليل أو منقولا التزم صحة لفظه ومعناه دعوى السائل بطلانها مستدلا بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو نحوهما من العلوم العربية كما لو قال المعلن

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
فيقول السائل هذه عبارات مخالفة لقانون النحو وكل عبارة شأنها كذا فهي فاسدة ويثبت الصغرى بأنهم مشقة على الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (فيجيب بمنع الصغرى وهي الاشتمال مستندا بتعريبها أي لم لا يجوز أن يكون الضمير في جزى ربه راجعا إلى الجزء المفهوم من قوله جزى أي رب الجزء * أو بمنع تلك الكبرى ويستند بتعريب المذهب الذي بنيت عليه من مذاهب أهل العربية أي لم لا يجوز أن يكون الكلام

مبني على ما جوزه الاخفش وابن خني في مثل ذلك

﴿ تعيين الطريق ﴾

﴿ ارادة السائل للمعلل ﴾ * دليلا آخر اوصف أكمل

﴿ تعيينه الطريق لكن ليس ذا ﴾ * دأب الذين ناظر واقلب هذا

هو أن يعترض السائل دليل المعلل بأنه مشتمل على التطويل أو الاختصار أو على مقدمة مستدركة أو على الخفاء مما لا يزيل عظمته بل يزيل حسنه وأن الأولى له أن يستدل بدليل يريه اياه خال عن المذكورات (فيجاب بأن هذا الاعتراض من قبيل تعيين الطريق أي ترجيح الطريق السلوك فيه وهو ليس من دأب المتناظرين لأن وجود الراجح لا يوجب بطلان المرجوح على انه ربما يكون ذلك راجحا عند السائل من وجوها عند غيره لاختلاف الآراء الا اذا خاف المشهور فیتوجه عليه الاستفسار عن بيان تركته الايتار

﴿ الدخول في الدليل ﴾

﴿ الدخول في دليلهم أقسام ﴾ * كفي الدليل غير ما يرام

﴿ أو هو محتاج الى مقدمه ﴾ * أولم يكن للمدعي مستلزمه

﴿ فأول ان كان حشوا مفسدا ﴾ * فذلك الاستدراك نقض قد هذا

﴿ وان يكن مزيل حسن فهو من ﴾ * قبيل تعيين الطريق فاستبين

﴿ والاحتياج ان للاستلزام قد ﴾ * بدا فخص أو لحسن فليرد

الدخول في الدليل على ثلاثة أقسام (١) أول أنه مشتمل على مقدمة مستدركة لا طائل تحتها (الثاني أنه محتاج الى مقدمه أخرى) (الثالث أنه غير مستلزم للمدعي * فالأول ان كان حشوا مفسدا يكون الدخول نقضا بالفساد وان كان غير مفسد بل مزيل لحسن الدليل فيكون من قبيل تعيين الطريق وقدمه أنه ليس من دأب المتناظرين * والثاني ان كان الاحتياج من جهة حسن الدليل فهو من قبيل تعيين الطريق أيضا فليرد وان كان من جهة الاستلزام للمدعي فيرجع الى منع التقريب * والثالث هو منع التقريب

(لكن يتوجه المسح على الدعوى الضمنية بسلامة الدليل بما يزيل حسنه
مثلا لو قال المعلن العالم حادث لانه متغير ومستند الى الفاعل المختار فالعمل
كأنه ادعى ان دليله غير مشتمل على مقدمة مستدركة دعوى ضمنية
فلسائل أن يعارض بفرض دليل على الدعوى الضمنية فيقول ان
فرض دليل على صحة دعواه كدفع دليل على خلافها وهو أن في دليلك
قيسار اندا وهو قولك ومستند الى الفاعل المختار وكل دليل هذا شأنه
فهو مشتمل على مقدمة مستدركة فدليلك مشتمل على مقدمة مستدركة
فان اعترف به المعلن فقد انقطع البحث والافتحى الماطرة من الطرفين
الى ظهور الصواب **الانتقال من بحث الى بحث**

وليس الانتقال من بحث الى * سواء مع ترك لدفع قبلا
كدخله في سند وأن منع * صلاح الاستدلال فليدع
كذلك ابطال الصلاحية له * أى ذاعم من نقيض المسألة
ومنعه الجواز في الجوازي * بسند الجواز كالجوازي
وطلب الدليل أى على السند * كمنع توبر الجوازي برده
ومنعه ما يلى كالدليل من * قطعه ومنع منع ان يبين
الانتقال من بحث الى بحث آخر ان كان الاثبات به على قصد تسليم المنع
واظهار فساد ما ذكر معه دفعا لتوهم صحته مثبتا ما منعه السائل فهو موجه
في بعض أقسامه أما ان اشتغل به بدون اثبات ما منعه السائل فقد يحجز عن
اثبات مدعاه وهو على ثمانية أنواع (الاول الدخلى في السند) بانه في
حد ذاته غير مستقيم أى في نظمه خلل لمخالفته القواعد المرعية أو قبح
لمخالفته الجمهور في العلوم العربية سواء كان في متن اللغة أو قانون شرحها
كالصرف والنحو * أو في معناه فساد مخصوص كاستلزام الدور واجتماع
الضدين وارتفاع النقيضين وصدقهما (الثاني منع صلاحية السند
للسندية) بمعنى طلب الدليل على الصلاحية (الثالث ابطال صلاحية

السند للسندية) باعتبار الدعوى الضمنية من السائل وهي ان سندی
 صالح للسندية مستند به سمومه مطلقاً أو من وجهه أو بما ينبت له نقیض
 الممنوع لأن كلامها لا يقوى المنع فهو باطل وصف السند لا بطل ذاته
 كالأقوال المعلل هذا الشيخ ليس بانسان لانه غير متنفس فقال السائل
 لانسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون حيواناً * فقال المعلل صلاحية
 الحيوان للسندية باطلة لانه أعم من المسمى وثبوت الأعم لا يستلزم
 الاخص (وكالأقوال المعلل هذا العدد زوج لانه اثنا عشر وكل اثني عشر
 زوج فقال السائل لانسلم صغرك كيف وهذا العدد مساو كسوره فقال
 المعلل ان أردت بمساواته كسوره انه فرد فهو باطل لانه منقسم بمساويين
 وان أردت انه أعم من الفرد والزوج فلا يصلح للسندية لأن السند ما يقوى
 المنع وهذا لا يقويه إلا أن ذلك لا ينفع المعلل لانه اذا لم يصلح للسندية بقي
 المنع مجرداً وهو موجه بخلاف ابطال ذاته فيما تقدم فانه ينفعه لكن ليس
 من جهة اخلاء المنع عن السند بل من جهة أن ابطاله يستلزم ابطال نقیض
 الممنوع فيلزم ثبوت عينه كما تقدم (الرابع منع جواز السند المذکور علی
 سبيل الجواز) كأن يقول السائل لانسلم هذا لم لا يجوز ان يكون الامر كذا
 فيقول المعلل من باب المقابلة والمجازاة لانسلم جواز ان يكون الامر كذا
 لم لا يجوز ان يكون كونه كذا ممتنعاً وهو غير مسعوج لان ما ل المنع الجواز
 وما ل السند الجوازي كذلك والجواز ان ليس بينهما تقابل حتى يلزم من
 ثبوت أحدهما رفع الآخر (الخامس منع السند الجوازي) بمعنى طلب
 الدليل عليه وان كان نظرياً وهو عبث لأن اللازم علی المعلل اثبات
 المقدمة الممنوعة سواء كان المنع مجرداً أو مع سند وسيأتي ان منع المنع
 لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة فتح ما يؤيده لا يوجب ذلك بالأولى
 (السادس منع تنوير السند الجوازي) وهو غير مسعوج لانه بدفع مثبت
 السند أو موضحه لا يبطل نقیض المقدمة الممنوعة حتى يلزم ثبوتها فلا يجب

على السائل إثباته كافي المختارية (السابع منع السند القطعي) الذي لم يذكر على صورة الدليل أما المذكور على صورة الدليل فنجحه موجه ويتعين أرجاعه الى مقدمته (الثامن منع ذات المنع) كأن يقول منعه من ردود أو مدفوع وهو مكابرة فلا يسمع لانه تعلق الشك بالشك باعتبار المنشا وذلك أن المنع طلب الدليل ومنشؤه شك المانع ولا معنى للطلب على الطلب .

❦ الغصب ❦

❦ المنع بالدليل قبل ما مرد * معلل دليله غصباً بعد ❦
 ❦ إذا ادعى الفساد في المقدمة * فكن المنع معه محتمه ❦
 ❦ إلا إذا عني استناد القطع * وأنه تقوية للمنع ❦
 ❦ فذلك تحرير لى الأفاضل * قد أوجبوا به جواب السائل ❦

الغصب دعوى السائل فساد مقدمة دليل المعلل مع الاستدلال على فساد ما بدليل أو تنبيه قبل استدلال المعلل عليها كالوقال المعلل الخلق الزكاة واجبة في حلي النساء لانه متناول النص وهو قوله عليه السلام في الحلي زكاة وكل ما هو متناول النص فهو جائز الارادة وكل ما هو متناول النص فهو مراد ينتج أن محل النزاع مراد فقال السائل الشافعي لا نسلم أن محل النزاع متناول النص وإن سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو متناول النص جائز الارادة وإن سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو جائز الارادة مراد لانه لو تحقققت الارادة لتحقققت مع جميع لوازمها من وجود مقتضى وارتفاع الموانع والمنايع هنا موجود وهو قول النبي عليه السلام لازكاة في حلي النساء أو يقول لانه لو كان متناول لاله لتناول اللاتي والجواهر لكون المالبة مشتركة بينهما وله كن لا يتناولهما والا ثبت الوجوب فيها لكن الوجوب مشترك للزومه ضرر النقص فيلزم اتقاؤه في الحلي كافي شرح الكيلاني على آداب السهرقندي (واحترز بدعوى فساد المقدمة عما لو خلا المنع عن ذلك فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند القطعي سواء ذكر كبراه أو طويت

كقول السائل لانسلم انه ليس بحیوان كيف وهو متنفس فانه مع الكبری
المطوية ينتج انه حیوان وكقوله لانسلم أن النهار ليس بوجود ككيف
والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية أى وكلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ينتج ان النهار موجود وقس عليهما أما اذا ذكر بطريق
الجواز كأن يقول لم لا يجوز أن يكون متنفسا لم لا يجوز أن تكون
الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية الا الجواز وجواز النقيض
لا يستلزم الحكم بفساد النقيض (ووجه تهمة غضب أن منصب
السائل مطالبة الدليل من معال على مقدمة دليله ومنصب المعلل التعليل
عليها فاذا ادعى السائل شيئا واستدل عليه فقد غضب منصب المعلل
(وهو غير مسهوع لانه اذا جوز الغضب للسائل فالمعال قد يعرض عن
الاستدلال على ما وقع فيه الغضب من مقدمة دليله وينصب في مقدمة
دليل السائل ما غاصب وهكذا تجري المغاصبة من الطرفين فيبعدان عن
اظهار الصواب في مدعى المعلل لأن الصواب انما يظهر اذا منع السائل
واستدل المعلل الى أن يهجر أحدهما فلا يجب الجواب * وكون دليل
الغضب معارضا أمر لم يقصده السائل حتى يجب دفعه (وعليه فلو اعتبر
السائل المعارضة بعد اثبات المعلل المنوع بأن قال دليلك هذا وان دل
على ثبوت المنوع فعندى ما ينفيه وهو دليل الغضب فيثبت يجب على
المعلل دفعه بما يدفع به دليل المعارضة * ويستثنى من عدم سماعه ما اذا
قال السائل بعد ادعاء الفساد أريد المنع مع السند بما ذكرته في صورة
الابطال والاستدلال فيثبت يستحق الجواب لأن تحرير المراد مستفيض
في المباحثات (فان قيل) لم يجعل النقض الاجالى والمعارضة الحقيقية
غصبين مع انهما استدلال من السائل على فساد المقدمة في ضمن دعوى
فساد مجموع الدليل وقد قلتم ان الاستدلال وظيفة المعلل (يقال) انهما في
الحقيقة غضبان ولكن جواز سماعهما ضرورة لان السائل ربما لا يعلم

خلل دليل المعلل على التعيين فيضطر الى النقض أو المعارضة فلو لم يعتبر
 وتطبيقين موجّهتين لا يضطر السائل الى قبول دليل باطل في اعتقاده اعدم
 تنبهه الى فساد مقدمة معينة فيه بخلاف المقدمة المعينة لانه لا ضرورة
 تدعو الى الاستدلال على ابطالها لا مكان منعها مع السند القطعي فكان
 الاستدلال على ابطالها غصبا غير جائز (تنبيه) التقييد بالمقدمة
 لاخراج المدعى غير المدلل فان ابطاله بالدليل لا يسمى غصبا بل هو النقض
 الشبهى أو المعارضة التقديرية ولاخراج المدعى المدلل فانه لا يصح منعه
 الا أن يكون مجازا عن طلب دليل على مقدمة دليله كما تقدم نظما لكن في
 الحاشية الا لو غلبه التقييد بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى فساد
 المدعى الغير المدلل مع الاستدلال على الفساد غصب أيضا اه وعليه
 فالنقض الشبهى والمعارضة التقديرية غصبان ومال اليه سبحانه في زاده في
 الولدية حيث قال الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صح
 منه فالمعارضة ليست بغصب لانها ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلل عليها وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليها صحيحا وكذا النقض
 ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل اه وقيد
 شارحها الا مدى المعارضة بالحقيقة والنقض الاجالى قال ومن عمه فقد
 غفل عن سابق كلامه ولا حقه اه وفي شرح الكلبوى لمسن باشا زاده عند
 الكلام على النقض الشبهى قد يقال ان النقض وكذا المعارضة غصب
 غير مسجوع لانه استدلال وهو حق المعلل وليس للسائل الا المطالبة وبجواب
 بان الكلام مبني على مذهب مجوزى الغصب لا يقال ان الغصب جائز هنا
 للضرورة * لا نأقول لا ضرورة هنا اذ السائل لا يتجاوز اما أن يكون مترددا في
 حكم المدعى والنقل أو يحكم بفساده واما ما كان يمكن منعه وطلب بيانه
 بخلاف النقضين الحقيقيين اه (أى النقض الاجالى والمعارضة
 الحقيقية)

{مصادر من يجعل المقدمة * نتيجة أي يردف الكلمة}
 {كلت نقلة وكل الانتقال * تحرك فذى تحرك يقال}
 {أو ذى تضاييف يحدث في الوسط * والثاني في الأكبر اذ به ارتبط}
 {كزيد ابن ثم كل ابن فذو * أب فزيد ذو أب فقد نبذوا}
 {وذو القياس ان يكن دوريا * حمله قد كان أو شرطيا}

المصادر من يجعل إحدى مقدمتي الدليل عين النتيجة بتغيرهما وإنما اعتبر
 التغير ليقع الالتباس كأن يقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج ان هذه
 حركة فالصغرى هنا عين النتيجة وقد بدل الحركة بما يراد فهو هي النقلة
 * وكأن يقول الانسان بشر وكل بشر ضحالك ينتج ان الانسان ضحالك
 فالأكبرى هنا عين النتيجة وقد بدل الانسان فيها بما يرادفه وهو البشر
 (ومن قبيل جعل إحدى مقدمتيه عين النتيجة بتغيرهما كون النتيجة
 واحدة مقدمتي الدليل متضايقتان فان أحد المتضايقتين في قوة الآخر فاذا
 جعل أحدهما مقدمة من برهان الآخر كان يحصل النتيجة مقدمة من
 برهانها كقولهم هذا ابن وكل ابن ذو أب ينتج هذا ذو أب فقد وضع الابن في
 الحد الأوسط ومضايقه وهو ذو أب في الحد الأكبر (ومن المصادر صاحب
 القياس الدوري وهو الذي يتوقف فيه العلم بأحدى مقدمتي الدليل على
 العلم بالنتيجة ففي الجملي كما يقال كل وضوء رافع للحدث وكل ما هو رافع
 للحدث يصح بالنية فكل وضوء يصح بالنية ثم يستدل على قوله كل ما هو
 رافع للحدث يصح بالنية بقوله كل ما هو رافع للحدث وضوء وكل وضوء يصح
 بالنية * وفي الاستثنائي المركب من المتصلة الاتفاقية نحو ان كان
 الانسان ناطقا فالجوارنا هو لكن الانسان ناطق ينتج ان الجوارنا هو
 لأن العلم بصديق المتصلة الاتفاقية متوقف على العلم بصديق التالي فلو
 استفيد العلم بصديق التالي من العلم بصديق الاتفاقية يلزم الدور

{المكابرة والمعاندة}

﴿مكابر مانع نقل بعدما * صحح ان ناقله ما التزاما﴾
 ﴿ومانع الدليل والمقدمة * ولم يكن عين ذلك بالسهم﴾
 ﴿وناقض بدون شاهد ولم * يكن جلبا ما به نقض احكم﴾
 ﴿وعارف صحة قول خصمه * أى وفسادا كائنا فى حكمه﴾
 ﴿والكل ان لم يدرك قول الاخر * سمم النزاع بالعناد يا سرى﴾
 المسكارة منع النقل المقارن بالتصحح اذ لم يلتزم الناقل بصحته ﴿ومنع الدليل
 أو مقدمة غير معينة بمعنى مطالبة الدليل عليه أو عليها﴾ ومنها منع المدعى
 المدلل بمعنى طلب الدليل عليه من غير تعرض لدليله لأن المطلوب حاصل
 الا أن يراد منع مقدمته مجازا فى النسبة فيصح ذلك كما تقدم نظما ﴿ومنها
 نقض الدليل بدون شاهد الا اذا كان البطلان بديها كما تقدم عند بيان
 النقض الاجالى﴾ ومنها منازعة من يعرف فساد كلامه وصحة كلام
 خصمه ﴿وكل منهما ان كان لا يدرك قول صاحبه وتنازعا فذلك المنازعة
 هى المعادة﴾

﴿والمجادلة﴾
 ﴿وان توجه الى النسبة لا * ليظهر احقاها امتحانا لا﴾
 المجادلة توجه المتخاصمين فى النسبة بين الشئين لا لظهار الحق بل لانحاش
 المعلل والزام السائل ﴿الجواب الجدلى﴾

﴿ومنه مبنى على ماسلما * ولم يكن فى واقع مسلما﴾
 ﴿ومنه ما يثبت بالمغالطة * وبالذى يرى الفساد خالطه﴾
 ﴿وان يكن فى واقع ذاهقا * دليلا أو مستندا لا فرقا﴾
 من الجواب الجدلى ما بنى على ماسله السائل بأن أثبت المعلل ما منعه
 السائل بدليل مشتمل على مقدمة مساهمة عند السائل مع علم المعلل بانها
 باطلة وهو جواب الزاى جدلى لا لتحقيقى الا انه ينفع المعلل كما تقدم ذلك
 نظما ﴿ومنه الاثبات بالمغالطة سواء كانت فى الواقع كذلك أو فى اعتقاد
 المعلل﴾ وكذا اذا دفع المعلل نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستقندا

بما يعتقد أن الفساد خالطه وإن يكن في الواقع حقا فهو جواب جدلي

﴿الاحكام والالزام﴾

﴿معال في عجزه الاحكام * وسائل في عجزه الالزام﴾

لا بد في نهاية المناظرة من عجز المعلل عن دفع انتقاد السائل ويسمى الخاما
أو عجز السائل عن اثبات ما انتقده ويسمى الزاما

﴿خاتمة في رموز ضروب الاشكال في القياس الاقتراضي المجلي﴾

﴿إن أنت كافات كرميا كهفا * أسرع بما كفى لذلك لطفيا﴾

﴿أما جلا بالود كل بعده * اذ دام بسا ما لحدن سعده﴾

﴿بدر اذا كثر لطفًا لفظه * بدا بها لذل كل لفظه﴾

﴿بالوصل جذر غم لاح سیدی * بلاد واعي سلب كل سودی﴾

﴿جبینه اذ كان كالشمس بدا * جن به كل لیب سمر مدی﴾

﴿جلا جالا باهرا كبرى * جسم ادها بت ليله سرى﴾

﴿جانب هوى كفاك بدر بارع * جبل وصف كم سناه ساطع﴾

﴿دارك أنا كان كشهم برما * دوما بما كلفت بل بأبرما﴾

﴿دم جانحا لنصح كل لائم * دم داعيا كل لطيف سالم﴾

﴿دع هزل بدعة لذی سفاه * درى وما ساد كف - دم ساه﴾

﴿دع زاهيا كم مره سعود * دهر حلا لاح به مهود﴾

﴿لغذر موزامن أوائل الكلام * فكل ضرب من سروف قد فهم﴾

﴿فأول للشكل ثم الشافى * للضرب ثم بعد ذین اثنان﴾

﴿هما الصغرى ضربه والكبرى * وخامس تنجیة فی الاخرى﴾

﴿فالكاف للموجبة الكلیه * والسين للسالبة الجزیة﴾

﴿واللام سلب الكل ثم الباء * لموجب الجزء بها یجا﴾

﴿فی غیر رمز أول وثانی * فانها فی ذین رمز ثانى﴾

لما كان الناتج من الشكل الاول أربعة ومثلها من الثانى وستة من

الثالث رثمانية من الرابع والجملة اثنان وعشرون ضربا كان نظمها
 بالصراحة يقع فيه الاشتباه فيعسر حفظه فلذلك ذكرتم في احد عشر بيتا
 برموز في أوائل الكلمات لكل ضرب خمسة رموز في شطري ممكن بها
 استحضاره بقاية السهولة فان الرمز الاول من كل شطر للشكل والثاني
 للضرب والثالث والرابع للمقدمتين الصغرى والكبرى والخامس للنتيجة
 (فرمز الشكل الاول ألف ورمز الثاني باء ورمز الثالث جيم ورمز الرابع دال
 ورمز الضرب الاول ألف ورمز الثاني باء وهكذا الى الثامن فرمز هاء
 ورمز القضية الموجبة الكلية كاف ورمز السالبة الجزئية سين ورمز
 السالبة الكلية لام ورمز الموجبة الجزئية باء في غير الكلمة الاولى
 أو الثانية فان الباء هناك اشارة الى الثاني شكلا أو ضربا فاذا ن الباء التي
 للقضية الموجبة الجزئية هي ما كانت في الكلمة الثالثة أو الرابعة
 أو الخامسة من الشطر (فاذا عرفت ذلك وأردت الضرب الاول من
 الشكل الاول مثلا تجده في شطران أنت كافات كريما كهفا فالالف في ان
 اشارة الى أن هذا الضرب من الشكل الاول والالف في أنت اشارة الى أنه
 الضرب الاول من الشكل المذكور والكاف في كافات اشارة الى أن
 المقدمة الصغرى موجبة كلية والكاف في كريما اشارة الى أن المقدمة
 الكبرى موجبة كلية أيضا والكاف في كهفا اشارة الى أن النتيجة موجبة
 كلية * ولو أردت معرفة الضرب الثالث من الشكل الرابع تجده في شطر
 دم جانحا لنصح كل لاثم فالدال في دم اشارة الى أنه من الشكل الرابع
 والجميم في جانحا اشارة الى أنه الضرب الثالث من الشكل المذكور واللام في
 لنصح اشارة الى أن المقدمة الصغرى سالبة كلية والكاف في كل اشارة
 الى أن المقدمة الكبرى موجبة كلية واللام في لاثم اشارة الى أن النتيجة
 سالبة كلية وقس على ذلك (ولفظه ولخطه في بيت بدر اذا كرر لطفًا لفظه
 بسكون الهاء وبت بفتح الموحدة وتشديد التاء المشناة المضمومة أى قطع

وكلفت بالبناء للمجهول وقع التاء وقدم بفتح فسكون المعنى عن الكلاء
والسهود بضم السين ورفع الرأس تكبرا وضمير به يعود الى الزاوى
﴿ أمثلة الشكل الاول ﴾ الضرب الاول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم * الثاني كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجحر
فلا شئ من الانسان بجحر * الثالث بعض الحيوان انسان وكل انسان
ضاحك فبعض الحيوان ضاحك * الرابع بعض الحيوان فرس ولا شئ من
الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار ﴿ أمثلة الشكل الثاني ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحمار فلا شئ من الانسان بجحر
* الثاني لا شئ من الانسان بحمار وكل حجر جامد فلا شئ من الانسان بجحر
* الثالث بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحجر بانسان فبعض الحيوان
ليس بجحر * الرابع بعض الحيوان ليس بمنجذب وكل ناطق منجذب فبعض
الحيوان ليس بناطق ﴿ أمثلة الشكل الثالث ﴾ الضرب الاول كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق * الثاني كل انسان
حيوان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس * الثالث
بعض الحيوان انسان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس
* الرابع بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بحمار فبعض الانسان
ليس بحمار * الخامس كل انسان حيوان وبعض الانسان منجذب فبعض
الحيوان منجذب * السادس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ﴿ أمثلة الشكل الرابع ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان وكل منجذب انسان فبعض الحيوان منجذب
* الثاني كل انسان حيوان وبعض الضاحك انسان فبعض الحيوان ضاحك
* الثالث لا شئ من الانسان بحمار وكل منجذب انسان فلا شئ من الجماد
منجذب * الرابع كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرس * الخامس بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد

بحيوان فبعض الانسان ليس بجماد * السادس من بعض الانسان ليس بجماد
وكل متعجب انسان فبعض الجماد ليس بمتعجب * السابع كل انسان حيوان
وبعض الجماد ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بجماد * الثامن لاشئ من
الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان فبعض الجماد ليس بحيوان

﴿رد ماعد الاشكال الاول للاول أو الثاني أو الثالث﴾

﴿و أول سلا دليس بمتقد * وغيره اليه برها نابردي﴾
﴿بالخلف أى أخذ نقبض مانع * وجعله صغرى قياس ودرج﴾
﴿فى أضرب الثاني و(جهد) الرابع * وليكن النقبض كبرى الواقع﴾
﴿فى اضرب لثالث الاشكال * و(با) لرابع بهذا المسوال﴾
﴿وعكس كبرى الضرب فى الثاني أئى * برمز (جا) وما برت ثبنا﴾
﴿لثالث الاشكال فى (هزبدا) * ضروب شكل رابع قد بعدا﴾
﴿وعكس ترتيب بعكس الصغرى * وجعلها كبرى وكبرى صغرى﴾
﴿فبعكس ناتج ثنائى الثاني * و(ها) بشكل ثالث مسدان﴾
﴿لكن بذين العكس فى الكبرى وذى * تعود صغرى لا كما احتذ﴾
﴿وجاء (حاجب) لرابع سلا * عكس لصغرى أو لكبرى فاعقلا﴾
﴿وعكس صغرى ثالثى (أبيجد) * ردها لشكل كل اول ورد﴾
﴿و(هودج) الرابع قد ردت الى * ثمان من الاشكال ضاهى الاول﴾
﴿والعكس للبقدمات قد جلا * فى رابع الرابع والذي تسلا﴾
﴿وتم نظم البحث بالتفسيق * والحمد لله على التوفيق﴾
لما كان الشكل الاول على النظم الطيبى وهو الانتقال من موضوع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من
موضوعه الى محموله كانت نتيجته بينه بذاتها لا يحتاج فيه الى بيانها بدليل
ووجه ذلك أن الكبرى فيه دال على ثبوت حكمها من ايجاب أو سلب لكل
ما ثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر ثبت حكم الكبرى له من غير حاجة

الى فكر ورؤية بخلاف باقي الاشكال فانها تحتاج الى البرهان بردها الى
 الشكل الاول أو الى الثاني أو الى الثالث وذلك بامور خمسة ^{في} أحدها الخلف ^{في}
 وهو يجري في كل ضروب الشكل الثاني بأن يجعل نقيض النتيجة صغرى
 القياس لان نتائج هذا الشكل سلبية فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغرية
 الشكل الاول ويجعل كبرى الضرب كبرى لانها السكينة تصلح لكبروية
 الشكل الاول فينتظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض
 الصغرى فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق لاشئ من الانسان بحجر
 لصدق نقيضه وهو بعض الانسان بحجر فضم اليه كبرى الضرب وهي
 لاشئ من الحجر بحيونان ينتج من رابع الشكل الاول بعض الانسان ليس
 بحيوان وهي تناقض الصغرى أعني كل انسان حيوان هذا خالف والخلف
 لم يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الاول فتكون بينة
 الاتناج وليس من الكبرى لانها مفروضة الصديق فأنحصر في أن يكون
 من نقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق ويقاس على هذا باقي ضروب
 الشكل المذكور ^{في} ويجري في ثلاثة ضروب من الرابع وهو اليها بحروف
 (جهد) فالجيم للثالث والدال للرابع والهاء للخامس فيقال في الضرب
 الثالث لو لم يصدق لاشئ من الجهاد بمنجيب لصدق نقيضه أي بعض الجهاد
 بمنجيب فتجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب وهي وكل متنجب انسان
 ينتج من ثالث الشكل الاول بعض الجهاد انسان فتنعكس الى بعض الانسان
 جلد وهي تناقض صغرى الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان يجناد
 هذا خالف وعلى هذا يقاس في الثلاثة الباقية ^{في} ويجري في ضروب الشكل
 الثالث لكن بأن يجعل نقيض النتيجة لكينة كبرى وصغرى الضرب
 لا يجابها صغرى فينتظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض الكبرى
 فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه أي
 لاشئ من الحيوان ناطق وقد كانت الصغرى كل انسان حيوان فنضم اليها

النقيض كبرى ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان بناطق
وهو ينافي كبرى الضرب المذكور أي كل انسان ناطق هذا خلف ومنه
يعلم الباقي من ضروب الشكل المذكور ❧ ويجري في ضربين من الشكل
الرابع وهما اللذان يتجانان الايجاب ودرع اليهما بجر في (با) فالالف الاول
والباء الثاني فيجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى وصغرى القياس لا يجابها
صغرى فينتج ما ينعكس الى ما ينافي الكبرى * فيقال في الضرب الاول لولم
يصدق بعض الحيوان متعجب لصدق نقيضه أي لاشئ من الحيوان
متعجب فيجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ
من الحيوان بمتعجب ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان
بمتعجب وتنعكس الى لاشئ من المتعجب بانسان وهو ينافي كبرى الضرب
المذكور أعني وكل متعجب انسان هذا خلف * ويقال في الضرب الثاني
لولم يصدق بعض الحيوان ضاحك لصدق نقيضه أي لاشئ من الحيوان
ضاحك فيجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من
الحيوان ضاحك ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان ضاحك
وتنعكس الى لاشئ من الضاحك بانسان وهي تناقض كبرى الضرب
المذكور أعني بعض الضاحك انسان هذا خلف ❧ ولا يجري الخلف في
الضرب السادس من الشكل الرابع لان نقيض النتيجة فيه ان جعل
كبرى فالصغرى من هذا الضرب أعني بعض الانسان ليس بجماد لا تصلح
لصغروية الشكل الاول لكونها سالبة وان جعل صغرى فلكون عكس
النتيجة جزئية لا ينافي صغرى الضرب المذكور اذ هي جزئية أيضا ولا تنافي
بين الجزئيتين مثالا لو قيل لولم يصدق بعض الجماد ليس بمتعجب لصدق
نقيضه أي كل جماد متعجب فيجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب
المذكور أي كل متعجب انسان ينتج كل جماد انسان وعكسها بعض
الانسان جماد وهي جزئية وصغراء بعض الانسان ليس بجماد وهي جزئية

أيضا ولا تنافي بين الجزئيتين * ولا في السابع وهو مثل السادس * ولا في الثامن لاننا جعلنا نقيض النتيجة وهو كل جاد انسان كبرى فصغرى الصرب وهي لاثني من الحيوان بحمد لا تصلح لصغروية الشكل الاول لكونها سالبة وان جعلنا النقيض صغرى فكبرى الضرب وهي بعض الانسان حيوان لا تصلح لكبروية الشكل الاول (وثانيها عكس الكبرى) ويجري في ضربين من الشكل الثاني رضى اليها بحرفي (جا) فالالف للاول والجيم للثالث فترد ان الشكل الاول ويتجهان النقيضين المذكورين في الضربين * ففي الاول الكبرى لاثني من الجرب حيوان اذا عكست صارت لاثني من الحيوان بجبر واذا ضمت الى الصغرى وهي كل انسان حيوان انجبتا مثل نتيجة الضرب المذكور أي لاثني من الانسان بجبر وهو المطلوب * وفي الثالث الكبرى لاثني من الجرب انسان والعمل ظاهر ولا يجري في الضرب الثاني من الشكل المذكور لان كبراه وهي كل جبر جاد مثلا اذا عكست صارت بعض الحاد ليس بجبر والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول على أن صغراه سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ومثله الضرب الرابع فان كبراه وكل ناطق متجيب وبعكسها تصير جزئية على أن صغراه وهي بعض الحيوان ليس بمتجيب لا تصلح لصغروية الشكل الاول أيضا لعدم ايجابها ولا يجري في خمسة أضراب من الشكل الرابع رضى اليها بحروف (هـ ز بدا) بتشديد الزاي المصنوعة منونه فالالف للاول والباء للثاني والدادل للاربع والهـاء لل خامس والزاي للسابع فترد للشكل الثالث فانه أقرب من الرابع اذ الرابع بعيد جدا عن الطبع * فالاول كبراه كل متجيب انسان اذا عكست صارت بعض الانسان متجيب وهي كبرى خامس الثالث * والثاني كبراه بعض الضاحك انسان تنعكس كنفسها أي بعض الانسان ضاحك وهي كبرى خامس الثالث * والرابع كبراه لاثني من القرم بانسان اذا انعكست صارت لاثني من الانسان بقوس وهي

كبرى ثانی الثالث * والخامس كبراه لاثني من الجاد بحيوان اذا عكست
صارت لاثني من الحيوان بجماد وهي كبرى رابع الثالث * والسابع
كبراه بعض الجاد ليس بانسان اذا عكست صارت بعض الانسان ليس
بجماد وهي كبرى سادس الثالث لكن بشرط في تلك الكبرى ان تكون
احدى الخاصتين أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما تنعكسان
عرفية خاصة جزئية سالبة أمالو كانت من غيرهما فانها لا تنعكس لكونها
سالبة جزئية * ولا يحجى في الثالث والسادس والثامن من الشكل
المذكور لكون كل منها صفرا سالبة ويتبع سلب صفري الشكل الثالث
* ونالها عكس الترتيب *

ويحجى في الضرب الثاني من الشكل الثاني بان نعكس الصفري ثم نجعل
كبرى ونجعل كبرى الضرب صفري فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول
منتهج لما تنعكس الى المطلوب فصفري الضرب المذكور لاثني من الانسان
بجماد وعكسها لاثني من الجاد بانسان وكبراه وكل حجر جاد فاذا جعلت
الكبرى صفري وعكس الصفري كبرى ينتظم القياس هكذا كل حجر
جاد ولا ثني من الجاد بانسان ينتج من ثاني الشكل الاول لاثني من الحجر
بانسان وهو ينعكس الى لاثني من الانسان بحجر وهو المطلوب * ولا
يحجى في الضرب الاول من الشكل المذكور لان كبراه سالبة فلا تصلح
لصفروية الشكل الاول وكبراه موجبة كلية وتنعكس جزئية والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في الضرب الثالث لان كبراه سالبة
فلا تصلح لصفروية الشكل الاول * ولا في الرابع لان صفرا سالبة
جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا يحجى في ضربين من الشكل
الثالث وهما اليهما بحرفي (ها) فالالف للاول والها، للعامس لكن بان
نعكس الكبرى ثم نجعل صفري و صفري الضرب كبرى فينتظم قياس من
الشكل الاول منتهج لما تنعكس الى المطلوب * فكبرى الضرب الاول كل

انسان ناطق اذا عكست صارت بعض الناطق انسان وصغراء كل انسان
 حيوان فاذا عكس الترتيب انتظم القياس هكذا بعض الناطق انسان وكل
 انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان
 ناطق وهو المطلوب * وصغرى الضرب الخامس كل انسان حيوان
 لكليتها تصلم لكبروية الشكل الاول وكبراه بعض الانسان متعجب
 لا يحاجها بعد عكسها تصلم لصغروية الشكل المذكور اعني بعض المتعجب
 انسان ولا يجرى في الثاني والرابع والسادس من الشكل المذكور لان
 كبرى كل منها سالبة واذا عكست لا تصلم لصغروية الشكل الاول * ولا
 في الثالث لان صغراء جزئية لا تصلم لكبروية الشكل الاول ولا يجرى
 في أربعة ضروب من الشكل الرابع رهن اليها يجرى (حاجب) فالالف
 للاول والباء للثاني والجيم للثالث والحاء للثامن لكن بدون عكس لاحدى
 المقدمتين بخلاف ما مر * فالضرب الاول كل انسان حيوان وكل متعجب
 انسان اذا عكس ترتيبه صار كل متعجب انسان وكل انسان حيوان ينتج
 من اول الشكل الاول كل متعجب حيوان فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الحيوان متعجب وهو المطلوب * والضرب الثاني كل انسان حيوان
 وبعض الضاحك انسان اذا عكس ترتيبه أنتج من ثالث الاول بعض
 الضاحك حيوان فاذا عكست النتيجة صارت بعض الحيوان ضاحك وهو
 المطلوب * والضرب الثالث لاشئ من الانسان يجماد وكل متعجب انسان
 اذا عكس ترتيبه أنتج من ثاني الاول لاشئ من المتعجب يجماد فاذا عكست
 النتيجة صارت لاشئ من الجماد متعجب وهو المطلوب * والضرب الثامن
 لاشئ من الحيوان يجماد وبعض الانسان حيوان اذا عكس ترتيبه أنتج
 من رابع الاول بعض الحيوان ليس يجماد فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الجماد ليس بحيوان وهو المطلوب الا أنه يشترط فيه ان تكون النتيجة
 احدى الخاصتين ولا يجرى في الرابع والخامس والسادس لان كبرى كل

منها سابعة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان صفراء
جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ووراءها عكس الصغرى *
ويجوز في أربعة ضروب من الشكل الثالث رمز اليها بحروف (أ ب ج د)
بفتح الباء فالألف للاول والباء للثاني والجيم للثالث والذال للرابع لان
صغرى كل منها تكون بعد عكسها موجبة فتصلح لصغروية الشكل الاول
وكبرى كل منها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول * فالاول صفراء كل
انسان حيوان اذا عكست صارت بعض الحيوان انسان وكبراه كل انسان
ناطق وتنجح من ثالث الشكل الاول بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
* والثاني لا يجاب صفراء مع كليتها تصير يعكسها موجبة جزئية * والثالث
لا يجاب صفراء مع جزئيتها تعكس موجبة جزئية * ومثله الرابع * ولا
يجوز في الخامس والسادس من الشكل المذكور ان الكبرى كل منهما
تكونها جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ويجوز في أربعة ضروب
من الشكل الرابع رمز اليها بحروف (هـ و د ج) فالجيم للثالث والذال للرابع
والهاء للخامس والواو السادس لترتد الى الشكل الثاني فانه قريب من الاول
ففي ايساغوجي والشكل الرابع منها بعيد عن الطمع جدا والذي له طبع
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول هـ فاذا عكست
صغرى كل منها يوجد اختلاف الكيف بين المقدمتين وكلية احدهما لكن
يشترط في جريانه في السادس كون الصغرى من الخاصتين * ولا يجوز في
الاول من الشكل المذكور لعدم اختلاف الكيف ولا في الثاني لذلك لعدم
كلية احدهما ولا في السابع لان صفراء اذا عكست تصير جزئية فلا تصلح
لكبروية الشكل الثاني ولا في الثامن لان صفراء سالبة واذا عكست تكون
ايضا سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول وان جعلت كبرى بلا عكس
حصل عكس الترتيب وهو يجوز فيه * وخامسها عكس المقدمتين *
وهو ان تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل

الاول ينتج المطلوب ويجرى في رابع الشكل الرابع فان مقدمته أعني
 كل انسان حيوان ولائى من الفرس بانسان اذا عكسنا صارنا بعض
 الحيوان انسان ولائى من الانسان بفرس وتلقبنا من رابع الاول
 بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب ويجرى في الخامس أيضا اذا
 صفراء وان تكن موجبة جزئية لانها بعكسها تبقى موجبة جزئية فتصلح
 لصغروية الشكل الاول وكبراء سالبة كلية اذا عكست تبقى كلية فتصلح
 لكبروية الشكل الاول (ولا يجرى في أول الشكل الرابع لان كبراء
 موجبة كلية فاذا عكست صارت موجبة جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل
 الاول * ومثله الثاني * ولا في الثالث لان صفراء سالبة ولا تنقل عن
 السلب بعكسها فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان
 صفراء سالبة جزئية وهي لا تنعكس ولا تصلح لصغروية الشكل الاول
 وكبراء اذا عكست صارت جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في
 السابع لان كبراء سالبة جزئية وهي لا تنعكس * ولا في الثامن لان
 صفراء سالبة كلية وبكسها لا تنقل عن السلب فلا تصلح لصغروية
 الشكل الاول (تقمة في الافتراض)

مما يستدل به على صدق النتيجة في غير الشكل الاول الافتراض مثلا
 الضرب الثالث من الشكل الثاني صفراء بعض الحيوان انسان ففرض
 ذات الموضوع فيها وهو الحيوان ضاحك فكل ضاحك انسان وكل ضاحك
 حيوان ثم يجعل المقدمة الاولى صغرى وكبرى الضرب كبرى هكذا اكل
 ضاحك انسان ولائى من الحجر بانسان ينتج من أول هذا الشكل لائى من
 الضاحك حجر ثم يعكس المقدمة الثانية أعني وكل ضاحك حيوان الى بعض
 الحيوان ضاحك ويجعلها صغرى وثبينة قياس الافتراض كبرى هكذا بعض
 الحيوان ضاحك ولائى من الضاحك بحجر ينتج من رابع الشكل الاول
 بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب (فالافتراض يكون أبدا من قياسين

أحدهما من شكل الضرب المستدل على صدق نتيجته ولكن من ضرب
أجلى منه كما وقع ههنا بالضرب الأول والضرب الثالث من الشكل الثاني
والآخر من الشكل الأول (ويجوز في الضرب الرابع من الشكل الثاني
وصغراه بعض الحيوان ليس بمتعجب وهي سالبة جزئية فلا بد أن تكون
مركبة ليتحقق وجود الموضوع كافي القطب على الشمسية والقضية
المركبة هي عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب وتحقق
وجود موضوع السالبة في الخارج إذا كانت مركبة لما فيها من الإيجاب
ولولا لما تحقق ذلك لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج
* وفي صغرى الثالث من الشكل الثالث الآن المقدمة الثانية لا تعكس
فيه * وفي صغرى الرابع منه * وفي كبرى الخامس الآن الكبرى في
القياس الافتراضي هي صغرى الضرب لا كبراه و نتيجة الافتراضي تجعل
صغرى والمقدمة الثانية بدور عكسها تجعل كبرى * وفي كبرى السادس
منه ان كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع وليكن هذا آخر
الكلام وقلت مؤرخا حسن الختام

مالذة محمد في الخندريس * أو وصل خود نزهة للجليس
أحسن من آداب بحث سعا * بها إلى المهد ابن سينا الرئيس
نتيجة منظومة قد حوت * أمثلة فيها هدى من يقبس
لؤلؤم تكن نظمي لأرختها * نتيجة الآداب در نفيس

٢٠٠ ٢٠٤ ٣٩ ٨٦٣

١٣٠٦

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد

لله رب العالمين أشهد أن لا إله إلا الله

وأشهد أن محمدا رسول الله

تم

يقول الفقير الى الله تعالى الفتي عبد المليك بن عبد الوهاب الفتي قد نجز بحمد الله تعالى طبع نتيجة الآداب شرحها كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة مصححة حسب الاستطاعة بما لدى من مزجاة البضاعة بالمطبعة الخيرية بجمالية مصر المحمية تعلق كل من حضرة رحمته السيد عمر حسين الخشاب رحمته وحضرة رحمته السيد محمد عبد الواحد الطوبى رحمته على ذمتي المشار اليهما في أواخر ربيع الثاني سنة ألف وثلاثمائة وستة من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى التمجيد رحمته وقد أرخ عام طبعها الفاضل الذي سبق البلغاء في ميدان البراعة ثم قفل وقد تناول قصب البراعة العلامة الفدي له التأليفات الرائقة والفهامة الذي له اتسديقات الشائقة من هو في سحر البيان محبان وفي حكمة الشعر حسان وفي التنقيب الامام وفي التحقيق العصام حضرة الشيخ أحمد الزرقاني أبو البقا لا زال للطلابين بمعارفه الارتقا فقال

بشرى لكم يا معشر الطلاب * بنتيجة الآداب والآداب
بعقيلة عزت على أشكالكها * وسمت على الأضراب والآثراب
سلكت من التحقيق أوضع مذهب * وحثت من التدقيق كل صواب
ولقد أقرها عيون أولى النهى * فطن أقصر لعدو والالباب
وأفادنا غرر المسائل جمة * بيض الوجوه كريمة الاحساب
وكذا الذكي الفتي اذا انبرى * لعويصة أهمل كل عجاب
يا طالباً للبحث دونك حسننها * فنتيجة الآداب خير كتاب
فاظفر بها غراء فائرة الحلوى * من فكر نقاب العلوم نقاب
واذا وصلت لها وهمت لفضلها * في منهج الاطراء والاطراب
قل للنبيسه الفتي مؤرخا * بل راق طبع نتيجة الآداب

سنة ١٣٠٦

٢٢ ٣٠١ ٨١ ٨٦٣ ٣٩

وأرضه الشاعر اللبيب والناثر العجيب الذي قضى له بالادب الوافر مذكراً
 طلع من مهد طالع البدر السافر فطفق ينظم الدرر ينثر الزاهر ودونك
 هذا التقريب الفائق عقود الجمان فليس الخبر كالعيان حضرة الشيخ أحمد
 أبو علي الأزهرى المصرى لابرح كوكب الادب سار يا حيتما يسرى فقال

شرح النتيجة قد أضاء سناه * من ماجد فوق السماء سناه
 بجزر تدفق بالمعارف بلحه * نسخ وبها يسراه أو يمناه
 العالم التحرير والبر الذى * ما حاب عاف بالسؤال عناه
 الفتى أخو الفصاحة والجلج * من أراج الأرجاء طيب ثناه
 لله ما أباه من شرح زها * كالروض للجاني يطيب جناه
 شرح لا داب تنظم عقدها * من كل لفظ زانه معناه
 ما حازه من أدب بفسطاطه * عن غيره الا وقد أغناه
 أوجاهه من صير في مبحث * الا وبلغه كمال مناه
 يا حسنه مذكر طبعها زهرا * والطالب المشغوف قد هناه
 والسعد قال لدى التمام مؤرخا * طبع النتيجة زاهر بسناه

١١٨ ٢١٣ ٨٩٤ ٨١

سنة ١٣٠٦

(تصحيح)

صواب	سطر خطأ	مخيفه
التسلسل	٥ الدور	٧١
المعارضة	١٣ المعارضة	٧٧
النسبة للآزم	١٨ نسبة الآزم	٧٧

فهرسة نتية الآداب وشرحها كمال المحاضرة

صفحة	صفحة
علم قرض الشعر ٣	٥١ التحرير
٩ البدعي الجلي	٥٦ مجازاة الخصم
١١ الدليل الاصولي	٥٧ المنقص بأقسامه
١٥ المقدمة أى جزء الدليل	٥٩ الدور والتسلسل
أو شروط الانتاج أو	٦٠ برهان التطبيق بصورته
تمام التعريب	٧٢ المعارضة بأقسامها
١٨ الاستلزام	٨١ المعارضة بين الاحكام الشرعية
٢٢ المدار	٨٧ المناظرة فى التعريف
٢٤ التعريف	٩٤ المناظرة فى التقسيم
٢٧ التقسيم	٩٨ المناظرة فى المنقول
٣٢ آداب البحث	١٠٣ المناظرة فى العبارة
٣٣ شروط المناظرة	١٠٤ تعيين الطريق
٣٥ ما تجرى فيه المناظرة	١٠٤ الدخلى فى الدليل
٣٦ أجزاء البحث	١٠٥ الانتقال
٣٨ وظائف المتناظرين	١٠٧ الغصب
٣٩ المناظرة فى الدعوى	١٠٩ المصادرة
والدليل والمقدمة	١١٠ المكابرة والمعاذرة
٤٠ السند بأقسامه الجوازى	١١١ الجواب الجلى
والقطعى والحلى	١١٢ خاتمة فى رموز ضرورى الاشكال
٤١ اشتباه المعارض بالمعروض	فى القياس الاقترانى الجلى
٤٧ المركب الناقص	١١٥ رد غير الشكل الاول

